



الحركة المصرية من أجل التغيير

"كفاية"

أبو أدهم
عُبادة كُحيلة

الحركة المصرية
من أجل التغيير

«كفاية»

أبو أدهم

عُبادة بن عبد الرحمن رضا كُحيلة



وزارة الثقافة



الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة

سعد عبد الرحمن

أمين عام النشر

محمد أبو المجد

مدير عام النشر

ابتهال العسلى

الإشراف الفنى

د. خالد سرور

• الحركة المصرية

من أجل التغيير «كفاية»

• عبادة بن عبد الرحمن رضا كحيلة

• تصميم الغلاف:

د. خالد سرور

الطبعة الأولى 2014م

الهيئة العامة لقصور الثقافة

• رقم الإيداع: ٢٩٣٤ / ٢٠١٤

• الترقيم الدولى: 978-977-718-621-6

• المراسلات:

باسم / إدارة النشر

على العنوان التالى: 16 أ شارع أمين سامى - قصر العينى

القاهرة - رقم بريدى 11561

ت: 27947891 (داخلى: 180)

• الطباعة والتنفيذ:

شركة الأمل للطباعة والنشر

ت: 23904096

المتابعة والتنفيذ

عمرو حمدى

الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية»

إهداء

إلى عبد الحكيم بدران وأحمد الصياد
رحلا قبيل الفجر ...
وإلى ولدى أدهم
البسمة والأمل ...

مقدمة

تعود الفكرة الكامنة وراء تأليف هذا الكتاب إلى أبريل من العام 2012 ، حين عقدت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية التي أشرف بعضويتها ندوتها السنوية ، وكانت عن "ثورة الخامس والعشرين من يناير" ، فشاركت في هذه الندوة بورقة عن "الحركة المصرية من أجل التغيير .. كفاية "، ثم وجدتني بعدها أتوسع بهذه الورقة ، لتصبح في نهاية المطاف كتابًا ، أشرف بأن أتقدم به إلى قارئ، عادت إليه روحه بعد طول غياب .

والحق فقد دفعني للولوج إلى هذا الموضوع والكتابة فيه، كوني مؤرخًا صناعته التأريخ إلى كوني كاتبًا مشغولاً بهذا الوطن وهموم هذا الوطن ، وأجد من واجبي أن أسجل لحظة عشتها ، وشاركت مع غيري – وهم كُثر – في صنعها ، فأنا هنا شاهد عيان ، قد يتوافر لديه ما لا يتوافر لدى غيره، ويتوجب عليه ألا يكتم شهادةً قد يدهمه الدهر قبل أن يدلي بها.

صحيح إنه في زمان آت سوف تتوافر – بالتأكيد سوف تتوافر – شهادات أخرى ووثائق، تتضح معها معالم صورة ، ربما تخفى عنا بعض ملامحها، لكن هذا لا يحول دون شهادة حاضرة لمن رآها رأى العين ؛ عين الكاتب وعين المؤرخ في آن.

هناك دوافع أخرى ؛ أظهرها ما بدا بعد نجاح الموجة الأولى من الثورة المصرية وإزاحة رأس النظام الفاسد البائد وبطانته في اليوم الحادي عشر من فبراير ، فقد توارت الحركة المصرية من أجل التغيير .. كفاية عن المشهد، لتتصدره حركات أخرى، ما أنزل بها الله من سلطان ، ولا أغمط من جانبي قدر هذه الحركات – لا سيما الشبابية منها – أو بعضها لكن هذا لا يعني – في الوقت ذاته – أن نغض الطرف عن كفاية.

استطرد فأتلمس من إحدى الزوايا – تفسيرًا لهذا التواري . وذلك من خلال فهمنا لطبيعة تلك الحركة، فهي حركة احتجاجية ، وليست حزبًا سياسيًا . وتسعى من خلال شعارها الشهير " لا للتمديد .. لا للتوريث" إلى إزاحة نظام فاسد مستبد ، لا أن تحل محله .. بعبارة أخرى هي تستهدف

– فى التحليل الأخير – هدم هذا النظام أما بناء نظام آخر جديد فليست هذه مهمتها ، إنما هو مهمة الأحزاب السياسية ذات البرنامج.

هذه المهمة – مهمة الهدم – وكما يتضح من هذا الكتاب مهمة عسرة صعب مرتقاها، وقد نهضت كفاية عليها وبكل شرف ونبالة ، كابدت فى سبيلها ما كابدت وعانت ما عانت ، بينما كان الجميع يتفرجون عليها دائمًا ويسخرون منها أحيانًا ، وإذا بدا من بعضهم مشاركةٌ ما، فإنها كانت مشاركةٌ لتحقيق مصالح خاصة بهم فى المحل الأول وليست بالضرورة خاصةً بوطنهم.

كانت كفاية شريكًا فى ثورة الخامس والعشرين من يناير ، لكنها وهو الأهم هى الأصل فى حراك شعبى تواصلت موجاته على مدى ست سنوات واحدةً تلو الأخرى ، إلى أن تحقق لها الظفر فى النهاية . وكان لما أحدثته كفاية من حراك أثره الفاعل فى أن تتحرك معها فصائل أخرى من بناتها وأخواتها ، كان لها بدورها أثرها الفاعل فى إشعال ثورة هى أجمل الثورات فى تاريخ مصر وأنبلها.

ترتبط صناعة الثورة هنا بعنصر آخر هو سرقتها ، فغداة نجاح الموجة الأولى من الثورة ، انصرفت بعض الفصائل التى شاركت فى هذه الثورة بإرداتها أو برغم من إرادتها إلى سرقتها. وتلك ظاهرة نلاحظها فى ثورات سابقة عليها. ونتذكر بطبيعة الحال "الإخوان المسلمين"، لكنه ومن عجب ويشتد بنا العجب ، حين نشاهد بعضًا من أزلام النظام البائد وسدنته يهتبلون الفرصة التى أتاحها لهم ما ساد إدارة البلاد من تخبط بعد تلك الموجة من الثورة ، لأن يتصدروا المشهد، ويذهب بهم طموحهم المريض إلى ادعائهم بأنهم من الثوار ، فصاروا يحجبون غيرهم من الثوار الحقيقيين ... هؤلاء الفلول أو المتحولون نجح بعضهم فى أن يستردوا مواقعهم السابقة – وبدا الأمر أحياناً – وكأن لم تحدث فى مصر ثورة.

عنصر آخر – قبل الأخير – هو إننا نمر فى أيامنا الحاضرة هذه بلحظة فارقة فى تاريخ وطننا ، فلدينا إرهاب يتسربل بعباءة الإسلام شغلنا به وبمدافعته ، وربما نسينا فى هذا الإبان أو تناسينا لحظةً سابقة على هذه اللحظة ربما تبدو بعيدةً عنا.

العنصر الأخير ، فهو ما شاهدناه من مطاعن فى كفاية وجحد لها ولدورها ، بدأ على نحو خفيض فى أعقاب الموجة الأولى للثورة ، ثم ارتفعت نبرته هذه الأيام . ومنها ما طالعناه مؤخرًا فى مجلة قومية (الأهرام العربى) لكاتب يدعى عمرو عمار ، لا يكتفى بطعنه فى كفاية أو جحده لها ، إنما هو يرميها – لا سامحه الله – بكل نقيصة، وأخصُّها – ويا للهول – وبالوثائق (كذا!) بالعمالة للخارج

والولايات المتحدة تحديدًا. وقد راجعنا بدورنا فى أكناف هذا الكتاب تلك الوثائق ، ووجدناها تقول بعكس ما يقول ، مما يتأكد معه أنه كاذب كذبًا بواحًا .. المفاجأة أنه يتأكد وبالوثائق (الصحيحة هذه المرة) أن هذا الكائن فلّ من فلول النظام السابق ومن أزلام الوريث السابق (جمال مبارك).

يبقى لنا فى النهاية القول بأننى لا أدّعى فى هذا الكتاب بطولةً ولا أبحث عن دور، فقد جاوزت السبعين من عمرى ، وليس لدىّ من مطمح فى هذه الدنيا الفانية سوى أن يمنحنى جل وعلا الستر فى بقية من العمر قليلة ، والفرصة لأن أطمئن لمستقبل ولدين رزقنى بهما فى آخرة من هذا العمر ، والفرصة كذلك لأن أنجز بعضًا مما كنت أتطلع إلى انجازه فى لحظة من لحظاته.

يبقى لىّ كذلك القول بأن صاحب هذا الكتاب هو فى النهاية إنسان لا يدعى العصمة فى كل ما يصدر عنه ولا فى بعضه ، فله ثقافته الخاصة به وأهواؤه وتحيزاته ، وربما سقطت من ذاكرته العجوز أسماء كان لها دورها فى التأسيس لليوم الخامس والعشرين من يناير ، وربما أهملها أو ظلمها أو دنّى من دورها (وليس من قدرها) وأجد من واجبى أن استميحهم عذراً، وأتعهد لهم بإنه إذا امتد بىّ العمر أن أصحح بعضًا مما وقعت فيه من هنات.

أشهد أننى كنت صادقًا فى كل كلمة قلتها ، لا أبتغى من ورائها سوى مرضاة الله أولاً والوطن ثانيًا.

يبقى أخيراً أن أشكر ولدي و تلميذي المؤرخ الواعد عمر مصطفى لطف على ما بذله من جهد في إعداد هذا الكتاب للطبع و تنسيقه و تنضيده.

والحمد لله

الهرم الجيزة

فى يوم الأربعاء التاسع والعشرين من صفر الخير 1435هـ

غرة يناير (كانون الثانى) 2014م

أبو أدهم

عُبادة بن عبد الرحمن رضا كُحيلة

مـــوت السيـــاسة

إذا نحن تحدثنا عن المقدمات المؤسسة لحركة "كفاية"، فنحن نتحدث – على نحو أو آخر – عن المقدمات المؤسسة لثورة الخامس والعشرين من يناير، ونستطيع أن نحددها بما جري من تجريف لإمكانات الشعب المصري وطاقاته على الأصعدة كافة. وقد تفاوتت طلائع هذا التجريف بين الأعوام 1952 و1971 و1981، وأضيف إليها في هذا العام الأخير ما جرى من مأسسة للفساد.

في يوم الثالث والعشرين من يوليو 1952 قام **"الضباط الأحرار"** بانقلاب عسكري تحوَّل بعد أيام إلى **"حركة مباركة"** ثم **"ثورة"**. وهو تعبير يجد صداه الحقيقي في واقع الحال، فإذا كانت الثورة عند علماء السياسة تغييرًا كبيرًا مفاجئًا وشاملاً في أوضاع قائمة، يسفر عن أوضاع جديدة لم يكن ثم عهد بها، فقد كان الثالث والعشرون من يوليو ثورة بهذا المعني وبامتياز.

كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو حدثًا مفصليًا في تاريخ مصر؛ فقد رحل عنها احتلال أجنبي دام أربعًا وسبعين سنةً، وسقط نظام سياسي مهترئ، وإن اتشح بثوب الليبرالية، وسقط معه نظام اجتماعي ظالم؛ أبرز معالمه أن تحكَّم في أقدار هذا الوطن ما يعرف بمجتمع **"النصف في المائة"**، وجرت تحولات اقتصادية/ اجتماعية كبيرة ومذهلة؛ مُلاكها حراك اجتماعى مرن، اتسع معه نطاق الطبقة الوسطى، وهى صمام الأمان في أى مجتمع، كما تحسنت أحوال الطبقة الدنيا – عمالاً وفلاحين – وابتني ما يناهز الألف مصنع، وأضيفت إلى الأراضي الزراعية أراض أخرى تعدل الثلث، وامتدت تلك النهضة إلى التعليم الذى اتسعت مجانيته لتشمل الجامعة، كما اتسع مداه لتنشأ مدارس جديدة ومعاهد ومراكز علمية متخصصة وجامعات، وترتب على ذلك أن حققت التنمية نسبةً عاليةً، وصلت في الأعوام 1956 - 1966 إلى 7.6 %[1]، وارتفعت مكانة مصر في المحافل الدولية، بسبب السياسة الخارجية الناجحة التى مارسها النظام المصرى، مما كان يجعل المصرى في ذلك الزمان يزهو بكونه مصريًا.

على أن قائد هذه النهضة/ الثورة – وهو **جمال عبد الناصر**، وإن كان زعيمًا وطنيًا لا مشاحة في ذلك، كما كان منحازًا إلى الفقراء، إلا أنه كان مستبدًا، شأنه في ذلك شأن أسلافه من حكام مصر

---

1 – محمد حسنين هيكل : مبارك وزمانه؛ ماذا جرى في مصر ولها؛ الطبعة الثالثة، دار الشروق 2013، ص 272.

المستبدين، وربما احتج البعض على استبداده بظروف عصره، وهى مقولة صحيحة إلى مدىً بعيد، بل ربما بدت مقبولةً؛ إذ إن التحولات الكبرى في حيوات الشعوب تقترن عادةً بما يعرف "**بالشرعية الثورية**"، وما يترتب عليها من تعطيل للحريات وانتقاص منها، لكنه كان أحرى بعبد الناصر، وقد استكمل عملية التأميمات في العام 1963 أن يسعى إلى تقرير المبدأ السادس من مبادئ "**حركة الجيش**"؛ وهو "إقامة حياة ديمقراطية سليمة"، وهو ما لم يحدث مطلقًا. فكأن عبد الناصر باستبداده هذا قطع سياقًا تاريخيًا ممتدًا، بدأت طلائعه في العام 1866 مع إنشاء مجلس شورى النواب.

ينتهي عهد عبد الناصر، أو بتعبير أدق عهد ثورة يوليو في العام 1971، مع الانقلاب المعروف إعلاميًا "**بثورة التصحيح**"، حين بدأ السادات عهدًا جديدًا يختلف عن سابقه[1]، فقام وعلى نحو تدريجي بتسليم أوراقه كلها للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بدأ ما يعرف "**بسياسة الانفتاح**"[2]، وبموجب ذلك سرعان ما انزلقت مصر وبرغم من انجاز أكتوبر 1973 إلى براثن التبعية لأمريكا إقتصادًا وسياسةً معًا.

خلال أربعين سنة تاليةً لموت عبد الناصر، ضاعت معظم إنجازات عبد الناصر، ولم يتبق من عهده سوى استبداده الذى تصاعد في عهد لاحقيه، وإن ارتدى قناعًا من الديمقراطية المزيفة.

جدير بالذكر أنه كان من التعبيرات التي دخلت أدبنا السياسي قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير تعبير "**نظام الفساد والاستبداد**"، وهو التعبير الذى أضحى لصيقًا بعهد مبارك وصنوًا له.

بدأ مبارك عهده هذا في العام 1981 بدايةً طيبةً خصوصًا وقد بادر بالإفراج عمن اعتقلهم سالفه من سياسيين، وأعلن أنه لن يكبت في عهده رأى ولن يقصف قلم، وعقد مؤتمرًا اقتصاديًا تعلقت به آمال كبار. لكن الأمور لم تلبث – وعلى نحو تدريجي – أن عادت إلى ما كانت عليه قبيل ولايته، ثم تسارعت خطواتها منذ العام 1991، عندما انصاعت مصر لنصائح – بل لأوامر – صندوق النقد الدولى، وبدأت ما صار يعرف "**بسياسة الإصلاح الاقتصادي**" والتي عرفت فيما بعد "**بسياسة الخصخصة**" وبموجبها استقالت الدولة من مهامها، وتخلت عن دورها، وترتب على ذلك أن حبست استثماراتها عن القطاع العام، وحرمته من التجديد والإحلال، تمهيدًا لبيعه، ولن نسترسل في تفصيلات هذا البيع وملابساته، يكفينا فضيحة "**المراجل البخارية**" ثم فضيحة "**عمر أفندى**"[3]، وغيرهما من فضائح يندى لها الجبين.

---

1 – في مقولة شعبية أن السادات "سار على خطى عبد الناصر بأستيكة"

3 – وهي التي وصفها الكاتب الكبير الراحل أحمد بهاء الدين "بالانفتاح السداح مداح".

3 – التي نبّه إليها الرجل الوطني الشريف يحى حسين عبد الهادي – القيادي في كفاية فيما بعد – وأنظر دراسته "ملخص إنجازات الحزب الوطني الديموقراطي في مجال الفساد والإفساد الاقتصادي". في كتاب "نظام الفساد والاستبداد" تحرير عبد الوهاب المسيرى. القاهرة. كفاية د.ت ص ص 88–102 .

في ندوة حضرتها قبيل وفاته بيسير تحدث الدكتور عزيز صدقي وزير صناعة عبد الناصر عن بيع المصانع التى ساهم هو في بنائها، وكان حديثًا شجيًا ومشجيًا في آن، أحسست معه بأن هذا الرجل الوطني الشريف لم يكن يتكلم، إنما كان يبكي.

لم تتوقف الحال عند بيع القطاع العام، فقد صاحبت ذلك البيع رغبة محمومة في بيع أراضى مصر، عشرات آلاف الكيلو مترات من أراضى مصر بأثمان غير حقيقية لفئات محظوظة، وجرى فيما بعد بيع غاز مصر الطبيعي المحدود في احتياطييه لدولة العدو الإسرائيلي بأقل من سعر تكلفته، وكان ذلك البيع على حساب أجيال قادمة، ولم يمتثل النظام لحكم صدر من قضائنا الشامخ في العام 2008 بنقضه[1].

برغم من تلك التدفقات المالية الهائلة وغيرها (بلغ جملة ما تلقته مصر خلال السنوات العشر التالية لحرب الخليج الثانية مائة مليار دولار بين مساعدات وهبات)[2]، كانت الحكومة ناشطةً في الاقتراض من الخارج، ووصلت جملة الديون المستحقة عليها في العام 2005 إلى 31.1 مليار دولار ديونًا خارجيةً و471.3 مليار جنيه ديونًا داخليةً، طبقًا للبنك المركزى[3].

صاحب تلك السياسة قدر هائل من الفساد؛ صحيح هناك من يحاجون بأنه إذا كان ثم فساد في مصر في عهد مبارك، فالفساد في العالم كله، وكان هناك فساد في عهد عبد الناصر، وتلك مقولة صحيحة لا مشاحة، فلا يخلو زمان ما ولا مكان ما من فساد، ولكن القضية هنا تتمثل في حجم هذا الفساد من ناحية وأسلوب التعامل معه من ناحية أخرى، فكان حجمه في عهد مبارك مفزعًا، كما كان أسلوب التعامل معه أكبر من أن يكون مفزعًا.

في تقرير لهيئة الرقابة الإدارية قدمته إلى مؤسسة الرئاسة يتضح أن معدلات الفساد في عهد حكومة عاطف عبيد 1999 - 2004 كانت أكثر من ثمانين ألف حالة، وفى العام 2003 وصل حجم الكسب غير المشروع إلى مائة مليار جنيه، حسبما ورد في إحصائية الجهاز المركزى للمحاسبات، وتكالبت الطبقة المستفيدة من النظام على الاقتراض من المصارف، حتى بلغ جملة الديون المشكوك في تحصيلها لدى العام 2010 77،9 مليار جنيه[4].

---

1 — يعود الفضل في رفع تلك الدعوى إلى الرجل النبيل السفير إبراهيم يسرى، وأشرف بأنني كنت واحدًا ممن وقعوا معه على عريضتها، والأغرب من ذلك أن النظام وافق في العام 2009 على اتفاقية الكويز التي كان قد مانع في التوقيع عليها لثماني سنوات.

2 — محمد حسنين هيكل : مبارك وزمانه، من المنصة إلى الميدان؛ الطبعة الرابعة. القاهرة، دار الشروق 2013. ص 163.

3 — أحمد السيد النجار : الانهيار الاقتصادى في عصر مبارك. القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة 2012. ص ص 81 – 83.

4 — صلاح منتصر : الصعود والسقوط، من المنصة إلى المحكمة، الطبعة الثالثة. القاهرة، كتاب المصرى اليوم 2012 ص 1028، وأنظر أحمد السيد النجار : مرجع سابق. ص 291.

فساد بهذا الحجم لم يكن بغريب على دول استبدادية، تغيب فيها الشفافية والمساءلة، وتنعدم الرقابة، أو لا تكون مجديةً (**قارن :نواب القروض، نواب الكيف، نواب المعونة، نواب العلاج، نواب الرصاص وهلم جرًا)**

السؤال الذى يطرح نفسه : ماذا كان العائد على الاقتصاد المصرى من كل هذه المليارات ... النتيجة أن مصر لم تحقق إنجازًا اقتصاديًا واحًدا مهمًا، مثل ذلك الذى تحقق في عهد عبد الناصر، وإذا كان النظام قد حاول أن يجّمل صورته باختراع مشروع قيل إنه كبير مثل مشروع توشكى الذى قُصد به أن ينافس السد العالى، إلا أنه وبعد أن أنفقت عليه عدة مليارات، كانت النتيجة مخيبةً للآمال[1].

جدير بالذكر أن حسنى مبارك بدأ عهده في مصر في العام 1981، وبدأ مهاتير محمد عهده في ماليزيا في العام ذاته، وفى العام 2004 كان مبارك يسعى لأن يجّدد له أو يورث بلاده لولده، بعد أن حوّل تلك البلاد بتعبيره إلى "**خرابة**"، وكان مهاتير محمد قد أنهى وباختياره عهده، وقد صارت بلاده نمرًا كبيرًا من النمور الآسيوية.

عند انعكاس ذلك كله على القاعدة العريضة من المصريين، نجد أن الدولة التى كانت تنحاز في عهد عبد الناصر إلى الفقراء، صارت تنحاز في عهد مبارك إلى قلة من الأغنياء، هؤلاء الذين دعوا أنفسهم زورًا "برجال أعمال" بل إنها وعلى نحو سافر وسافل جعلتهم يشكلون العنصر الأهم في حكومة أحمد نظيف التى تشكلت في العام 2004، وجرى استقطاب طبقى حاد فاق في ضراوته ما كان سائدًا قبل 1952؛ من معالمه أن اختصت الطبقة المحظوظة بمنتجعات وقصور ذات أسماء أجنبية، تفصل بينها وبين الشعب أسوار عالية مزودة بأبراج حراسة[2]، وحذا حذوهم وإن كان على نحو أكثر فجاجةً رئيس الدولة نفسه الذى اختص نفسه بمنتجع كبير في شرم الشيخ التى أضحت عاصمةً أخرى لمصر غير قاهرة المعز.

كانت هذه الطبقة معولمةً، ترتبط بالخارج ومصالح الخارج أكثر مما ترتبط بالداخل ومصالح الداخل، وعمل غالب أفرادها وكلاءً لهذا الخارج، يروّجون لسلع أجنبية يستوردونها أو هم يقومون بتجميعها، فإذا أنتجوا فهم ينتجون سلع رفاهية ثانوية، وعادةً ما كانوا يحوّلون معظم عوائدهم إلى الخارج تحسبًا لمستقبل يجهلونه، فكأنهم بذلك كانوا يساهمون في تنمية مجتمعات غير مجتمعهم،

---

1 – اعترض العالم الكبير الراحل رشدى سعيد على هذا المشروع، وسمعت منه في محاضرة له بالمجلس الأعلى للثقافة، أنه بعث بمقال إلى جريدة الأهرام يشرح فيه أسباب اعتراضه، لكن رئيس التحرير إبراهيم نافع امتنع عن نشره.

2 – الأمر الذى ازدهرت معه شركات الأمن التى يقوم عليها ضباط شرطة سابقون.

وهم في الوقت نفسه يدفعون بأبنائهم إلى مدارس خاصة وجامعات خاصة أو أجنبية، وفيها يتشرب هؤلاء الأبناء عادات الأجنبي وقيمه وسلوكه، مما يدنّي من انتمائهم الأصلي لوطنهم.

ورغبةً منهم في تجميل صورتهم انصرف هؤلاء الأثرياء الجدد إلى الإعلام عن تبرعات أو هبات أو إنشاء جوائز وجمعيات خيرية يدارون بها سوءاتهم.

خارج هذه الطبقة التى لم تكن تجاوز في تعدادها نسبة 4 % عاش غالب المصريين ظروفًا قاسيةً وصعبةً، صحيح أنه كان هناك قدر معقول من التنمية وصلت نسبته في العام 2007/2008 إلى 7.2 %[1]، لكن العائد من هذه التنمية على معظم المصريين كان معدومًا. وأصبح أربعون بالمائة منهم يعيشون تحت خط الفقر، ولا أدل على ذلك من أنه في نهاية العام 2006 كان إجمالي المناطق العشوائية في مصر كلها يصل إلى 1210 منطقةً عشوائية[2]، كما انهار التعليم بمراحله كافة[3]، وانصرف الطلاب عن الكليات العملية إلى الكليات النظرية، بحيث جاءت نسبتهم في هذه الأخيرة لتتعدى الثمانين بالمائة[4]، وتلك سمة من سمات الدول المتخلفة. أما عن الصحة فحدّث ولا حرج، إذ أضحت مصر في طليعة دول العالم التى تفتك بها أمراض كالسرطان والفشل الكلوى والفشل الكبدى، لما جرى من تلوث لا حدود له في البيئة والبيئة الزراعية على نحو خاص، تلك البيئة التى كانت عرضةً لتوغل اسرائيلي متعمد[5]، ووصل الفُجر بهذا النظام إلى أنه كان بسببيله إلى هدم مستشفي كبير بالإسكندرية مستشفي الشاطبي المجاور لمكتبة الإسكندرية، وهو مستشفي يخدم ثلاث محافظات كبيرة، من أجل إنشاء فندق كبير خمس نجوم أو أكثر يخدم زوار هذه المكتبة ضيوف "**السيدة الفاضلة**" حرم السيد رئيس الجمهورية[6]. وارتفعت نسبة البطالة ،لتصل في العام 2007

---

1 — أحمد السيد النجار. مرجع سابق. ص 249.

2 — محمود عبد الفضيل : رأسمالية المحاسيب؛ دراسة في الاقتصاد الاجتماعي. القاهرة، دار العين 2011 ص 17.

3 — من عجائب الزمن أن اتخذ مجلس جامعة الإسكندرية برئاسة محمد عبد اللاه القطب الكبير في الحزب الوطني قرارًا ببيع أراضى المجمع النظرى بالشاطبي والانتقال إلى مكان آخر خارج المدينة، لكنه لم يتمكن من تنفيذ هذا القرار بسبب المعارضة الشعبية الواسعة، لاسيما من قبل حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات.

4 — محيازيتون : سياسات التعليم العالى في مصر ومخاطرها الاجتماعية، في "نظام الفساد والاستبداد" مرجع سبق ذكره. ص 54.

5 — خصوصًا عندما كان الدكتور يوسف والى مسئولاً عن الزراعة في مصر خلال سنوات طويلة، وتردد اسمه كثيرًا إبان فضيحة المبيدات المسرطنة.

6 — يعود الفضل في الكشف عن أبعاد هذه الجريمة إلى مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات (9 مارس) خصوصًا العالمين الفاضلين محمد أبو الغار وعبد الجليل مصطفى.

إلى سبعة ملايين ونصف المليون من الشباب؛ معظمهم من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة[1].

العجيب والغريب معًا أن تلك الليبرالية الاقتصادية التى انتحلها النظام على مدى يزيد على الثلاثة عقود منذ العام 1974 لم تصاحبها ليبرالية سياسية كما هو متصور نظريًا، إذ استمر هذا النظام في شموليته واستبداده، وإن حاول أن يعطى لنفسه مظهرًا ليبراليًا برَّاقًا بأحزاب معارضة مستأنسة أحدها يمثل اليسار، وسمح لها بهامش من الحرية عبر الصحف ووسائل الإعلام الخارجة نظريًا عن سيطرته، ليستفيد به في إقناع أسياده في الغرب بجديته في الإصلاح.

لا يضاهى فشل نظام مبارك في الداخل سوى فشله في الخارج، فقد تدنَّت قامة مصر في عيون العالم، وأصبحت مجرد تابع ذليل للولايات المتحدة الأمريكية، بل تابع لإسرائيل عدونا التاريخى فشارك هذا النظام في حرب تحرير الكويت (وتدمير العراق) برغم من المعارضة الشعبية الواسعة، ثم تمادى في غيه ليشارك على نحو أو آخر في الغزو الأمريكى للعراق بالتأكيد على أن صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل ووقف مكتوف اليدين في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على شعبنا العربى الأعزل في فلسطين، وفى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة كذلك على جنودنا لدى حدودنا. وكان موقفه من الحرب اللبنانية – الإسرائيلية في العام 2006 مخزيًا، وكذا كان موقفه من الحصار الذى فرضه العدو على غزة منذ العام 2007 ثم حربه عليها في العام 2008/ 2009، ثم شرع في بناء سور فولاذى على الحدود معها ليقطع نهائيًا صلتها بالعالم خارجها، فليس غريبًا إذن أن دعاه أحد دهاقنة السياسة والحرب الإسرائيليين بكونه "كنزًا استراتيجيًا"[2].

كان من شأن تلك السياسات أن تحدث رد فعل سلبيًا، يتناسب مع وقعها وهو وقع مهول ومفزع، وكانت الطبقة المتوسطة وبالذات القطاع المثقف منها هي المرشحة لذلك، وكانت تلك الطبقة قد اتسع نطاقها في عهد عبد الناصر، ومعلوم أنها هى الطبقة المحركة للمجتمع كله، فلديها قسط وافر من التعليم وقسط آخر وافر من الوعي السياسي، كما إن لديها وقت فراغ يسمح لها بأن تفكر في أحوالها وفى أحوال وطنها، ومنها أتت معظم القيادات الفكرية والسياسية على مدى قرن كامل في مصر. لكن هذه الطبقة بدأت تعانى مع بدايات عصر السادات وانفتاحه المعيب من تدهور في

---

1 – عبد الخالق فاروق : إخفاقات حكومة الحزب الوطني خلال السنوات الثلاث الماضية (2005 – 2007) ومشروعيتها المجروحة. في كتاب "نظام الفساد والاستبداد" . مرجع سبق ذكره، ص 20. وراجع بشأن التوجهات الاقتصادية/ الاجتماعية في عهد مبارك على نحو عام "رأسمالية المحاسيب" لمحمود عبد الفضيل و "الانهيار الاقتصادى في عصر مبارك" لأحمد السيد النجار و "اقتصاديات الفساد في مصر" لعبد الخالق فاروق. القاهرة مكتبة الأسرة 2012، و "مصر والمصريون في عهد مبارك" لجلال أمين. القاهرة. ميريت 2009، و "صراع الطبقات في مصر المعاصرة" لأحمد بهاء الدين شعبان. القاهرة، مكتبة الأسرة 2012 و "الصندوق الأسود" ؛ قصة حسين سالم لكارم يحى. القاهرة دار الثقافة الجديدة 2012.

2 – هو الجنرال بنيامين بن أليعازر وكان قد سبق له أن أقام مذبحةً كبيرةً للأسرى المصريين في حرب 1967، على غرار المذبحة الأخرى الكبيرة التى أقامها الجنرال إرئيل شارون للأسرى المصريين في حرب 1956.

أوضاعها المادية، فانصرف أفرادها إلى أن يحسّنوا من تلك الأوضاع بأن يمارسوا أكثر من عمل، مما كان يستغرقهم، ويضع حدودًا على تفكيرهم فيما هو خارج ذواتهم. ولما كانت الفرص في الداخل قليلةً، خصوصًا بعدما جرى من تطور في وسائل الاتصال والمعلومات وتوسع في اللغات الأجنبية خصوصًا الإنجليزية والتى تقصر عنها إمكاناتهم، تكالبوا على الهجرة إلى بلاد النفط التى حدثت بها طفرة كبيرة في أسعاره بعد حرب 1973 وما تحفل به من تخلف ومن فهم متخلف للدين، وأضحى كل همها خلاصها الفردى وليس خلاص وطنها، لذلك شغل غالب أبناء هذه الطبقة المقيم منهم بالداخل أو المقيم بالخارج بهمومهم عن الهم العام، وكانوا يكتفون في معظم الأحوال بالثرثرة حول هذا الهم في مجالسهم الخاصة، دون أن تتحول هذه الثرثرة إلى أفعال[1].

ليس بغريب إذن أن عمت هؤلاء الأفراد وغيرهم ظواهر كانوا في السابق بمنأىً عنها، من تفكك أسرى وارتفاع في سن الزواج وعنوسة وانتشار العنف والعنف الأسرى والحوادث بل والجرائم الشاذة والمروعة[2].

أما عن شباب هذه الطبقة، فهم – في معظمهم – لم يتلقوا تعليمًا جيدًا في مدارسهم ولا في جامعاتهم، بسبب ما شاب هذا التعليم من ترد خطير، ثم إن ظهور الفضائيات وما تحفل به من حث إلى الاستهلاك كان يستغرقهم أكثر مما تستغرقهم القراءة المعمقة، ولتطاول العهد بهم منذ العام 1952 بعدم المشاركة السياسية، - وهو ما ننوّه إليه بعد - فقد تدنّى وعيهم، وعندما بدأت منابع الخليج تجف، شرع بعضهم يتوجهون بأبصارهم إلى أوروبا في مغامرات أو مقامرات كانت تنتهي بهم في أحيان كثيرة إلى أن تلتهمهم مياه المتوسط، **ولعل مما يبكى القلب قبل العين أن بعضًا من هذا البعض تدافع إلى "جنة" العدو الإسرائيلي، حيث استقر المقام بالآلاف منهم هناك.**

كان يزيد من وقع تلك الظاهرة، ما وقر في يقين هؤلاء الشباب من أن القائمين على السياسة في بلدهم يسعون إلى مصالحهم وحدها في إطار مزيف من المصلحة العامة، فشعروا بأن الأمر لا يعنيهم، فقد يتغير المسئول، بل يتغير عشرات المسئولين دون أن يطرأ تغيير واحد مهم، وشاهدوا كيف إن هناك طبقةً سياسيةً واحدةً؛ يتداول أصحابها المناصب والمهام، ومعظمهم ليسوا في سن الشباب تحت الأربعين أو حتى تحت الخمسين ويمضي اليوم والغد وبعد الغد ولا جديد، لذا صاروا يعزفون عن الاهتمام العام والهم العام، تشغلهم الرياضة وكرة القدم بالذات وبرغم من كون هذا النشاط قديمًا وليس بجديد، إلا أنه تعمق الاهتمام به (مباراة الجزائر الشهيرة في نهاية العام 2009 والتي سعي النظام إلى استغلالها لمصلحته).

---

1 – محمود عبد الفضيل : مرجع سابق. ص ص 55 – 77.

2 – إيمان محمد حسنى عبد الله : الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية. القاهرة، مكتبة الأسرة 2012. ص ص 330 – 331.

كان من الصعب إذن لهذا الشعب – خصوصًا شبابه – أن يتحرك، فقد غابت المشاركة السياسية الفاعلة منذ العام 1954 وأزمة مارس الشهيرة التى تم خلالها قمع جماهير متعطشة إلى الحرية والقضاء التام أو شبه التام على القوى السياسية السابقة – ليبرالية كانت أم يسارية أو إسلامية – ، وتوحش أجهزة الأمن وهو توحش ازدادت ضراوته بعد انقضاء عهد عبد الناصر ثم ما جرى من شعبية جارفة حظى بها هذا الأخير بعد العام 1956، بسبب ما حققه من انجازات اقتصادية/ اجتماعية من ناحية وارتفاع قامة مصر بين بلدان العالم من ناحية أخرى. كل ذلك أدى إلى استنامة الشعب المصرى وقواه الفاعلة، وتأخر أول تحرك لشبابه إلى العام 1968، أى في أعقاب هزيمة عسكرية قاسية، هى كبرى هزائم مصر العسكرية في عصرها الحديث.

في ظل "موت السياسة" تحوّل المصريون – جميعهم – إلى أفراد في مواجهة الدولة وتوجهاتها، فقد أصيب المجتمع المدنى، من أحزاب ونقابات عمالية ومهنية ونواد وجمعيات واتحادات طلابية، وغيرها، نقول أصيب هذا المجتمع بوهن شديد، بسبب الحصار الذى فرضه النظام عليه، وحصنه بترسانة من القوانين السيئة السمعة، وامتد بقانون الطوارئ ليشمل عهده كله وذلك تحت ذرائع واهية.

في العام 2002صدر قانون الجمعيات الأهلية رقم 84، وتم تمريره بسرعة رغم أنف الجميع، وبدت قيادات هذه الجمعيات والنقابات العمالية على نحو خاص مجرد أدوات في أيدى النظام.

أما عن الأحزاب السياسية، فقد ظهر منذ العام 1981 ثمانية عشرة منها، ليصل عددها إلى أربعة وعشرين، يجهل الناس معظم أسمائها، وضيَّق النظام عليها وعلى نشاطاتها، بحيث تحولت في غالبها إلى مقار لا تطرق وجرائد لا تقرأ. أما ما أصر منها على المشاكسة فكان نصيبه التجميد (حزب العمل – حزب مصر الفتاة)

في الوقت نفسه فقد تعامل النظام مع الصحافة الرسمية والمعارضة معًا بمنتهى العنف (القانون رقم 93 لسنة 1995 والذى حالت انتفاضة الصحفيين دون تطبيقه) وقام في العام 2000 بمصادرة جريدة الشعب لسان حال حزب العمل وشرَّد محرريها، وبرغم من حصولها على ثلاثة عشر حكمًا قضائيًا بعودتها، إلا أن النظام – كما هي عادته دائمًا – لم يحترم أحكام القضاء، مما أهم المجاهد الكبير إبراهيم شكرى – رحمه الله – لأن يطلب لقاء رئيس هذا النظام، ليعرض عليه مظلمته، لكنه امتنع عن لقائه. ومع أن مبارك وعد في مؤتمر الصحفيين الرابع الذى انعقد في فبراير 2004 بعدم الحبس في قضايا النشر، إلا أنه ظل حتى نهاية عهده لا يفى بهذا الوعد.

ومن أجل حماية نفسه أقام النظام حوله سياجًا عماده فئة من الموظفين الذين يتخذون من الثقافة مهنةً، فهم يفهمون في أي شيء بل يفهمون في كل شيء، لكنهم يفهمون قبل أى شيء وقبل كل شيء مصالحهم؛ وهى مصالح ارتبطت بمصالح النظام، وتم الدفع بهم أو بغالبهم إلى الحظيرة وذلك

على يدى وزير ثقافة هذا النظام "الفنان" فاروق حسنى، فانصرفوا إلى تبرير فساده والتنظير له، ومنهم من اصطلح على تسميتهم "**بترزية القوانين" يأتي في مقدمتهم فتحى سرور ومفيد شهاب**.

بين هؤلاء كذلك مثقفون آخرون كتابًا وفنانين انصرفوا إلى تبرير خطايا هذا النظام والتنظير لها، بل إن منهم من صار يطلق عليهم تعبير "**المارينز**" وهم الذين انبروا يدافعون عن الولايات المتحدة وسياساتها العدوانية تجاه العرب والمسلمين. وشكلوا جميعهم مراكز قوى، تمددت بأذرعها الأخطبوطية لتسيطر على مفاصل الدولة كافة، وبسبب غياب المؤسسات الفاعلة، صار هؤلاء هم عناصر القوة السياسية، يثق فيهم النظام قارن لقاء الرئيس بهم كتابًا وفنانين في أخريات العام 2010 وتصدر هذا اللقاء صفحات الجرائد المسماة بالقومية.

أما عن غير هؤلاء من مثقفين وطنيين شرفاء، فكان يجرى عزلهم واستبعادهم من مناصب الدولة وجوائزها، ومن كانت ترتفع نبرته منهم كان يجرى في بعض الأحيان اختطافهم على أيدى بلطجية تابعين للداخلية وضربهم؛ ومنهم جمال بدوى ومجدى أحمد حسين وعبد الحليم قنديل.

إلى جانب ذلك فقد احتكر النظام لنفسه الإعلام الرسمي الذى كان في مجمله إعلامًا مزيفًا، لا يعبر عن الواقع (قارن موقف هذا الإعلام في الأيام الأولى من ثورة الخامس والعشرين من يناير) وسعى إلى شغل الشعب بقضايا ثانوية أو حتى بانتصارات كروية، مثلما جرى في أعقاب مأساة العبارة الشهيرة في العام 2006 وغرق 1034 من المصريين البسطاء الفقراء ليلتهمهم وحش البحر، دون أن تطرف له عين.

في الوقت نفسه حصّن النظام نفسه من غضب جماهيرى محتمل، فتوسع بجهاز الأمن المركزى الذى يعود في بداياته إلى العام 1968، وأضحى جنوده وضباطه يفوقون في أعدادهم الخمسمائة ألف، قد تزودوا بأسلحة لا تتوافر إلا للجيوش، وتحولت وظيفة الشرطة الأساسية من حماية الشعب بما فيه النظام إلى حماية النظام فحسب، والحكايات عن احتجاز المواطنين في أقسام الشرطة وتعذيبهم وقتلهم أحياناً أجل من أن تحصى (عبد الحارث مدنى/ عماد الكبير/ خالد سعيد/ سيد بلال)

تنبهت الولايات المتحدة إلى الخطورة الناجمة عن تردى الأوضاع في مصر، فسارعت في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في ممارسة ضغوطها على الأنظمة التابعة لها والحريصة على وجودها وبينها النظام المصرى، من أجل إجراء قدر من الإصلاحات السياسية التى ربما تحد من هذا السخط، لكن النظام عندنا كان يلوّح لها دائمًا بفزّاعة الإسلاميين (الإخوان على نحو خاص) وكان يقوم – كما يزعم - بإصلاحات هى في مجملها شكلية، ولا تغير شيئًا في واقع الحال، بل إنها ربما تزيد من إجرامه تعديل المادة 76 من الدستور في العام 2005، لتكون على مقاس الرئيس وتعديل ثان للمادة ذاتها ومعها ثلاث وثلاثون مادةً أخرى في العام 2007 لتكون على مقاس الوريث.

نتيجةً لموت السياسة تركز الأمل في الشباب، لاسيما شباب الجامعات، وكان هؤلاء ولأول مرة منذ العام 1954 قد انتفضوا في العام 1968 (فبراير – نوفمبر) واضطر النظام إلى الاستجابة لبعض مطالبهم، وسعى إلى استيعابهم ببرنامج 30 مارس، وعندما تحركوا في العام 1972 والعام 1973 فإنهم دفعوه إلى التعجيل بالحرب في أكتوبر، وكانوا هم والعمال وقود انتفاضة 1977 التي دعاها النظام وقتها "**بانتفاضة الحرامية**".

لما كان هؤلاء الشباب – في معظمهم – ينتمون إلى اليسار الماركسي والناصري. فقد سعى النظام إلى ضربهم بالإسلاميين، فلما انقلب هؤلاء عليه بعد توقيعه على معاهدة السلام مع العدو الإسرائيلي في العام 1979 أصدر لائحةً طلابيةً، بهدف أن تسيطر الإدارة الجامعية التابعة له على نشاطاتهم، وأضحى لكل اتحاد رائد من أعضاء هيئة التدريس المرتبطين بالنظام والمنتفعين بوجوده.

لم يكتف النظام في قمعه للحركة الطلابية بذلك إذ جعل أرتال الأمن المركزى بملابسها القاتمة التى تؤذي الناظرين ترابض عند بوابات الجامعة، تراقب أى تحرك ربما يغامر باختراقها، أما في داخل الجامعة ذاتها فكان هناك الحرس الذى كان يتلقى تعليماته من الداخلية، وكان قائده هو الذى يصدر أوامره بشطب من يريد من الطلاب لدى انتخابات اتحادهم، فيمتثل رئيس الجامعة وعمداؤها لها، ثم أسس النظام في التسعينيات أسرة "**حورس**" كي يستقطب شباب الجامعات وبعدها أسس جمعية "**جيل المستقبل**" التي كان يرأسها الوريث، وجعل مقرها داخل الجامعة نفسها.

لم يكتف النظام بذلك بل إنه شدَّد من قبضته بأن اختص نفسه بتعيين العمداء وليس انتخابهم، بحيث صاروا عمداءً في أمن الدولة بدلاً من أن يكون عمداءً في الجامعة، ثم ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فطارد الأساتذة في نواديهم التى سيطرت على معظمها التيارات الإسلامية، وفى انتخابات نوادى أعضاء هيئة التدريس الأخيرة 2010 كنت وزملائى من أعضاء حركة 9 مارس شهود عيان على جريمة تزوير كاملة شارك في صناعتها زملاء لنا كانت مصالحهم تتوافق مع مصالح النظام[1].

على أن النظام كان يسكت أحيانًا عن طاقة الغضب التى تعتمل في صدور أبنائنا من الشباب فكان يسمح لهم – داخل أسوار جامعاتهم – بأن يعبروا عن أنفسهم في بعض الأحيان، ويحملوا اللافتات المنددة بالاعتداءات الأمريكية والإسرائيلية، ويحرقوا الأعلام الأمريكية والإسرائيلية إلى أن يتم تفريغ شحنة الغضب عندهمْ، ويستبد التعب بهم، ثم يعودون إلى بيوتهم، بينما كان لسان حاله يقول : "**دع الكلاب تعوى والقافلة تسير**".

1 – وعلى رأسهم عميد كلية التجارة – جامعة القاهرة وقتها.

يرد في تقرير أصدرته في العام 2008 مؤسسة راند Rand[1]، وهي مؤسسة قريبة الصلة بدوائر وزارة الدفاع الأمريكية، ما خلاصته أن مصر بدت في العام 2001 أي العام العشرين من ولاية مبارك أقل ديمقراطيةً مما كانت عليه في العام 1981 أي العام الأول من ولايته[2]

وكان لابد من قارعة.

---

1 – Rand National Defence Institute : The Kefaya Movement, a case study of a grassroots reform Initiative, 2008, p. VIII.

2 – في قصيدة له تعود إلى العام 2004 يقول الشاعر سعد عبد الرحمن في قصيدة بعنوان "رسالة إلى الحجاج".

يا سيدى الحجاج أنصت إلى　　　زحف الجموع قد أبت تخنعُ

إن كنت لا تسمعنا عامدًا　　　ففى غد قدامنا تركع

مجلة الهلال. يناير 2013.

الإرهاصات

في السياسة لا يوجد فاصل بين الداخل والخارج؛ فالداخل هو الأصل، وليس الخارج إلا انعكاسًا له وامتدادًا أو هو نتيجة. والحاصل أن النخبة المثقفة من الوطنيين المصريين خصوصًا الشباب شاهدت كيف تدنّت مكانة مصر وشاهت، وكيف أنها لم تعد عنصرًا فاعلاً في منطقتها، بل تم الاستهانة بها إلى حد أن صارت ذيلاً للمصالح الأمريكية والإسرائيلية أو منفذًا لها، وهو ما بدا من مشاركتها في حرب تحرير الكويت وتدمير العراق في العام 1991، وعلى مدى ذلك العقد التسعيني اللعين امتد ذلك الأسلوب الذى صاحبته بداية الخصخصة، لكنه مع بدايات الألفية الثالثة وقع حدثان مفصليان؛ الانتفاضة الفلسطينية الثانية انتفاضة الأقصى في العام 2000، وشاهد المصريون على الفضائيات إخوانهم الفلسطينيين يقمعون ويذبحون بدم بارد (**محمد الدُّرَّة**) دون أن تتحرك حكومتهم المباركة، ثم شهدوا بعد ذلك غزو العراق في العام 2003 ومشاركة تلك الحكومة في دعمه والتحريض عليه مأمورةً غير مختارة[1] ... هذان الحدثان المفصليان يضاف إليهما ما جرى من محاولة أمريكية مكشوفة لفرض ما صار يعرف "**بالشرق الأوسط الكبير**" كشفا عن هوان هذا النظام وتهاونه وتهاويه في تعامله مع هذين الحدثين الجليليين وغيرهما من أحداث.

كان يوم العشرين من مارس 2003 يومًا مشهودًا في حياة المصريين، فلأول مرة منذ ثلاثين سنةً يحتشد في ميدان التحرير بقلب العاصمة ما يتراوح بين ثلاثين ألفًا إلى الأربعين من المصريين الغاضبين لما جرى في العراق، وكان لتلك الكثرة الكاثرة أثرها في أن تراجع الأمن أمامها وتخلّى لها عن الميدان، لكنها عندما عاودت التظاهر في اليوم التالي، تصدى لها وأفرط في قمعها إلى حد أن ألقى القبض على ما يقارب الثمانمائة من المتظاهرين.

كان المشهد فائق الروعة، يذكرنا بمشهد آخر فائق الروعة مثله هو مشهد العام 1972 والشاعر الكبير الراحل أمل دنقل في رائعته "الكعكة الحجرية"، وكان مما يزيد من هذه الروعة أن طلاب الجامعة

---

1 — كان النظام المصرى بين المروجين لامتلاك صدام حسين — على غير الحقيقة — لأسلحة دمار شامل، ثم إنه سمح للمقاتلات والقاذفات الأمريكية العملاقة بالمرور عبر مجاله الجوى في طريقها إلى العراق، كما سمح للسفن والبوارج الأمريكية بالمرور عبر قناة السويس، الأمر الذى كان يتعارض مع اتفاقية الدفاع المشترك التى وقعت عليها مصر وغيرها من الدول العربية في العام 1950.

الأمريكية وطالباتها كانوا يتصدرون الصفوف، وهم الذين ينتمون إلى الطبقة المترفة، وكنت شاهد عيان على تلك الظاهرة المتألقة والنبيلة التي جرت إعادة لإنتاجها يوم الخامس والعشرين من يناير وما تلاه من أيام برغم من انتقال الجامعة من مقرها بالميدان إلى مقر آخر جديد لها بعيد جداً عن الميدان.

وما جرى في ميدان التحرير جرى في ميادين أخرى من ميادين مصر.

في تلك الأثناء وقع حدث مفصلي آخر لتكتمل معه الدائرة؛ هذا الحدث هو عودة السيد **جمال مبارك** من انجلترا بعد أن أمضى بها سنوات طويلةً من العمل في مصارف دولية، كوّن خلالها ثروةً كبيرةً تقدر بعشرات الملايين من الدولارات؛ بعضها من مشاركته في بيع ديون مصر[1]، ولم يلبث أن دُفع به لي المشهد السياسي ليصبح في فبراير من العام 2002 عضوًا بالأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ثم أنشئت له خصيصًا لجنة من لجان هذا الحزب هي "**لجنة السياسات**" التي يصفها صفوت الشريف الأمين العام لذلك الحزب ورئيس مجلس الشورى[2]، بأنها "**القلب النابض للحزب وأداة فكره الجديد**". ولم يلبث أن جرى تلميعه، وأسندت إليه مهامًا بل ملفات لا علاقة لها نظريًا بوضعه داخل الحزب؛ أبرزها ملف العلاقات مع الولايات المتحدة، التي كانت أولى زياراته لها بهذه الصفة في فبراير 2003[3].

بدا واضحًا أن هناك اتجاهًا قويًا نحو توريث الحكم، ولم يكن ذلك ليخفى عن عقلاء مصر ونخبتها المثقفة، فهم شاهدوا قبل قليل توريث الحكم في الجارة سوريا بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد في العام 2000، وكيف تم تعديل شرط السن، ليخلفه ولده بشار، الذي كان أبوه قد استدعاه من انجلترا أيضًا قبل سنوات ليعده لخلافته.

بدأ موضوع التوريث يتسرب إلى دوائر السياسيين والمثقفين المصريين وكان من دأب النظام أن يجعل الباب مواربًا، فلا هو يصرح بما ينتويه تمامًا، ولا هو ينكره تمامًا، وربما كان الأب مترددًا بعض الشيء، لكن الأم كانت تتلهف لأن ترى ولدها وقد جلس في مكان أبيه.

ليس جديدًا أن نقرر بأن الفضل في الكشف عن مسلسل التوريث وعلى نحو جرئ يعود إلى

1 — جمع جمال مبارك من إتجاره في بيع ديون مصر شبه المعدومة مبلغًا يتراوح بين مائة وخمسين مليون دولار إلى مائتي المليون، وفقًا لصحيفتي الايكونوميست وفايننشيال تايمز. راجع: اقتصاديات الفساد في مصر. مرجع سبق ذكره. ص 46.

2 — اشتهر عند بعض الخبثاء باسم "موافي" بسبب تورطه في واقعة مخزية في أواخر عهد عبد الناصر.

3 — راجع التفصيلات عن جمال مبارك ورحلة صعوده في كتاب جهاد عودة عضو لجنة السياسات، جمال مبارك : مجدد الليبرالية الوطنية. القاهرة. دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر. 2004 (الفصل الرابع ص ص 177 – 2003).

جريدة "العربى"[1]، التى افتتحت المعركة ضده ابتداءً بالعدد رقم 710 الصادر في 18 يونيو 2000 وعلى مدى سنوات، وعندما وضح أن هذه الجريدة سادرة في "غيّها" كان من نصيب رئيس تحريرها التنفيذى عبد الحليم قنديل "**علقة ساخنة**" تناولها بعد أن تناول وجبة السحور في شهر رمضان[2]، واختصه الشاعر الشاب عبد الرحمن يوسف بقصيدة بديعة عنوانها "رسالة في فنون الضرب"[3].

في الوقت ذاته ألقي الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل محاضرةً في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، في 18 من نوفمبر 2002 تحدث فيها عن التوريث ونبّه إلى مخاطره، وكانت النتيجة أن أثار بمحاضرته تلك عواصف في مؤسسة الرئاسة ودوائر الحزب الوطني معًا[4]، وإن لم يحدث له ما حدث لعبد الحليم قنديل.

توصل العديد من الفرقاء الوطنيين المصريين إلى أن المسئول الأول عما جرى لمصر في الداخل والخارج معًا نظام مهترئ عجوز لا يهمه سوى أن يبقى حيث هو ومن حوله من شراذم الفاسدين المرتبطين به والمنتفعين بوجوده، لذا كان من اللازم عليهم أن ينصرف همهم إلى السعي لإزالة هذا النظام وإقامة نظام آخر مكانه، يجعل المعادلة تعتدل، وكان لابد من وقفة لوضع نهاية لهذا التردي، كانت بدايتها جماعات سياسية تنادت بمطالب تستهدف إصلاح هذا النظام، قبل أن تتحول في النهاية إلى المطالبة بتغييره.

يذهب مجدى قرقر الأمين العام الحالي لحزب العمل[5]، إلى أن إرهاصات هذا التحرك تعود إلى مارس من العام 1981، حين نشر محمد حلمي مراد المناضل الشريف والأمين العام الأول لذلك الحزب مقالاً شهيرًا بجريدة الشعب لسان حال الحزب ذاته عنوانه "**الوضع الدستوري لحرم السيد رئيس الجمهورية**" وهو ما كان سببًا في أن أصبح صاحبه بين طليعة المعتقلين في حملة سبتمبر 1981 الشهيرة. وبعد أحداث رومانيا في العام 1989 نشر مناضل آخر هو عادل حسين رئيس تحرير هذه

---

1 — في هذه الجريدة وبتاريخ 2004/12/26 ينشر الشاعر الجميل سمير عبد الباقي من أراجوزاته. قصيدةً بديعةً يقول فيها مخاطباً مبارك :

إنت النموذج وإحنا كلنا أشباه

لو شئت إنت نبي ملهم.

إنت نص إله.

قل ما بدالك واعمل ما بدا لابنك.

الكل دبحاه هزيمته يبكي على ليلاه.

2 — 19 من رمضان 1425هـ/2 من نوفمبر 2004م وجمع مقالاته في هذا الشأن ونشرها في كتاب عنوانه "ضد الرئيس" القاهرة 2005.

3 — في ديوانه : "لا شيء عندى أخسره" القاهرة. دار الشاعر 2005.

4 — محمد حسنين هيكل : مبارك وزمانه؛ من المنصة إلى الميدان. مرجع سبق ذكره. ص : 285.

(9)[5] Qorqor 52@yahoo.com

وذلك ردًا على مقال نشره عبد الحليم قنديل بتاريخ 2007/12/10 بجريدة القدس العربي التي تصدر في لندن.

الجريدة مقالاً بعنوان "**التغيير أو شاوشيسكو**" ثم عاد محمد حلمي مراد وبمناسبة ترشح مبارك لولاية ثالثة لينشر في العام 1993 كتاباً بعنوان "**لماذا لا نقول لا في استفتاء الرئاسة القادمة**" وتأتي أخيرًا مقالات مجدى أحمد حسين الافتتاحية بجريدة الشعب الإلكترونية في الفترة بين فبراير 2002 وفبراير 2004.

وفى مقال له بجريدة "العربي" الناصرية تاريخه 30 من مايو 1999 ينشر الناشط السياسي اليسارى **أحمد شرف** مقالاً[1]، يدعو فيه الجماهير إلى التوقيع على توكيل شعبي يزيد عدد توقيعاته عن العدد الكلي للمقيدين في جداول الانتخابات لتفويض مائة شخصية تتوزع على التيارات السياسية الأربعة الرئيسة إسلامية/ ناصرية/ ماركسية/ ليبرالية، تكون نواةً لألف شخصية سياسية تعد هيئةً تأسيسية لصياغة دستور جديد للبلاد.

في العام 2003 تقدم حزب العمل بمشروع لميثاق "الجبهة الوطنية المصرية من أجل التغيير" ثم صياغة بيان شارك فيه عدد من الناشطين السياسيين منهم أحمد شرف، وكانت الصياغة النهائية من نصيب مجدى قرقر[2]. وترتب على ذلك أن تشكلت الجبهة مع بدايات العام 2004، واتخذت من مكتب المحاماة الخاص بالراحل الكبير **الدكتور صلاح صادق** مقرًا لها.

بعد عدة أشهر كانت حركة "كفاية" قد تصدرت المشهد، فانسحب معظم هؤلاء المؤسسين، ويعقّب أحمد شرف، فيقول "إن هذه الحركة أي كفاية قامت على أساس هذا البيان المعدل".

في الوقت نفسه نشأت حركات سياسية أخرى، كان يغلب عليها الطابع اليسارى أولاً، وأنها اتخذت الشارع مجالاً لنشاطها ثانياً؛ كانت أولاها "**اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية**" وتركز نشاطها في تقديم الدعم المادي والمعنوي لتلك الانتفاضة، ثم نشأت بعد غزو العراق "**الحملة الشعبية لمواجهة العدوان على العراق وفلسطين**" لكنه كان الأهم من هاتين الحركتين "**حركة 20 مارس من أجل التغيير**" والتي تشكلت في 14 من يوليو 2003، والتي وإن كانت بدايتها مع غزو العراق إلا أنها في بيانها التأسيسي تقول إنها "حركة مفتوحة أمام الجميع، تعبر عن أوسع تحالف ينتظم على مبدأ التغيير مع الناس، ومن أجل مصالح الناس، وعلى رأسها مصالح فقراء شعبنا" وينص البيان على أنها ليست خاضعةً لأية جهة أو تيار سياسي معين، وتستهدف النضال

---

1 — وأعيد نشر هذا المقال في كتابه الصغير "مصر في حبات العيون" القاهرة 2005. ص ص 23 – 24.

2 — السابق. ص ص 27 – 28.

ضد الهيمنة الأمريكية والاستبداد الداخلي والقمع والفساد وإلغاء الطوارئ، ورفض استمرار مبارك وتوريثه، وإطلاق الحريات الأساسية من تظاهرات وتجمعات وغيرها وحرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، ودعت إلى "رفض ما تعيشه البلاد من استبداد وفقر وتبعية وسياسات اقتصادية لم تأت سوى بالخراب والفقر والبطالة".

يلاحظ على هذه الحركة أوجه تشابه مع حركة كفاية التي نشأت بعدها، من حيث إنها أعلنت نفسها حركةً وليست حزبًا سياسيًا ولا جبهةً من أحزاب ولا تخضع للوصاية، ولا تقبل التمول من أية جهة، كما أنها توخت في تنظيمها أسلوبًا لا مركزيًا، يستند إلى "إطلاق مبادرات الأعضاء والمجموعات واللجان، وحقها المطلق في إدارة أعمالها بالشكل الذى تقرره" وأتاحت لأعضاء الأحزاب السياسية الفرصة للانضمام إليها بشكل فردي، وللواحد منهم أن يعبر عن نفسه كما يشاء داخل الحركة وخارجها[1].

نتيجةً للتشابه الواقع بين برنامج "حركة 20 مارس من أجل التغيير" وبرنامج "الحملة الشعبية من أجل التغيير" فإنها ما لبثت أن اندمجت فيها.

في التاسع من سبتمبر 2004 ولدت "**الحملة الشعبية من أجل التغيير**" التي رفعت شعار "**الحرية الآن**" وهو الشعار الذى أصبح علمًا عليها، وكانت يساريةً بامتياز، وإن ضمت بين مؤسسيها ممثلين لأحزاب وقوى سياسية من اتجاهات شتى، وأصدرت أول بياناتها، تعلن فيه عن عزمها على إجراء تعديل دستورى عاجل قبل انتهاء الدورة الحالية لرئاسة الجمهورية في أكتوبر 2005، "وعلى أن تكون الدورة الحالية هى الأخيرة للرئيس مبارك" وحددت ثلاثة مطالب من أجل تحقيق تلك الغاية؛ هى تعديل الدستور بما يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية بين أكثر من مرشح، وإلغاء حالة الطوارئ وما يترتب عليها من إفراج عن المعتقلين السياسيين، وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، بما يكفل الإشراف القضائي الكامل على مراحل الانتخابات كافة[2].

ومثلما كانت عليه الحال عند عدد من الحركات الشعبية المتعاصرة، كانت توجد أوجه شبه بين تلك الحركة وحركة "كفاية" التى كانت معاصرةً لها، فقد رفعت شعار "**لا للتوريث لا للتجديد لا**

1 – محمد العجاتي : اليسار والحركات الاحتجاجية في مصر. في "عودة السياسة، الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر". تحرير دينا شحاتة. القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2010. ص ص 85 – 86، وأنظر أيضًا وحيد عبد المجيد : ثورة 25 يناير قراءة أولى. القاهرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 2012 ص ص 201 – 202 وببليوجرافيا الحركات الاجتماعية في مصر، بيانات الحركات والكتابات النظرية عنها. منظمة فريد رش ناومان من أجل الحرية.. باحث رئيس أحمد خير. ص ص 12 – 19.

2 – أحمد خير : مرجع سابق. ص 51 .

للحكم العسكرى" لكنه بينما كانت كفاية تركز على التظاهر في الميادين العامة بالقاهرة على نحو خاص كانت هذه الحركة تركز على التظاهر في الأحياء الشعبية[1].

امتد نشاط هذه الحركة ستة أشهر، فبدأ مع تظاهرة بمعرض الكتاب الدولى في 28 يناير 2005، ترتب عليها أن اعتقل ثلاثة من ناشطيها لقيامهم بتوزيع منشورات، تحرض على عدم التجديد لمبارك، وأعقبتها تظاهرات بأسيوط والاسكندرية[2].

في اجتماعها الأخير بتاريخ 2 يوليو 2005 تداولت الحركة في موقفها من "التحالف الشعبي من أجل الإصلاح والتغيير" الذى دعا إليه الإخوان المسلمون – ونتحدث عنه بعد – وأعلنت أنها ليست طرفًا فيه[3]

تعثرت الحركة بعد ذلك لأن بعض أعضائها الذين كانوا يمثلون أحزابًا وتنظيمات أخرى كان يغلب عليهم الولاء لهذه الأحزاب والتنظيمات فكانوا يرجعون إليها للحصول على موافقاتها، وكانت تلك من ناحيتها تبدى أحياناً رغبتها في عدم الاصطدام بالنظام كما يذهب فريد زهران[4]، أحد مؤسسيسها، مما أفقد الحركة القدرة على المبادرة واتخاذ مواقف شجاعة.

انفرط عقد الحركة، وإن صار بعض أعضائها بين مؤسسى حركة "كفاية" مثل أبو العلا ماضى وعبد الجليل مصطفى وكارم يحى وكمال خليل ومحمد عبد القدوس .

1 – فريد زهران : الحركات الاجتماعية الجديدة. القاهرة. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2007. ص ص 56 – 57.

2 – جهاد عودة : الإصلاحيون الجدد. القاهرة، دار الحرية 2007. ص 353.

3 – السابق. الصفحة نفسها.

4 – فريد زهران : مرجع سابق. ص 55.

لحظة الميلاد

كان معظم الذين شاركوا في تلك الحركات الاحتجاجية التى بدأت مع بداية الألفية الثالثة ينتمون إلى **جيل السبعينيات** من شباب الجامعات المصرية؛ وهو الجيل الذى قام بتظاهرات 1968 (فبراير – نوفمبر) في أعقاب الهزيمة، وهو الجيل الذى قام بتظاهرات 1972 - 1973 لما شاهدوه من تباطؤ القيادة السياسية ممثلةً في الرئيس السادات، في سعيها لإزالة آثار تلك الهزيمة، كما كانوا الجيل الذى قام – متحدًا مع الطبقة العاملة – بانتفاضة 1977 التى دعاها النظام وقتها "**بانتفاضة الحرامية**" وكان غالب شباب هذا الجيل ينتمى إلى اليسار المصرى ناصريين وشيوعيين ونعلم ما جرى في هذا السياق من استخدام السادات للتيارات الإسلامية في ضربهم، قبل أن ينقلب عليه هؤلاء، وينتهى الأمر باغتياله في حادث المنصة الشهير 1981.

ترتب على تلك الضربات المتلاحقة أن أصاب الوهن شباب هذا الجيل، وتفرقت السبل بهم، فهجر غالبهم السياسة، وانصرف إلى مصالحه الخاصة، بل إن منهم من تحولت بهم الحال، فهادن النظام. بل أصبح متعاونًا معه، وظلت هذه حاله، إلى أن زال هذا النظام، وشارك قلة منهم فيما تلا من هبات جماهيرية (عمالية على نحو أساس) وإن كانت المحصلة العامة لها هزيلةً.

هناك من هاجر من أبناء هذا الجيل إلى الخارج، واستقرت به الحال في العراق وسوريا، بعدما نشأ من خصومة بين النظامين الحاكمين هناك والنظام المصرى منذ العام 1975، بعد اتفاق فك الاشتباك الثانى، ثم زيارة القدس في العام 1977، وتوقيع اتفاقية السلام مع العدو الإسرائيلي في العام 1979، وهناك من ارتحل إلى لبنان، ليلتحق بمنظمات المقاومة الفلسطينية، حتى رحيلها عن بيروت في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي لها في العام 1982، وهناك قسم أخير ارتحل إلى أوروبا – لاسيما فرنسا – ليقوم بحملة دعاوية قوية ضد النظام.

سعى مبارك عقيب ولايته في العام 1981 إلى التصالح مع المعارضة المصرية من ناحية، ومع الأنظمة العربية من ناحية أخرى .. وبذا بدأت الطيور المهاجرة تتخذ طريقها في العودة إلى وطنها، بحيث استقر معظمهم به قبيل أن ينتهى عقد الثمانينيات.

برغم من مرور سنوات طويلة على الدور الذى نهض به شباب هذا الجيل في الحركة الوطنية

المصرية، إلا أنهم كثيرًا ما كانوا يلتقون معًا، يستذكرون في مناسبات عديدة هذا الدور. وفي العام 1993 تم تنظيم مؤتمر عقد بنقابة المحامين؛ قام عليه الناشط اليسارى **أحمد عبد الله رُزَّة** زعيم انتفاضة الشباب في العام 1972 والناشط الإسلامي **عصام سلطان**، واستمر ثلاثة أيام دارت خلالها حوارات خصبة[1]، ولم يلبث أن أقيمت احتفالية أخرى في فبراير 1997، حين اجتمع قرابة الألف من أبناء هذا الجيل بمركزي المحروسة والجيل، ليحتفلوا بمناسبة مرور خمسة وعشرين عامًا على الانتفاضة الطلابية في يناير 1972 وعشرين عامًا على الانتفاضة الشعبية في يناير 1977.. وبدأ الأمل – من ثم – يراودهم – أو يراوحهم – لأن يستكملوا في سنوات الكهولة، ما سبق أن بدأوه في سنوات الصبا[2].

على مدى السنوات القليلة التالية لم تنقطع اللقاءات – ومن ثم الحوارات – بين أبناء هذا الجيل، وكانت لقاءات ومن ثم حوارات، تتواتر ثم تزداد حدتها، مع ما كان يطرأ من أحداث بل حادثات، ترتبط بوطنهم في الداخل وصورة هذا الوطن في الخارج.

في إفطار رمضانى أقيم في أواخر نوفمبر 2003 بمنزل المهندس أبو العلا ماضى بشارع فيصل بمنطقة الهرم اجتمع نحوٌ من خمسة وثلاثين من أبناء هذا الجيل، وكما هي عادة المثقفين خصوصًا المسيسين منهم، تطرَّق الحديث إلى ما كان يجرى على الساحة إبانها من توالى الاعتداءات الأمريكية والإسرائيلية على وطننا العربى، وتخاذل النظام المصرى في التصدى لها بل وربما تواطؤه معها، ثم ما جرى من تهيئة المناخ لتنصيب "الوريث"، لكن الأهم كان استعداد مبارك للترشح لفترة رئاسية خامسة مضمونة النتائج (نظام الاستفتاء) وكانت الغاية من تلك الأحاديث ضرورة وضع تصور للخروج من هذا المستنقع، ونيطت تلك المهمة بستة من الحضور هم جورج إسحق (تربوي ليبرالي) وأبو العلا ماضى (مهندس إسلامى)والسيد عبد الستار المليجي (أستاذ جامعي إسلامى)[3]، ومحمد السعيد إدريس (صحفى ناصرى) وأمين إسكندر (صحفى ناصرى) وأحمد بهاء الدين شعبان (مهندس ماركسى)

خلال الشهور التالية عقدت هذه "اللجنة" عدة اجتماعات كان معظمها في مكتب عصام الإسلامبولى وهو محام ناصرى بباب اللوق. وأصبح أعضاء هذه اللجنة ثمانية بعد أن انضم إليها هانى عنان وهو رجل أعمال ليبرالي فضلاً عن مضيفهم عصام الإسلامبولى، وأسفرت الاجتماعات عن إصدار بيان كانت لمحمد السعيد إدريس اليد الطولى فيه عنوانه **"بيان إلى الأمة : مواجهة**

1 – منار الشوربجي : كفاية؛ إعادة تعريف السياسة في مصر. في "عودة السياسة"، مرجع سبق ذكره. ص ص 119 – 120.

2 – فريد زهران : الحركات الاجتماعية الجديدة. مرجع سبق ذكره. ص ص 46 – 47.

3 – كان – إذ ذاك – قياديًا في جماعة "الإخوان المسلمين" ثم انشق عنهم بعد عدة سنوات.

الغزو الأمريكي الصهيوني والتدخل الاجنبي سبيله الإصلاح الشامل وتداول السلطة" ووقع عليه العديد من الرموز الوطنية إلى أن ناهز عددهم الثلاثمائة[1].

يذكر عبد الحليم قنديل أنه صار تاسع أعضاء هذه "اللجنة" وفى اجتماع لها عقد في أواخر أغسطس من العام 2004 اقترح أن لا يتم الاكتفاء باجتماعات في غرف مغلقة، إنما النزول إلى الشارع، وبعد أن تداول الأعضاء في هذا الأمر اجتمعوا على تأسيس "**الحركة المصرية من أجل التغيير**" وأن يعتبر هذا البيان هو البيان التأسيسي لها، ثم اقترح أن يكتب لدى رأس هذا البيان عبارة "**لا للتمديد لا للتوريث**" التي أصبحت فيما بعد الشعار الأشهر للحركة[2].

توالت الاجتماعات واتسع نطاقها، فانضم إلى تلك المجموعة المؤسسة جمال فهمي (صحفى ناصرى) وكمال خليل (مهندس ماركسى) وأحمد شرف (كاتب ماركسى) ومجدى قرقر (مهندس إسلامى) ومجدى أحمد حسين (رئيس حزب العمل) – إسلامى وعبد الوهاب المسيرى (مفكر إسلامى) وأيمن نور (ترشح فيما بعد لرئاسة الجمهورية – ليبرالي) وكريمة الحفناوى (صيدلانية ناصرية) وآخرون.

واضح من هذه الأسماء وما سبقها تعدد الانتماءات السياسية والفكرية لأصحابها، لكنهم اتفقوا جميعهم على أن ينحُّوا أيديولوجياتهم جانبًا، ويتفرغوا للهدف المشترك الذى يسعون إليه وهو نظام سياسى جديد[3].

كان مسمى "الحركة المصرية من أجل التغيير" طويلاً، وظهرت الحاجة إلى مسمىً مختصر، وفى أحد تلك الاجتماعات، اقترح جمال فهمى على الحضور أن يعبر كل واحد منهم عن نفسه. وتذهب الرواية الأشهر إلى أن محمد السعيد إدريس قال: "إحنا تعبنا .. إحنا زهقنا .. كفاية"، وقال آخر : "قرفنا" فابتدرهم جورج إسحق قائلاً: "كفاية". هنا اتفق الحضور على هذه التسمية[4]. وقام جورج بتكليف ولده "رامى" بتصميم شعار لها، فجعله على هيئة دائرة أرضيتها صفراء وفى القلب منها وباللون الأحمر "كفاية" بينما كتب على الحواف باللغتين العربية والإنجليزية "الحركة المصرية

---

1 – يقول عبد الحليم قنديل إن بعض هؤلاء صاروا فيما بعد من ألد أعداء كفاية.

2 – عبد الحليم قنديل : مقابلة خاصة يوم السبت 23 من نوفمبر 2013 وانظر أيضًا له الأيام الأخيرة. القاهرة. دار الثقافة الجديدة 2008. ص ص 121 – 131.

وقد أضيف إلى تلك العبارة في بعض بيانات الحركة فيما بعد كلمة "باطل" وفي بيان لها فى 2 نوفمبر 2006 بمناسبة تعديل آخر وشيك للمادة 76 أضيفت عبارة "لا للتوريث نعم للتغيير".

3 – يعبر جورج إسحق عن ذلك فيما بعد فيقول : "قلنا كل يترك أيديولوجيته خارج الباب، وكلنا نخش كمصريين، ويعدين لما ننجح لما نعمل أي إنجازات، ويبقي كل واحد يروح خندقه "برنامج" تحت المجهر "قناة الجزيرة 16 ديسمبر 2011.

4 – الأهرام 25 أبريل2011، 8 أغسطس2012 وبرنامج تحت المجهر : رواية أمين إسكندر.

من أجل التغيير" كما اتفق على أن يبقي المسمي المختصر "كفاية" كما هو باللغة الإنجليزية أي Kefaya أو (Kifaya) على نهج انتفاضة Intifada[1].

والحق أن اختيار هذا المسمي المختصر "كفاية" كان اختيارًا موفقًا، لأنه كما يقول عبد الحليم قنديل يعطي في ضميرنا الشعبي معانى تتصل بالبساطة والوضوح والنزول إلى الشارع[2].

فيما بعد حاول البعض أن يرد الأصل في هذا المسمي "كفاية" إلى محاضرة كان قد ألقاها مهاتير محمد في مكتبة الإسكندرية في توقيت مقارب أعلن فيها أنه يكفيه أربعة وعشرون عامًا أمضاها في حكم بلاده[3]. وهو تخريج غير صحيح وتزيد.

باتت الحركة تتهيأ للنزول إلى الشارع، وكان موعد انعقاد المؤتمر الثاني للحرب الوطني الديمقراطي الحاكم قد اقترب، فاتفق على أن تعلن الحركة عن نفسها في مؤتمر يتوافق توقيته مع بداية انعقاد هذا المؤتمر واختير يوم الأربعاء الثاني والعشرين من سبتمبر 2004. لكن المشكلة، كانت في تحديد مكانه ولما كانت الأماكن المقترحة مثل نقابة الصحفيين أو نقابة المحاميين غير بعيدة عن أنظار الأمن، فقد استقر الرأي وبمبادرة من جورج إسحق على مبني **جمعية أبناء الصعيد بشارع رمسيس** وكان جورج باعتبار عمله التربوى وثيق الصلة بها[4].

في يوم الثاني والعشرين من سبتمبر احتشد أكثر من خمسمائة شخصية عامة وافقوا بعد سجالات استمرت عدة ساعات على البيان التأسيسي المقترح، واختيرت لجنة من ثمانية وثلاثين عضوًا كسكرتارية للحركة، كانت نواةً لما صار يعرف فيما بعد "باللجنة التنسيقية"[5].

ينوّه البيان إلى أن الموقعين عليه اتفقوا جميعهم على مواجهة أمرين؛ كل منهما سبب للآخر ونتيجة له في الوقت نفسه؛ أولهما الأخطار المحدقة بأمتنا في الخارج، وثانيهما الاستبداد الشامل في الداخل، وأن لا سبيل إلى ذلك إلا بتداول السلطة، وإعلاء سيادة القانون. واحترام

---

1 — الأهرام 15أبريل 2011 حوار سهير حلمي مع جورج إسحق، مقابلة خاصة مع جورج إسحق في يوم 23 سبتمبر 2013.

2 — مقابلة خاصة. ومن غريب أنني وقعت في لسان العرب (دار المعارف ج5 ص3903) على أن الكلمة تعطي كذلك معني المواجهة.

3— www.egypt.com/top4kefaya_opposition
وأنظر أيضًا : فتحي المزين : 18 يوم. القاهرة، دار ليلي 2011 ص 19.

4 — مقابلة خاصة مع جورج إسحق، برنامج تحت المجهر رواية جورج إسحق ورواية عبد الحليم قنديل

5 — هم حسب الترتيب الأبجدي : أبو العلا ماضي، أحمد بهاء الدين شعبان، أحمد طه النقر، أحمد نبيل الهلالي، أحمد السيد النجار، أمين إسكندر، السيد عبد الستار المليجي، جمال فهمي، جورج إسحق، حسن نافعة، حنا جريس، حسين عبد الرازق، رءوف حامد، صفاء مراد، صلاح صادق، ضياء رشوان، طارق التبراوى، عادل عيد، عاطف البنا، عبد الحليم قنديل، عبد الغفار شكر، عبد المنعم أبو الفتوح، عبد الوهاب المسيري، عصام الإسلامبولى، عصام سلطان، عمر البرعي، عمرو الشوبكي، فكرى الجزار، كريمة الحفناوى، كمال خليل، مجدي سمعان، مجدي قرقر، محمد الأشقر، محمد السخاوى، محمد السعيد إدريس، محمد السيد سعيد، هانى عنان، وفاء المصرى،.

القضاء واستقلاله، وإنهاء احتكار الثروة، وتقرير مبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد، والسعي لأن تسترد مصر مكانتها التي فقدتها منذ كامب ديفيد. وينتهي البيان إلى "**أن الخروج من هذه الأزمة الطاحنة والشاملة، يستلزم البدء فورًا في هذا الإصلاح الذى ينهي احتكار الحزب الحاكم للسلطة، ويلغي حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ما يقرب من ربع قرن، وكافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، والبدء فورًا بإجراء إصلاح دستوري، يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة لمدة لا تزيد عن دورتين فقط، ويحد من الصلاحيات المطلقة الممنوحة لرئيس الدولة، ويحقق الفصل بين السلطات، ويضع الحدود والضوابط لكل سلطة على حدة، ويطلق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتكوين الجمعيات، ورفع الوصاية على النقابات، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وحقيقية تتم تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة بدءًا من إعداد كشوفها حتى إعلان نتائجها**".

وصل خبر هذا الاجتماع الذى استغرق عدة ساعات متأخرًا إلى أجهزة الأمن، ولدى انصراف الحضور شاهدوا أرتاله تنتظرهم عند البوابات ومع أنها لم تفعل لهم شيئًا[1]، إلا أنهم استشعروا الحرج فلم يعودوا بعد ذلك يجتمعون في جمعية أبناء الصعيد، وعاود قياديوهم اجتماعاتهم بمكتب الإسلامبولي.

في اليوم الثانى من نوفمبر 2004 وقع الاعتداء المعروف على عبد الحليم قنديل، وبعده بعدة أيام عقدت الحركة اجتماعًا، تتباحث فيه بشأن الهيكل التنظيمي لها، واقترح جورج إسحق عبد الحليم قنديل متحدثًا رسميًا ووافق الحضور، وبدوره اقترح عبد الحليم قنديل. جورج إسحق منسقًا عامًا، فعاودوا الموافقة[2].

كان اختيار جورج إسحق منسقًا عامًا اختيارًا موفقًا، ليس فقط لمؤهلاته الشخصية وتاريخه منذ أن بدأ نشاطه السياسي وهو بعد صبي صغير بمدينته بور سعيد، ولكن أيضًا لكونه قبطيًا، وكانت مصر – إذ ذاك - تمر بمرحلة من الاحتقان الطائفي – حسبما يقول عبد الحليم قنديل – أما عن جورج إسحق نفسه، فإنه كان يعبر عن نفسه بأنه "**مصرى تصادف أن كان قبطيًا**"[3].

---

1 – جورج إسحاق : مقابلة خاصة، وأنظر أيضًا : تحت المجهر رواية جورج إسحق.

2 – عبد الحليم قنديل : مقابلة خاصة.

3 – أحمد بهاء الدين شعبان : رقّة الفراشة؛ كفاية الماضي والمستقبل. القاهرة مطبوعات كفاية 2006 ص 215.

رؤية من الداخل

عادةً ما توصف "كفاية" بكونها حركةً اجتماعيةً احتجاجية وفي "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"[1] تعرَّف الحركة الاجتماعية بأنها "التيار العام الذى يدفع طبقةً من الطبقات أو فئةً اجتماعيةً إلى تنظيم صفوفها، بهدف القيام بعمل موحد، وقد يتجه هذا العمل إلى تعديل نظام اجتماعي موجود أو الابقاء عليه أو إزالته، كما يدل الإصطلاح أيضًا على الجماعة التي تقوم بالحركة الاجتماعية، وتختلف درجة تنظيم الحركة الاجتماعية واستمرارها ووضوح أهدافها من حركة إلى أخرى".

وتوصف الحركة الاجتماعية في تعريف آخر بأنها[2] "تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقترابًا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة".

نتفق إلى حد كبير مع هذين التعريفين، وربما مع غيرهما من تعريفات، لكننا نزيد عليهما بأن كفاية كانت أوسع من أن تعبر عن طبقة من الطبقات أو فئة من الفئات، إنما كانت تعبر عن المجتمع كله بطبقاته كافة وفئاته كافة. فكانت تضم بين أعضائها من ينتمون إلى كل الطبقات والفئات، وإن كان معظم قادتها وعناصرها الفاعلة ينتمون إلى الطبقة المتوسطة المثقفة. أو من كان يحلو لخصوم الحركة أن يدعوهم "بالنخبة"، وعليه فهي حركة – من وجهة نظرهم – نخبوية، ثم إن الحركة اتسعت بفعالياتها بعد يسير من قيامها، فهي وإن كانت في غايتها سياسيةً بامتياز، فإنها اقتربت على نحو أو آخر – وكما نوضح بعد – من المشكلات الحاضرة على الساحة، والتي عبرت عنها تظاهرات مطلبية.

باعتبارها حركةً لم تكن كفاية حزبًا، لأن الحزب له رؤية متكاملة للأوضاع القائمة بجوانبها كافة، وغالبًا ما تكون له فلسفة ما أو فكر ما، مثلما هي حال الأحزاب الأيديولوجية الشيوعية مثلاً، كما ان له بناءً تنظيمياً ولوائح ملزمة وتراتبيةً، والأهم أن له برنامجًا مفصلاً يسعى من

---

1 – إعداد أحمد زكي بدوي، بيروت، مكتب لبنان 1993، ص 391.

2 – علي الدين هلال : النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981 – 2010، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب 2010 ص 45.

خلاله ومن أجله للوصول إلى السلطة. في حين أن الحركة تعبر عن حاجات خاصة ومطالب خاصة لفئات أو جماعات ضعيفة ومهمشة وغير ممثلة في تنظيمات السلطة، وهيكلها التنظيمي بسيط ومفتوح، ولا تلتزم إلا بالحد الأدنى منه، وليس لها برنامج تفصيلي تلتزم به، وأقصى ما تستهدفه بهذا البرنامج هو إزاحة النظام القائم دون أن تحل محله[1].

على ذلك جمعت حركة كفاية فى نسيجها العام أفرادًا، ينتمون إلى أيديولوجيات مختلفة، وإن جمعتهم رؤية مشتركة أو يسعون إلى إحداث تغيير ما، دون أن يفكروا فيما بعد ذلك التغيير، وبذا كانت كفاية عابرةً للأيديولوجيات، وضمت منذ بدايتها إسلاميين مثل عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان، وهما الوحيد ان من قيادات الإخوان المسلمين الذين وقعوا على بيان كفاية التأسيسى، كما ضمت إسلاميين ممن انشقوا على الإخوان (حزب الوسط)مثل أبو العلا ماضي وعصام سلطان وإسلاميين يُنتمون إلى حزب العمل، أهمهم مجدي أحمد حسين ومجدى قرقر، كما ضمت ناصريين ينتمون إلى الحزب الناصري مثل عبد الحليم قنديل وجمال فهمي، وناصريين انشقوا عليه مثل حمدين صباحي وأمين إسكندر، ويساريين مثل أحمد بهاء الدين شعبان وكمال خليل (والأخير من الاشتراكيين الثوريين الذين ينتحلون فكر تروتسكى) وليبراليين كان بعضهم ينتمي في السابق إلى اليسار مثل هانى عنان وجورج إسحق.. لكننا نستطيع أن نعمم فنقول إن الحضور الكاسح كان لليسار بشعبيته الناصرية والماركسية.

كان البناء التنظيمي للحركة بسيطًا، ويبدو أقل تماسكًا من الحزب وأقل انضباطًا، ولا تتوافر فيه تراتبية واضحة، ولا يتوزع أعضاؤها إلى فرق أو خلايا أو شعب، بل هم جميعًا أعضاء متساوون، ولا يلزمون بأداء اشتراكات مالية، فالنفقات – وهي بسيطة – كانت تؤدي كلها من التبرعات، ولا توجد لائحة للعقوبات.

كانت مستويات التنظيم للحركة نبدأ بالمؤتمر العام الذى تتم الدعوة فيه لأعضائها جميعهم، وهو أشبه بالجمعية العمومية في مؤسسات المجتمع المدنى، وقد انعقد هذا المؤتمر مرات قليلة بين العامين 2004 و2006، وأهمها جميعها المؤتمر التأسيسى في 22 سبتمبر 2004، والمؤتمر الاحتفالى بالذكرى الأولى لقيام الحركة في 22 سبتمبر 2005 ومؤتمر دولة لكل المصريين في يومى 3، 4 يناير 2006 والمؤتمر العام الثانى في 14 أبريل 2006.

---

1 – ربما كان من الأوفق معاودة سامح فوزي : "الحركات المطلبية والحركات السياسية في مصر؛ قراءة نقدية مقارنة. في "عودة السياسة؛ الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر" تحرير دينا شحاتة. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام 2010 ص ص 23 – 48.

وانظر أيضاً : أحمد بهاء الدين شعبان : الحركات الاجتماعية، من بورتو أليجرى إلى ربيع العرب. القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة 2012 ص 19.

كانت لجنة التنسيق تقع على قمة المستويات التنظيمية داخل الحركة، وهي التي تحدد الأنشطة والفعاليات، كما إنها صاحبة القرار بين انعقاد مؤتمرين، وتضم ما بين خمسة وأربعين إلى ستين عضوًا وتجتمع كل أسبوعين وأحيانًا كل شهر، وتنبثق عنها لجنة العمل اليومى، وتضم بين خمسة عشر إلى تسعة عشر عضوًا، وكانت أشبه بالمكتب التنفيذى، أما المنسق العام فكان يختار بالاقتراع العام داخل اللجنة التنسيقية كل عامين[1]، وكان جورج إسحق هو المنسق العام الأول، أما عن المتحدث الرسمى فلم يكن هنا إجماع عليه في كل الأحوال، وكان عبد الحليم قنديل هو المتحدث الرسمى للحركة في دورتها الأولى، على أن المواقع القيادية داخل الحركة كانت مغلقةً في وجه قيادات المجتمع المدنى[2].

في المؤتمر العام الثانى للحركة الذى انعقد بنقابة المحامين في 14 أبريل 2006، وبعد أن بدأت تطفو على السطح نذر لشقاقات وخلافات داخلها، كما بدأ يخفت ما أحدثته من حراك داخل المجتمع المصرى، فقد تقرر أن تجتمع لجنة التنسيق كل أسبوعين أو عند الضرورة، وهى التي تختار لجنة العمل اليومي، وتشكل لجان النشاط، وهي لجنة العضوية، ولجنة قانونية ولجنة للتوعية ولجنة فكرية ولجنة مالية وإدارية ولجنة للعمل الجماهيري ولجنة الإعلام والإنترنت.

عندما واصلت الخلافات تصاعدها في أواخر العام 2006، ثم هبوطها بتنحي جورج إسحق وولاية **عبد الوهاب المسيري** في 24 يناير 2007 تقرر إنشاء لجنة استشارية ممن لا تسمح لهم ظروفهم بحضور اجتماعات متقاربة من عبد الغفار شكر وإيمان يحى وعماد صيام ومصطفى كامل السيد وطارق النبراوى. وأصبح إلى جانب المنسق العام أربعة منسقين مساعدين، توزع بينهم الاختصاصات؛ هم جورج إسحق وكمال خليل وعبد الحليم قنديل ومجدى قرقر، على أن يتم تداول المسئوليات دوريًا في ديسمبر من كل عام، وتقرر إلغاء لجنة العمل اليومى والمتحدث الرسمى، كما تقرر تشكيل مجلس إدارة لموقع الحركة على الإنترنت.

بعد وفاة المسيرى اختير **عبد الجليل مصطفى** في 3 أغسطس 2008 للقيام مؤقتًا بأعمال المنسق العام، واستمر المنسقون المساعدون كما هم، واستمرت الحال على ما هى عليه إلى أن استحدث منصب المنسق العام المساعد للشباب الذى وليه محمد عبد العزيز، وفى أوائل العام 2009 أصبح عبد الحليم قنديل منسقًا عامًا إلى أن انتهت مدته فاختير مجدى أحمد حسين مكانه في 14 يناير2011 وكان ما يزال رهن السجن.

---

1 — جورج كتن : الحوار المتمدن العدد 128. 24 يونيو 2005.

وأنظر أيضًا منار الشوربجي : كفاية، إعادة تعريف السياسة في مصر. في دينا شحاتة : مرجع سابق. ص 126.

2 — السابق. ص 124.

ننتقل الآن من التنظيم إلى التمويل، والحق إنه كان مشكلةً كبيرةً، فقد جرى اتهام الحركة منذ أيامها الأولى بكونها مأجورةً تتلقى أموالاً من الخارج، ومافتئ النظام بين حين وآخر يلمح أو يصرح بتلقيها تلك الأموال من أجل تنفيذ أجندات أجنبية أمريكية في المحل الأول وهو ما نعرض له تفصيلا فيما بعد.

كانت الحركة منذ بدايتها تعرض تماماً عن تلقي أى تمويل من الخارج، وعندما أعلن السفير الأمريكى بالقاهرة عن تقديمه منحًا ماليةً لعدد من جمعيات المجتمع المدنى، أصدرت كفاية في 19 مارس 2005 بيانًا استنكرت فيه هذا الإعلان باعتباره أمرًا شديد الخطورة "وترى أن الاستبداد السياسى المحلي والعدوان الاستعمارى الخارجى هما وجها عملة واحدة، ولا يصح النضال ضد طرف منهما بمعزل عن الطرف الآخر"، وعندما حصلت ست جمعيات من الجمعيات الأهلية على مبلغ مليون دولار، أصدرت الحركة بياناً في 24 مارس 2005 هاجمت فيه بشدة هذه الجمعيات، وورد به أنها – أى كفاية "تعتمد اعتمادًا كليًا على مصادر التمويل الذاتية في تغطية تكاليف كافة أنشطتها، وتعلن في كل مؤتمراتها وبشفافية مطلقة مصروفاتها على كل أعضائها".

كانت كفاية صادقةً في ادعاءاتها منذ بدايتها الأولى، بل إنها اشترطت لتحقيق الإندماج مع "الحملة الشعبية من أجل التغيير" اليسارية استبعاد عضوين من أعضائها، لأنهما من مؤسسى بعض جمعيات حقوق الإنسان الممولة من الخارج[1].

لم تكن كفاية بحاجة إلى كبير تمويل لأن مصروفاتها كانت محدودةً للغاية فبحسب ما يذكره بعض مؤسسيها، كانت تلك المصروفات لا تزيد عن لاصق (استيكر) لا يجاوز سعره عشرة قروش، ولا يستهلك منه في أية تظاهرة أو وقفة احتجاجية أكثر من مائة أو مائتي قطعة وأعلام ولافتات لا تزيد عن المتر طولاً ولا تتعدى تكلفتها في مجملها مائةً أو مائتي جنيه[2]. أما عن الإعلان عن نشاطات الحركة وتظاهراتها، فقد تكفلت به جرائد مستقلة (أخصُها العربى)التى كان رئيس تحريرها التنفيذى عبد الحليم قنديل (ثم) الكرامة التى كان رئيس تحريرها كذلك مقابل أسعار رمزية[3].

وأذكر أنه في المؤتمر العام الثانى بنقابة المحامين، وقد استغرق يومًا كاملا، تناولنا غداءنا على حساب الحركة وكان "**سندويتشات طعمية**".

---

1 – سيف نصراوى وشريف يونس: "حدود الديمقراطية القومية؛ قراءة في حركة كفاية" في سامح فوزى، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 65.

2 – أحمد بهاء الدين شعبان: مرجع سابق، ص 57، جورج إسحق: مقابلة خاصة، عبد الحليم قنديل: مقابلة خاصة، أحمد بهاء الدين شعبان: مقابلة خاصة في 18 نوفمبر2013.

3 – يقول عبد الحليم قنديل في مقابلة خاصة: إن هذا الإعلان في جريدة كالعربي كان أمراً شديد الخطورة عليها لأنها لسان حال حزب يخضع للجنة الأحزاب التى يرأسها صفوت الشريف.

على أن المشكلة الكبرى بالنسبة للتمويل كانت ترتبط بالمقرات التي كانت تشكل عبئًا على موازنة الحركة، فكانت تستأجر شققًا في "وسط البلد" كانت أولاها تقع أمام مسجد الأوقاف بشارع البراموني المتفرع من شارع حسن الأكبر بعابدين ثم اتخذت مقرًا آخر في شارع شريف باشا بجوار مطعم مكدونالدز وانتقلت في نوفمبر 2006 إلى شقة تقع بالعقار رقم 25 شارع 26 يوليو بجوار فندق جراند أوتيل ثم انتقلت في مرحلة تالية إلى مقر حزب الكرامة بالمنيرة، وعادت بعدها إلى مقرها الأسبق بشارع البراموني.

كان القائمون بالنفقة على الحركة هم أعضاء اللجنة التنسيقية، ومنهم جورج إسحق وعبد الجليل مصطفي ومحمد أبو الغار وعبد الوهاب المسيرى، وعلى نحو خاص هانى عنان من رجال الأعمال. أما خارج هذه اللجنة فلم تكن ثم مساهمة واجبة لأعضاء الحركة واذكر أنني وكنت واحدًا من الأعضاء المؤسسين لم أؤد أي تبرع لها، إلا بعد أن أصبحت عضوًا في تنسيقيتها في بداية العام 2009.

إلى جانب وسائلها العديدة في ممارسة نشاطاتها كانت كفاية، - وحدها – هي المبادرة إلى استخدام الوسائط الإعلامية الحديثة والسموات المفتوحة، واعتمدتها الوسيلة الأهم في التواصل والحشد، وكانت لتلك الوسائط مزاياها، من حيث إنها بعيدة على نحو أو آخر عن السلطة ورقابتها، ومن حيث إنها ليست مغلقةً كالإذاعة والتليفزيون، وتتيح تبادل المعلومات والحوارات فيما يعرف "بالديمقراطية الرقمية" .. هذا وقد أنشأت الحركة موقعًا لها على "شبكة المعلومات الدولية" "الإنترنت" حاولت السلطات غلقه عدة مرات[1].

يحسب للحركة كذلك استخدامها رسائل المحمول SMS، ومن طريف أن بعضها كان يحمل عبارات ذات دلالات مثل : **"عيد سعيد وجميل، وبلاش مبارك علشان كفاية كده" ومنها : "حركة كفاية تناشدكم !! لا تقل عيد مبارك، قل عيد سعيد، لا لتوريث الأعياد" ومنها "قرار جمهوري بتحويل التهنئة من عيد مبارك إلى يا جمال العيد، عيد مبارك علينا وعلى أحفادنا" ومنها "اللّه تبارك والعيد مبارك يا جمال الستة البيض"**[2].

1 – تشهد على ذلك مؤسسة كارنيجى للسلام الدولي. 2010 – 10 – 1 Carnegieendowment.org
وأنظر أيضًا : أحمد بهاء الدين شعبان : الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 39.

2 – إيمان محمد حسني عبد الله : مرجع سبق ذكره، ص 336.

الفارس يمضى إلى الميدان وحيدًا

أهم ما يذكر لكفاية ويحسب لها؛ هو نزولها إلى الشارع، ومخاطبة جمهوره على نحو مباشر وبلغة بسيطة يفهمها، وصبرها على اعتداءات النظام وزبانيته وتشويهه لها. وظلت تلك حالها منذ ميلادها فى نهايات العام 2004 حتى ثورة الخامس والعشرين من يناير، وإذا كان نجمها قد خبا على نحو ما قبيل أن يلوح الفجر، فيكفيها ريادتها جماعات سياسية غيرها، سارت معها على الطريق ذاتها، وقد زال عنها حاجز الخوف.

بعد الاجتماع التأسيسى لكفاية فى الثانى والعشرين من سبتمبر 2004، بدأت الحركة فى ممارسة فعالياتها؛ وقد تنوعت تلك الفعاليات، بين تظاهرات واعتصامات ووقفات احتجاجية إلى مطبوعات ومؤتمرات وغير ذلك من أدوات، وتحددت مطالبها فى كل هذه النشاطات بإلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين وحق القوى المدنية فى تشكيل أحزابها، والاعتراف بحق التظاهر والاعتصام السلميين، وإطلاق حرية التعبير، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة تحت إشراف قضائي مباشر، وإنهاء احتكار السلطة وتداولها، واستقلال القضاء.

كانت كفاية تختص الشوارع والميادين – بخاصة ميدان التحرير - بتظاهراتها، وتختص أماكن معينة بوقفاتها الاحتجاجية، أهم هذه الأماكن هى دار القضاء العالى ونقابة المحامين ونقابة الصحفيين، الأمر الذي انزعج له مكرم محمد أحمد إبلن حملته الانتخابية فى العام 2007 ليصبح نقيبًا للصحفيين.

كانت البداية موفقةً، إذ كانت الذكرى السنوية للإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى العاشر من ديسمبر 2004 قد اقتربت، ولما كانت تلك الذكرى حافلةً بالدلالات، فقد استقر الرأى على أن تقوم كفاية فى ذلك اليوم بوقفتها الاحتجاجية الأولى، ولما كان هذا التاريخ يوافق يوم جمعة، فقد تقرر تأخير موعد تلك الوقفة ليصبح يوم الأحد الثانى عشر من ديسمبر، على أن تكون أمام دار القضاء العالى باعتبارها حصنًا للقانون ولحقوق الإنسان.

كان هناك تخوف من عدم نجاح تلك الوقفة أو التظاهرة، فربما تكون الأعداد هزيلةً. مما يجعل منها بدايةً غير مبشرة، ويروى جورج إسحق المنسق الأول للحركة أن أحمد عبد الله رُزَّة الناشط

السياسى المعروف وقائد انتفاضة 1972 الطلابية كان – من موقع الصديق – يسخر من تلك الفكرة، لكنه حدث ما لم يكن متوقعًا، إذ احتشد ما يناهز الألف عددًا، وكان أحمد رزة – رحمه الله – فى مقدمتهم[1].

كان هؤلاء يقفون صامتين، وقد وضعوا على أفواههم ملصقات صفراء عليها اسم كفاية مكتوبًا باللون الأحمر، وكتب على حواف كل ملصق وباللغتين العربية والإنجليزية اسم "الحركة المصرية من أجل التغيير". وكان المارة وغيرهم ممن يستقلون الحافلات والسيارات ينظرون إليهم، وقد علت الدهشة وجوههم، فقد كانت تلك أول مرة منذ سنوات بعيدة يشاهدون مثل تلك التظاهرة[2].

كانت تلك الوقفة أو التظاهرة هى الأولى من نوعها، لكنها لن تكون الأخيرة. ويمثل العام 2005 ذروة ذلك النشاط، الذى لم يكن قصرًا على مدينة القاهرة وحدها، إنما امتد إلى سائر المدن المصرية، ثم هدأت حدته بعض الشيء فى العام التالى، ثم ما تلاه من أعوام، ليتصاعد فى العام 2010 أى العام السابق مباشرةً للثورة. المهم أن الحركة أحسنت إدارة تلك الوقفات والتظاهرات، فدائمًا ما كانت حريصةً على الاتصال بوسائل الإعلام المصرية الخاصة والعربية والأجنبية لاسيما القنوات الفضائية، بينها قناة الجزيرة" بل إن قناة "الحرَّة" وهى قناة قريبة من دوائر الإدارة الأمريكية كانت حاضرةً كذلك، وقد شاركت تلك القنوات فى نقل صور حية لتلك الوقفات والتظاهرات، الأمر الذى كان يشكل دعاوةً طيبةً لها ودعاوةً أخرى غير طيبة للنظام.

لا يفوتنا فى هذا السياق أن نذكر الناشطين فى تلك الوقفات والتظاهرات، ويأتى فى طليعتهم أركان حربهم الهتيف الكبير "**كمال خليل**" زعيم الاشتراكيين الثوريين الذى كانت له طلَّة لا تضاهيها طلة أخرى، وكانت العيون تلاحقه، عندما يبد أهتافاته الزاعقة محمولاً على الأعناق، ولا يمكن أن نغفل كذلك زعيمة ناشطات كفاية "**كريمة الحفناوى**" التى كانت وهى فى خمسينياتها فتاةً لم تغادر عشرينياتها، ولا ننسى كذلك ذلك المهندس ضئيل الجسم نحيله "**أحمد الصياد**" – رحمه الله – والذى حباه الله تعالى بحنجرة، لا تتوافر عند آخرين يفوقونه جَرمًا ووزنًا، وتلك المرأة العجوز "خديجة الحناوى" التى شاركت فى كل المسيرات والتظاهرات، واشتهرت بين المتظاهرين "**ماما خديجة**".

---

1 – مقابلة خاصة مع جورج إسحق، كذلك تحت المجهر رواية جورج إسحق، الأهرام 15 أبريل 2011. وهناك من يقدرها بخمسمائة وستين تحديدًا. مقابلة خاصة مع عبد الحليم قنديل وربما ثلاثمائة. مقابلة خاصة مع أحمد بهاء الدين شعبان. على أن شبكة الأخبار الأمريكية A.B.C. تؤيد ما يذهب إليه جورج إسحق.

2 – مقابلة خاصة مع جورج إسحق وكذلك تحت المجهر رواية جورج إسحق وعبد الحليم قنديل : الأيام الأخيرة. ص 121.

كانت تتردد فى تلك الوقفات والتظاهرات هتافات عديدة، آثرنا أن نفرد لها مكانًا فى ملحقات الكتاب، كما كانت ترفع لافتات؛ من أطرفها تلك اللافتة التى أعدها مهندس طويل القامة عجوز اشتعل ما تبقى من شعر رأسه شيبًا هو **محمد الأشقر**[1]، كتبت عليها "**أصحاب الجلالة .. أصحاب الفخامة .. أصحاب السمو "إتفوا"**".

تتابعت وقفات كفاية وتظاهراتها، وكان بعضها يرتبط بمناسبات بعينها، تعطى مناخًا مؤاتيًا للحشد، مثل تلك التظاهرة بمعرض القاهرة الدولى للكتاب فى الرابع من فبراير 2005 (وتجددت فى العام التالى 27 يناير 2006) وتظاهرة يوم الطلاب العالمى فى الحادى والعشرين من الشهر ذاته (وتجددت فى سنوات تالية) والتظاهرة الكبرى فى ميدان التحرير فى العشرين من مارس 2005 بمناسبة الذكرى الثانية للعدوان على العراق.

امتدت كفاية بتظاهراتها إلى سائر المدن المصرية؛ أولاها كانت تظاهرات فى ثلاث محافظات فى وقت واحد فى الثلاثين من مارس 2005 فى القاهرة أمام مجلس الشعب وفى الإسكندرية والمنصورة وكان الشعار المرفوع "التغيير الآن بإرادة الشعب" وكان لنجاح تلك التظاهرات أثره فى تظاهرات أخرى فى أربع عشرة محافظة فى وقت واحد يوم السادس والعشرين من أبريل.

كانت التظاهرات الأهم، وإن لم تكن الأكبر تلك التظاهرات التى اندلعت بمناسبة الاستفتاء على تعديل المادة 76 من الدستور، وهو التعديل الذى كان مفصلاً على مقاس الرئيس العجوز بهدف إضفاء مظهر ديمقراطى مزيف على ولاية خامسة له، ففى السابع والعشرين من فبراير وفى بيان لها تقدمت الحركة باقتراح لتعديل الدستور، وقع عليه ألفان من الشخصيات السياسية والثقافية وأدباء وفنانون بعنوان "تعديل دستوري : صياغة جديدة للمواد 75، 76، 77 "**تستهدف فيه انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بالاقتراع السرى، وتحت إشراف قضائى كامل، وتحديد مدة الرئاسة بأربع سنوات، يمكن أن تتجدد مرةً واحدةً**[2]".

بطبيعة الحال فلم يعر النظام أدنى انتباه لمثل ذلك المقترح، فكان من الطبيعى أن تصدر الحركة بيانًا فى السابع عشر من مايو عنوانه "**تعديل معكوس يمهد للتوريث، ويغل يد المحكمة الدستورية**"، تناولت فيه تفصيلاً سوءات ذلك التعديل وتدعو الشعب إلى مقاطعته، وعندما تقرر أن يجرى الاستفتاء فى موعده يوم الأربعاء الخامس والعشرين من مايو 2005، ردت كفاية ببيان تستحث فيه الجماهير إلى التظاهر ضده. وقامت فى صباح ذلك اليوم بتظاهرة عند ضريح

1 – المنسق العام السادس لكفاية (2011 – 2013).

2 – جهاد عودة : الإصلاحيون الجدد. ص 337.

سعد زغلول، حيث تم قمعها بشدة، فانتقلت إلى جور نقابة الصحفيين، ليعاود النظام قمعها وعلى نحو أشد. وهو ما يأتي تفصيله بعد.

برغم من قمع النظام وحملته الدعاوية، من أجل ذلك الاستفتاء الذى تم "**تحت إشراف قضائى**"، فإن نادى القضاة يخلص من تقريره عنه بأن جملة من حضروه لا يزيدون عن **ثلاثة بالمائة**، ممن لهم الحق فى التصويت[1].

تجددت وقفات كفاية وتظاهراتها بعد "يوم الأربعاء الأسود"،ومنها تظاهرة بالشموع أمام ضريح سعد، وكانت تظاهرةً مهيبة تقدر أعدادها بالمئات وعنها يكتب أحمد طه النقر[2] : "**على ضوء الشموع رأيت فى مظاهرة كفاية مساء الأربعاء 8 يونيو 2005 الإخوانى والشيوعى والناصرى والليبرالي والإسلامى .. جاءوا جميعًا فى لحظة تاريخية ليلبوا نداء الوطن، ويثبتوا أن "كفاية" مؤهلة لأن تكون وعاءً أو شكلاً من أشكال الجبهة التى تجمع تحت لوائها مختلف ألوان الطيف السياسى، وتصوغ مع علماء مصر ومفكريها برنامجًا للإنقاذ، ليكون بديلاً لكل الخراب والتخريب الذى ارتكبه الحزب الوطنى منذ أن ابتلى به وجه مصر**". -

فى الوقت نفسه أفادت كفاية من الموروث الشعبي المعروف "**بكنس السيدة**" وهو المأثور الخاص بتنظيف باب ضريح السيدة زينب – رضى الله عنها – طلبًا لشفاعتها عند الله تعالى، ورفع الظلم وإزالة أية ضائقة، فدعت الحركة – ممثلةً فى الناشطة ليلى سويف - أنصارها عبر موقعها الإلكترونى تقول : "**تعالوا نكنس عليهم السيدة**"، وبالفعل فقد أتى نحو مائة منهم في يوم 15 يونيو2005 رافعين مكانس يدوية، ورافعين كذلك لافتات مكتوبًا عليها : "**إدعوا على حسنى مبارك !!" إدعوا على وزير الداخلية !!**. وفى مقابل هؤلاء المائة كان هناك نحو خمسين شخصًا يقفون لدى الرصيف المقابل يهتفون لمبارك[3].

تكررت تظاهرات كفاية، بحيث ربما لم يكن يمر أسبوع واحد دون تظاهرة، أو وقفة احتجاجية أو اعتصام، كان من كبرياتها تظاهرتها فى ميدان التحرير يوم الثلاثين من يوليو، والتى اعتدى فيها - كما يأتى بعد - على عدد من رموز كفاية، وتظاهرتها فى يومى السابع والعاشر من سبتمبر بميدانى التحرير والعتبة ضد ترشيح مبارك رئيسًا للجمهورية وقدر عدد المشاركين فى كل واحدة

---

1 – نحو عقد اجتماعي سياسي جديد. القاهرة مطبوعات كفاية. ص 25.

2 – المصرى اليوم 2005/6/13.

* يذهب إيمان يحى – من قيادات كفاية – إلى أنه كان صاحب الفكرة فى تلك التظاهرة. مقابلة خاصة في18 نوفمبر2013.

3 – أنظر بشأن تلك الوقفة شبكة النبأ المعلوماتية : www.annabaa.org

منهما بالآلاف، وإن حاولت صحافة النظام التهوين منهما[1]، وجرت تظاهرات أخرى مع الشروع فى إجراء انتخابات مجلس الشعب.

لم تلبث الحركة أن تمادت فى تحديها النظام وأجهزته القمعية، فقامت بتظاهرة يوم السادس والعشرين من يونيو 2005 حاصرت المقر الرئيس لمباحث أمن الدولة بلاظوغلى، كما قامت بتظاهرة أخرى فى الرابع عشر من سبتمبر، حاصرت مبنى مباحث أمن الدولة بالدقى، وأذكر أنه فى هذه المظاهرة الأخيرة، أطل علينا الكاتب الجميل محمد عودة – رحمه الله – ليحيينا من شرفة منزله ويشد من أزرنا.

عندما قام قضاة مصر الشوامخ، ممثلين فى ناديهم العريق بانتفاضتهم الكبرى، من أجل استقلالهم عن السلطة التنفيذية من ناحية، ومن أجل إشراف حقيقى على الانتخابات من ناحية أخرى، لم تتوقف كفاية عن مساندتهم، وأصدرت في الأول من مايو 2005 بيانًا عنوانه "**قضاتنا الأجلاء : مصر تنتظر كلمتكم**" ثم أصدرت بيانًا آخر فى الثالث عشر من مايو عنوانه "**يومك يا مصر**" تهيب فيه بالقضاة أن يقوموا بالدور المنوط بهم وتثمن غضبتهم للحق. وتقول : "**يا قضاتنا الأجلاء : لقد وضع الله كلمته فيكم، وأقامكم حراسًا على قيمة العدل التى هي أعظم صفاته، ومصر كلها تنتظر كلمتكم، وكلها أمل أن يكون الحكم مع آخر جلستكم التاريخية قولاً فصلاً وقضاءً مستحقًا، وعلامة نهاية لدولة الطغيان**" وعليه فقد احتشدت أعداد كبيرة من ناشطي كفاية أمام نقابة الصحفيين أثناء انعقاد هذه الجلسة.

عندما عاود القضاة فعقدوا جمعيتهم العمومية فى اليوم الثانى من سبتمبر، أصدرت الحركة بيانًا عنوانه " **صف واحد مع قضاة مصر من أجل العدل والحرية**" تثمن فيه وثيقتهم التى تقرر فيها أن من شارك فى الاستفتاء المزور لا تجاوز نسبتهم 3 % وتدعو إلى وقفة فى هذا اليوم لتحقيق إشراف قضائى كامل وحقيقي على الانتخابات.

عندما تجددت انتفاضة القضاء فى مارس من العام التالى احتجاجًا على تحويل اثنين من كبارهم هشام البسطويسى ومحمود مكى إلى مجلس تأديب (عُدل بعد ذلك إلى مجلس صلاحية)، عقابًا من السلطة للنادى على موقفه الشجاع من استفتاء 25 مايو 2005 وانتخابات مجلس الشعب فى أكتوبر ونوفمبر من العام نفسه، اعتصم العديد من شباب كفاية يومي 24 و25 من أبريل أمام نادى القضاة، وقامت عدة تظاهرات منها التظاهرة الشهيرة يوم 27 من أبريل والتى واجهتها الشرطة بأقصى درجات العنف.

1 – الأهرام 2005/9/8 وأنظر أيضًا : عبد الحليم قنديل : مرجع سابق. ص 127.

فى نهايات العام 2006 تمادى النظام فى عدوانه، وشرع فى تعديل جديد للمادة 76، لتصبح على مقاس" الوريث "وقامت الحركة بعدة اعتصامات وتظاهرات ووقفات احتجاجية 21 سبتمبر، 2 نوفمبر 2006 ... وفى الحادى والعشرين من يناير 2007 أصدرت بيانًا عنوانه : "قاطعوا عبث مبارك بالدستور، حتى لا تتحول الانتخابات إلى استفتاءات مزورة"، ودعت إلى تحالف وطني واسع باسم "التحالف من أجل جمهورية ديمقراطية "واختيار رمز يتم الاجتماع حوله لقيادته والشروع فى إعداد دستور جديد، ثم أصدرت بياناً آخر فى الثالث والعشرين من مارس بعنوان "قاطعوا مهزلة الاستفتاء"، وبعد ثلاثة أيام شاركت الإخوان وغيرهم من القوى السياسية فى وقفة احتجاجية أمام نقابة الصحفيين[1]، كما دعت فى الثانى من مايو إلى مقاطعة انتخابات مجلس الشورى.

امتدت كفاية بنشاطاتها إلى قضايا الرأى، فدعت فى بيان لها صدر فى (22 مايو 2007) إلى الحرية لأيمن نور، لاسيما وأن التقارير الطبية تنوّه إلى خطورة حالته الصحية، واستنكرت فى بيان آخر صدر فى (27 مايو 2007) محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وأعلنت تضامنها مع الصحفيين هويدا طه وإبراهيم عيسى ووائل الإبراشى (الذى نشر فى جريدته "القائمة السوداء" لقضاة التزوير فى الانتخابات البرلمانية السابقة).

امتدت كفاية بنشاطاتها كذلك إلى الفئات الشعبية المقهورة والمهمشة، فأعلنت تضامنها مع عمال المحلة فى إضرابهم فى العام 2006 (بيان 9 ديسمبر 2006)وفى إضرابهم فى العام 2007 (بيان 24 سبتمبر 2007) كما تضامنت مع غيرهم من العمال مثل سائقي القطارات بيان (22 يناير 2007) ودعت للتظاهر أمام مكتب النائب العام من أجل حرية الانتخابات العمالية ونزاهتها بيان (28 أكتوبر 2006) وأدانت إغلاق السلطات لدار الخدمات النقابية والعمالية بيان (21 أبريل 2007).

عندما تصاعدت الاحتجاجات ابتداءً بالعام 2008 كان لكفاية دور وافر فى التضامن معها والمشاركة فيها فساندت شعب دمياط فى احتجاجه ضد إقامة مصنع لشركة أجريوم لإنتاج اليوريا والأمونيا (8 يونيو 2008) ووقفت ضد خصخصة التأمين الصحي ومع ضحايا محرقة مسرح بنى سويف، وتضامنت مع أهالى ضحايا عبارة الموت، وحضر بعض قيادييها محاكمة المجرم القاتل "**ممدوح إسماعيل**" كما أعدت نخبةً من المحامين الوطنيين للدفاع عن مصالح أهل الدويقة الذين انهار عليهم جبل المقطم ودفن المئات منهم تحت الأنقاض 16 سبتمبر 2008 ودعت إلى زيادة الأجور ووضع حد أدنى لها ووضع حد آخر للتفاوت بين أدنى أجر وأعلى أجر (20 فبراير 2008).

1 — الأهرام 26 و27 مارس 2007.

نهضت كفاية بدور آخر وافر فى مكافحة الفساد وكانت البداية بعد أشهر قليلة من قيامها فدعت فى بيان لها صدر فى 27 أبريل 2005 لإطلاق "**حملة الأيدي النظيفة**" لتصفية مؤسسة الفساد ونظمت تظاهرة حاشدة فى ميدان عابدين فى 3 أغسطس 2005 تحت شعار "**كفاية فساد**"، ثم توالت حملاتها فى هذا السياق، فعقدت فى العام التالى مؤتمرًا لمواجهته، ووصلت حملتها إلى ذروتها فى العام 2008 فساندت المهندس الشريف **يحى حسين عبد الهادى** منسق حركة "**لا لبيع مصر**" فى حملته ضد الفساد فى بيع القطاع العام، وعندما صدر ضده حكم جائر بتغريمه عشرة آلاف جنيه وخمسة آلاف أخرى على سبيل التعويض المؤقت، فتحت الباب للتبرع بدفعها، وقالت فى بيان لها صدر فى 31 مايو من العام 2009 "وهذا ليس منةً من أحد ولا تفضلاً عليه، وإنما تقديرًا لدوره فى معركة ليست شخصيةً؛ هى معركة الدفاع عن وطنه من أجل استرداده لأهله البسطاء المهمشين، ومشاركةً له فى شرف المنازلة كان هو النصل فيها".

وإذا كانت كفاية قد صرفت جهدها فى معظمه للهم الداخلى، فإنها لم تكن لتغفل الهم الخارجى أو تتغافل عنه؛ خصوصًا القضية الفلسطينية، فأدانت فى عدة بيانات أصدرتها الاعتداءات الإسرائيلية على أهلنا فى فلسطين وأيضًا فى لبنان وأدانت صمت الأنظمة العربية وبينها النظام المصرى وتخاذلها، وقامت بالعديد من الوقفات الاحتجاجية، لدى الحرب اللبنانية الإسرائيلية فى العام 2006 وحصار غزة منذ العام 2007 ثم الحرب عليها فى 2008/ 2009 وطالبت بطرد السفير الإسرائيلي واستدعاء السفير المصرى، وتضامنت مع الشباب المصري الذي اعتقل لمشاركته فى قافلة لفك الحصار عن غزة فى أكتوبر [1]2008. ووقفت مع السفير إبراهيم يسرى فى الدعوى التى رفعها فى 2008 لوقف تصدير الغاز المصرى إلى إسرائيل، ووصلت بها الحال إلى أن تصدر فى العام 2006 استمارة المليون توقيع تحت عنوان "**معًا من أجل إلغاء اتفاقية كامب ديفيد**"، بل إنها دعت فى بلاغ تقدمت به إلى النائب العام فى الثالث والعشرين من مايو 2010 إلى اعتقال بنيامين نيتانياهو فور وصوله إلى مصر بعد أيام ومحاكمته باعتباره مجرم حرب. .

أما بالنسبة للأقطار العربية الأخرى، فقد أدمنت الحركة التظاهر يوم العشرين من مارس فى ذكرى العدوان الأمريكى على أهلنا فى العراق، كما تضامنت مع الموقعين على "إعلان دمشق للتغيير الديمقراطى" فى سوريا.ومع المناضل ميشيل كيلو، وذلك فى بيانين لها فى 17 مايو 2006 و21 أبريل 2007، وكان مسك الختام تضامنها مع الشعب التونسى فى ثورته المجيدة، وذهب وفد من قيادييها

1 – وإن كان بعض قياديها – ومنهم إيمان يحى – يذهبون إلى عدم المضى فى ذلك الشأن إلى حد الذهاب إلى غزة تضامنًا مع الشعب الفلسطيني لما فيه من تشتيت لجهود الحركة (مقابلة خاصة).

وشبابها إلى سفارتها مهنئًا بإزاحة الطاغية زين العابدين بن علي.

إلى جانب التظاهرات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية، كان لكفاية نشاط آخر يتمثل فى مؤتمرات ومطبوعات، وارتبط هذا النشاط وعلى نحو واضح بالعامين الأولين من تاريخها.

بعد مؤتمرها الأول التأسيسى الذى عقدته الحركة "بجمعية أبناء الصعيد" فى 22 سبتمبر 2004 عقدت وعلى مدى يومين 3 و4 يناير 2006 "مؤتمر لكل المصريين" أو مؤتمر المواطنة وذلك بنقابة المحامين، نوقشت فيه أربع ورقات الأولى عن "المواطنة .. مدخل للتغيير" لسمير مرقس، والثانية عن "المواطنة بين التفريغ والتمييز وإعادة البناء" لمحمد السيد سعيد، والثالثة "الجوانب القانونية والتشريعية" لمحمد نور فرحات والرابعة عن "الجوانب التاريخية للمواطنة" لرءوف عباس، وجميعها ورقات غاية فى الأهمية، وبها أفكار مهمة وعميقة تمت صياغتها بأسلوب سلس.

وفى الرابع عشر من أبريل من العام نفسه عقدت كفاية مؤتمرها العام الثاني بنقابة المحامين، وعلى مدى أربع جلسات دار النقاش حول ثلاثة محاور؛ الأول "الحوار السياسي والرؤى المستقبلية" لمحمد السعيد إدريس، والثاني "محور الآليات ووسائل تحقيق الأهداف" ليحى القزاز"، والثالث "الإطار التنظيمي .. البناء الداخلي "لمجدى قرقر، وأخيرًا جلسة ختامية ألقى فيها عبد الغفار شكر مشروع التوصيات النهائية، ثم ألقى عبد الحليم قنديل البيان السياسي.

وفى يوم الرابع من يوليو عقدت الحركة مؤتمرًا صحفيًا بمقر المركز المصرى للدراسات لعرض تقريرها عن الفساد فى مصر، وتمت تغطيته إعلاميًا من قبل خمسين صحفيًا وست قنوات فضائية، وكانت لجنة من الخبراء والأكاديميين قد شاركت فى هذا التقرير، وبينت كيف أن هذا الفساد فساد بنيوى، ويقع البيان فى خمسة أقسام، وفى الخاتمة توصيات باتخاذ اجراءات صارمة للحد منه.

أما عن المطبوعات، فقد أصدرت الحركة نشرةً غير دورية تعبر عنها باسمها ذاته "كفاية" صدر منها عدد واحد فى 22 سبتمبر 2005 بمناسبة العيد الأول لها؛ عنوانه الرئيس "يا مصر قومى وشدى الحيل" ونشرة أخرى صدرت فى العام التالى بعنوان "أصوات من خلف القضبان، صامدون حتى تحقيق الانتصار؛ وقائع انتهاك وطن " أحداث الأربعاء الأسود كما أنها بدأت سلسلة بعنوان "أوراق للحوار" صدر منها عدد واحد بعنوان "نحو عقد اجتماعى / سياسي جديد، 2005، وبدأت سلسلة أخرى بعنوان "مطبوعات كفاية" صدر منها كتاب واحد عنوانه "رقة الفراشة؛ كفاية الماضي والمستقبل" لأحمد بهاء الدين شعبان، وتعاونت مع مركز الدراسات الاشتراكية فى نشر ورقة لتامر وجيه عضو كفاية عنوانها "ورقة عمل حول أهداف كفاية ووسائلها".

فى العام 2007 أصدرت كفاية كتيبًا مهمًا عنوانه "برنامج اقتصادى مستقل" أردفته فى العام التالى بكتيب آخر مهم عنوانه "**نظام الفساد والاستبداد**" وهو محصلة عمل فريق من نشطائها،

قدّم له منسقها العام الراحل عبد الوهاب المسيري، وينتهي تقديمه بهذه العبارة : "إننا - اليوم - نمر بلحظة كارثية، ننطلق فيها عبر واقع غامض إلى مصير مجهول، إنه واقع يجلله السواد من كل جانب. هذا هو كتاب حكومة الاستبداد والنهب والسلب والفساد، نتوجه به إلى شبابنا الساعين إلى أمان وطنهم ورفعته وعزته".

الأصـــداء

كان صعود كفاية إلى المشهد العام في مصر حدثًا كبيرًا، فبعد دهر طويل من الركود في الحياة السياسية – بل الموات – كانت كفاية أشبه بحجر ألقي في بركة آسنة، وجرى حراك مجتمعي هائل، وإن كانت تهدأ حدته أحيانًا إلا أنه كان يعاود أحيانًا أخرى، ربما على نحو أكثر قوةً، إلى أن تحقق له هدفه، وإن كان بعد سنوات.

وحيث إن الشعر يعبر أصدق تعبير عن الواقع، ففى مرحلة مبكرة من عمر الحركة، تعود إلى يوم الخامس والعشرين من مايو 2005 "يوم الأربعاء الاسود" ينظم الشاعر الشاب **عبد الرحمن يوسف** قصيدةً؛ عنوانها "**كفاية**" يقول في مطلعها[1] :

آن الأوان .. فقم للعز منتصبا   لا يعرف الحِلم من لا يعرف الغضبا

ثم يقول :

"كفاية" .. قالها الأحرار في بلدى   والشعب يرسف في أغلاله تعبـا

وفى نهايتها يقول :

"كفاية" .. نقطة للضوء قد بزغت   وضوءُها بات فوق النيل منسكبا

كفاية" .. كبخار من شواطئنـا   تجمـع الخيـر فيه فوقنا سحُبا

ستمطر السُحْب فوق الأرض عزتها   وتنبت الأرض من أبنائها عجبـا

وجدت الحركة الترحيب ذاته في الصحافة المستقلة، ثم وجدته على نحو أو آخر في الصحافة الحزبية، أما في الصحافة التي يقال إنها "قومية" فقد سكتت دهرًا ثم نطقت كفرًا.

تحت عنوان : "**عندما تخرج مصر أجمل ما فيها** "كتبت جريدة الدستور تقول[2] : "تعددت الأسباب والقمع واحد، والشعور العربي بعدم القدرة على احتمال المزيد واحد، مما جعل الجميع يخرجون إلى الشارع، تحت شعار واحد هو "كفاية" وإن تعددت اللهجات والحروف".

وفى مقال له بجريدة "**العربي**" وتحت عنوان "**انتفاضة كفاية**" كتب الروائي الكبير علاء

---

1 – لا شيء عندي أخسره. القاهرة دار الشاعر 2005. ص ص 30 – 35 .

2 – 14 مايو 2005.

الأسواني يقول[1]. "**إن الانتفاضة التي بدأتها حركة "كفاية" وانضم إليها قضاة مصر العظام ثم المحامون والصحفيون وأساتذة الجامعات والأدباء والأطباء .. هذه الانتفاضة التي تتسع وتزداد قوة كل يوم ستصنع المستقبل .. نحن وحدنا سنغير مصر بأيدينا**".

كما كتب الفنان **خالد الصاوى** في جريدة "نهضة مصر" تحت عنوان "**انضمامي لكفاية لم يأت من فراغ**" يقول[2] : "هناك رابط واضح بين الأحداث القومية وما يدور في مصر الآن، لأن الظلم واحد في كل مكان، لكن له ألف وجه، كما إن المقاومة واحدة أيضًا، وإن اختلفت صورها، والدور الذى يلقي على عاتق النخبة هو العمل على توعية الجماهير، ولذلك فإن انضمامي لحركة "كفاية" وحركة "فنانين وأدباء من أجل التغيير "لم يأت من فراغ".

سرعان ما انتقلت أصداء كفاية إلى الصحف العربية الصادرة خارج مصر، فتكتب أمنية خيرى في "**الحياة اللندنية**" مقالاً عنوانه "كفاية تطلق مشاعر سياسية بين طلاب مصر" تقول[3] : "لقد أكدت حركة "كفاية" أن الشباب المصرى – أو على الأقل البعض منه – مازال على قيد الحياة السياسية، وذلك بعدما ظن البعض أن وظائفه الشعورية والانتمائية السياسية توقفت عن العمل بصورة طبيعية، وأن كل ما يربط جسد مصر الشاب بالحياة السياسية هو جهاز التنفس الاصطناعي الذي يدعوه إلى التفاعل مع العراق تارةً، ومع فلسطين تارةً أخرى".

كما كتب عبد الخالق عبد الله في جريدة الخليج مقالاً عنوانه "حزب كفاية" يقول فيه[4] : "حركة كفاية هو الحزب الوحيد الذى لا يحتاج إلى إشهار رسمي، لأنه يعبر عن أحاسيس ومشاعر كل العرب الغاضبين والمقموعين والمخنوقين الذين صبروا صبر أيوب على مصادرة حقوقهم وحرياتهم، وكتموا غضبهم في صدورهم، وكبتوا استياءهم في قلوبهم طويلاً، إلى أن أصبح من الصعب كبت هذا الاستياء الذى تضخم وأصبح بضخامة جبال هيمالايا، وازداد وزنه، وأصبح ثقيلاً بثقل الكرة الأرضية".

وجدت هذه الحركة صداها كذلك في الصحافة الأجنبية، فيرد في كريستيان ساينس مونيتور[5] : "باتت كفاية شعار حركة وكلمة شائعة لما يسميه المعلقون الغربيون" ربيع العرب "نهضة التعبير الديمقراطي في المنطقة، ففي مسيرات من البحرين الصغيرة في مساحتها إلى مصر، يهتف المتظاهرون كفاية للفساد كفاية لصمت العرب التواقين للتغيير".

---

1 – 11 يوليو 2005.

2 – 2 أغسطس 2005.

3 – 12 أبريل 2005.

4 – 3 أكتوبر 2005.

5 – عن جريدة "نهضة مصر" في 4 أبريل 2005.

كما كتبت مجلة الإيكونوميست تقول[1] : "تمثل الحركة المصرية من أجل التغيير في مصر ذلك النوع من التجمعات التي تشتاق إليها كل القلوب العاشقة للحرية، فعلاوةً على نجاحها في جمع عدد من الإصلاحيين المصريين و توحيدهم في حركة واحدة، فإنها أيضًا نجحت بصورة ملفتة وتثير الإعجاب في تبنى مجموعة من الأهداف البسيطة المفهومة تحت شعار خلاب بسيط هو شعار كفاية، هذا الشعار الذى يتبناه هؤلاء الإصلاحيون يعكس بصورة واقعية إحساسًا وإدراكًا عارمًا، يشترك فيه ويحس به ملايين المصريين ممن أصابهم الضيق والملل خلال عقود من الزمان، احتكر فيها الحكم شخص واحد وحزب واحد، ولم يؤد هذا الاحتكار إلى أى تحسن يذكر في حياتهم ومعيشتهم".

وإذا كانت كفاية قد وجدت أصداءً لها في وطنها وبين المصريين المقيمين داخل مصر، فإنها وجدت الأصداء ذاتها بين المصريين بل والعرب المقيمين خارج مصر، فتأسست في الولايات المتحدى جبهة كفاية U.S.A.، وأعلنت عن نفسها بقولها : "جبهة كفاية، مجموعة من المواطنين المصريين المهاجرين والمقيمين بالولايات المتحدة إقامةً دائمةً، ولا تنتمي الجبهة إلى أى جماعة معينة أو حزب معين ولا تقوم على أساس ديني، وليست الجبهة ضد دولة مصر، فمصر هي الوطن الأم، وليست كذلك ضد شخص بعينه ولا حتى ضد حكام مصر. ولكن الجبهة ضد إرهاب الدولة، وضد سيطرة الدولة على معظم وسائل الإعلام وضد بلطجة بعض رجال الشرطة للمعارضين للنظام، وضد سيطرة النظام على جميع مؤسسات الدولة وضد قمع حرية الرأي".

مارس هؤلاء المصريون وأشقاؤهم العرب في مهاجرهم فعاليات عديدة، فنشرت رابطة "مصريون من أجل التغيير" في فرنسا، بالتعاون مع حركة "Agir Contre La Guerre" ضد الحرب "الفرنسية المعروفة بمواقفها المناهضة للصهيونية مظاهرة كبرى في ميدان شاتيليه بباريس يوم السبت 9 يونيو 2005 اعتراضًا على زيارة شارون المرتقبة، وأعلن أكثر من خمسة عشر ألف متظاهر تضامنهم مع حركات التغيير المصرية، وفى مقدمتها حركة كفاية، وطالبوا بالتغيير ومحاكمة المسئولين عن الفساد وصياغة دستور جديد يكفل الحريات والمساواة، والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين، وهدم معتقلات التعذيب، ومحاكمة بلطجية الحزب الوطني على انتهاكهم لأعراض النساء يوم الاستفتاء الدامي في 25 مايو وإعادة أموال مصر المنهوبة من الخارج، ورفعوا شعار كفاية بالعربية والفرنسية"[2].

لم يلبث أن انتقلت تلك الأصداء بعيدًا إلى كوريا الجنوبية، فنظم عشرات من شباب اليسار

---

1 – عن جريدة الغد في 27 أبريل 2005.

2 – المصري اليوم 11 يونيو 2005.

تظاهرةً تضامنًا مع حركة كفاية، عبروا فيها عن تضامنهم مع تظاهرة الشموع المصرية أمام ضريح سعد زغلول، وعاودوا التظاهر فى اليوم التالى أمام السفارة المصرية بالعاصمة سيول، ندَّدوا فيها بالنظام المصرى وانتهاكه أعراض المصريات، والاعتداء الوحشى على المتظاهرين، ورفعوا لافتات بثلاث لغات الكورية والإنجليزية والعربية تقول شعاراتها "لا لقمع الحركة الديمقراطية فى مصر .. لا لمبارك .. النصر للشعب المصرى المناضل 24 سنة كفاية"[1].

العجيب والغريب معًا أنه نشأت فى أنحاء الوطن العربى على غرار كفاية جماعات معارضة تتخذ أحيانًا الاسم ذات مثل "**كفاية**" فى السودان وفى كردستان العراق "**وخلاص**" فى ليبيا و"**يزى**" فى تونس **وقبَّعنه** فى الأردن بمعنى نفاد الصبر **وحاج** فى سوريا، وهي مرادفة لكفاية فى اللهجة المصرية[2].

الأهم من ذلك هو أصداء كفاية فى الداخل المصرى، ونعنى بالتحديد ما تحلَّق حولها من حركات تستهدف الغاية التى نشأت كفاية من أجلها، ويستنتج من استفتاء جرى فى ذلك الإبان أن كفاية تأتى فى الدرجة الثانية من اهتمامات الشباب بعد الإخوان المسلمين، فقد لفتت انتباههم[3]، بعد أن كانوا يعبرون عن سخطهم واحتجاجاتهم بأن أدمنوا إحراق الأعلام الأمريكية والإسرائيلية، وتوجهت هتافات هؤلاء الشباب ولأول مرة ضد النظام وليس إلى سدنة هذا النظام[4]، وهو ما نلاحظه كذلك على شباب الجامعة الأمريكية بالقاهرة وهم الذين ينتمون إلى الطبقة التى تعرف بقشدة الزبدة فى المجتمع[5] Cream de la Créme.

نشأت حركة "**شباب من أجل التغيير**" فى فبراير 2005 أى بعد أولى تظاهرات كفاية بشهرين، وكان هؤلاء الشباب ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة، مثل أحزاب العمل والغد والكرامة والناصرى والوسط والاشتراكيين الثوريين، فضلاً عن مستقلين، ووصل عددهم فى يونيو إلى مائتين. وعقد اجتماع بين قادتهم المؤسسين وقادة كفاية لمناقشة البيان التأسيسى للحركة، ويتضح منه أنها أى الحركة جزء من كفاية، كما يتضح منه كذلك أنه أوسع أفقًا من البيان التأسيسى للحركة الأم، فقد كان يقترب من قضايا أخرى تمس الشباب على نحو مباشر؛ مثل الديمقراطية فى الجامعات،

---

1 – المصرى اليوم 13 يونيو 2005.

2 – أنظر على سبيل المثال ما ورد فى تقرير مؤسسة راند ص 25، كارم يحى : نظرتان على تونس ومصر. تونس، صفاقس. دار محمد على للنشر 2012 ص 45 وأحمد سيد حسين : حركات المطالبة بالتغيير فى الوطن العربى. القاهرة، الشركة العالمية للنشر والتوزيع 2009 ص171.

3 – إيمان محمد حسنى : مرجع سبق. ص 171.

4 – سيف نصراوى وشريف يونس فى سامح فوزى. مرجع سابق. ص 68.

5 – أمنية خيرى فى الحياة اللندنية 12 أبريل 2005 وأنظر أيضًا : جهاد عودة : الإصلاحيون الجدد ص ص 349 – 350 .

وإلغاء الحرس الجامعى واللائحة الطلابية وغيرها[1]. وقد ركزت الحركة على النزول إلى المناطق الشعبية، توزع مطبوعاتها عليها واسطوانات مضغوطة تضم أغانى وأناشيد وطنية[2]، وفى الوقت نفسه كانت تشارك الحركة الأم فى سائر نشاطاتها، مثل تظاهرتها فى يوم 25 مايو، وتظاهرة الشموع عند ضريح سعد، وتظاهرة كنس السيدة وغيرها.

كانت اللجنة التنسيقية "لشباب من أجل التغيير" تتشكل من خمسة أعضاء، يتبادلون بينهم المسئولية كل شهر، كما كان ربع أعضائها من الفتيات، ويصف **خالد عبد الحميد** أحد هؤلاء المنسقين حركته فيقول "**نحن أذرع كفاية وأقدامها**" ومع ذلك فقد تعرضت تلك العلاقة للشد والجذب، خصوصًا بعد يوم الاستفتاء الدامى وجنوح بعض قيادات الحركة الأم إلى التهدئة، بينما كان الشباب يصر على التصعيد، ومع أنه تم احتواء تلك المشكلة، إلا أنه ما لبثت الخلافات أن تجددت مرةً ثانيةً فى نهايات العام 2006، فأصدرت الحركة بيانًا بانسحابها من كفاية[3]، "ومن ثم نعلن الانفصال عن الحركة المصرية من أجل التغير "كفاية" من تاريخه وإن هذا القرار غير قابل للتغيير إلا عندما تنصلح الحركة المصرية وتحقق مطالب حركة الشباب".

امتدت أصداء كفاية إلى حركات شعبية أخرى، بينها "**صحفيون من أجل التغيير**" التى أنشئت فى الأول من يونيو بعد أيام من الاستفتاء المذكور والاعتداء على الصحفيين، وأعلنت فى بيانها التأسيسى مطالب تشبه مطالب كفاية، وإن أضافت إليها مطالب مهنية، ووقع عليه نحو ثلاثمائة من الصحفيين[4].

حول التاريخ ذاته نشأت "**حركة أدباء وفنانين من أجل التغيير**"، وتحددت مطالبها فى مطالب عامة تشبه مطالب كفاية، وقامت بتظاهرة فى ميدان طلعت حرب بمدينة القاهرة يوم 23 أغسطس 2005 تحت شعار: "**معًا من أجل ثقافة الحرية، معًا لدعم القضاء المصرى، معًا لمقاطعة الانتخابات الرئاسية**" وفى يوم 2 مارس 2006 أقامت حفلاً بالميدان ذاته تحت شعار "**نعم لحرية الإبداع لا للاستبداد**" أنشد خلاله: **أحمد فؤاد نجم** أبياته الشعرية الشهيرة[5]، بمناسبة خطوبة جمال مبارك وأغانى أخرى للشيخ إمام، تجاوب الجمهور معها، وبين حين وآخر، كان هناك هتاف بسقوط مبارك

---

1 — دينا شحاتة : الحركات الاحتجاجية فى عودة السياسة. مرجع سابق. ص ص 255 – 259.

2 — أحمد بهاء الدين شعبان : رفة الفراشة. ص ص 135 – 137.

3 — el – 3amal.com/news_ph?=9344

وأنظر أيضًا : دينا شحاتة : السابق. ص ص 258 – 259.

4 — كارم يحى : تمرد فى الشكنة. القاهرة. مكتبة جزيرة الورد. 2012. ص 207.

5 — والتى يقول فيها : "أأمر يا عريسنا بأبو شنة ورنة يا واخدنا مقاولة أأمر واتمنى ...".

أو هتاف آخر بسقوط وزير داخليته حبيب العادلى[1].

نشأت كذلك حركات أخرى مثل "**أطباء من أجل التغيير**" 10 يونيو 2005 "**ومحامون من أجل التغيير**" 29 يونيو 2005 و**عمال من أجل التغيير**" 2006. ومن الطريف فى هذا الشأن أن نشأت حركة باسم "**أطفال من أجل التغيير**" **أسسها الطفل محمد** 12 **سنة وهو ابن صديقنا يحى القزاز أحد مؤسسى كفاية وعضو تنسيقيتها**. وقام هؤلاء الأطفال بتظاهرة يوم 5 أغسطس 2005 أمام دار القضاء العالى، شارك فيها خمسون منهم، ورددوا هتافات للمطالبة بالإفراج عن ذويهم المعتقلين، وتوجهوا للالتقاء بالنائب العام، لعرض مطالبهم عليه، وعلى رأسها إعلان نتيجة التحقيق فى الاعتداء على متظاهرى حركة كفاية يوم الاستفتاء الأسود[2]. ومن الطريف كذلك أن أعلن على الفيس بوك عن "حركة عوانس من أجل التغيير" تهدف إلى الدفاع عن حقوق غير المتزوجات أمام ما يدعينه بالظلم الاجتماعى والنظرة السلبية إليهن، وتضم الحركة عددًا من الخبراء النفسيين والاجتماعيين والإعلاميين ورجال الدين[3].

انتقلت عدوى كفاية إلى جمعيات أخرى وحركات نشأت قبلها مثل "**مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات**" التى كان بعض قيادييها وعلى رأسهم **محمد أبو الغار** من مؤسسى كفاية ذاتها، فتبنت مطالبها، بل إن هذه المطالب وصلت إلى "**المؤتمر الأول لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى الجامعات المصرية**" الذى عقد فى 19 مايو 2005، فإلى جانب المطالب المهنية كانت هناك مطالب أخرى مثل مقاطعة الاستفتاء وإلغاء قانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات.

1 – نشرة الاشتراكي : مركز الدراسات الاشتراكية (8 مارس 2006).

2 – نشرة كفاية العدد الأول 2005، جهاد عودة : السابق، ص 359.

3 – إيمان محمد حسنى عبد الله. مرجع سابق. ص 175.

الهجوم المضاد

كان ظهور كفاية على هذا النحو المفاجئ ونزولها الصاخب إلى الشارع منذ لحظاتها الأولى، من شأنه أن يثير ذعر نظام لم يكن ليتوقع وعلى مدى سنوات طويلة مثل تلك الظاهرة، وكان عليه أن يتعامل معها على النحو الذى يكفل له بقاءه. وكانت وسيلته المثلى هى القمع والقمع بشدة، فكان يحشد المئات من جنود الأمن المركزى وضباطه وبينهم رتب كبيرة، في مواجهة وقفات احتجاجية لمتظاهرين عُزَّل؛ تتراوح أعدادهم بين عدة عشرات إلى عدة مئات في أحسن الأحوال، لكنه كان مرنًا في تعامله معهم، فكان يسمح لهم بالهتاف في منطقة معزولة على درج نقابة الصحفيين أو نقابة المحامين أو أمام النُصُب التذكارى لجامعة القاهرة أو غيرها. وعليهم ألا يتخطوا هذا المكان وإلا فهناك الهراوات والدروع والعصى الكهربائية والكلاب الأرمنت. وعندما تكون الوقفة بسبيلها إلى أن تنتهى وقد حل التعب بالمحتجين، فإنه كان يسمح لهم بالانصراف من خلال ثغرة فى الجدار الفولاذى المنيع، على أن يكونوا فرادى، حتى لا يعاودوا الاحتشاد مرة أخرى، وربما يمنعهم الجنود – وهم في معظمهم أميون – فكان يتم اللجوء إلى ضباطهم الذين يفهمون التعليمات جيدًا، فيسمحون لهم بالعبور.

عندما كان هؤلاء يجاوزون الحدود، وينطلقون بالمئات وربما بالآلاف في شوارع العاصمة وميادينها الكبيرة كميدان التحرير، كان النظام يستخدم ضدهم أقصى درجات العنف وأقساها، فيمعن فيهم ضربًا ويعتقل العشرات منهم وربما المئات، وينتقل بهم إلى معسكرات الأمن المركزى خارج المدينة، حيث يتم حبسهم واستجوابهم وأحياناً تعذيبهم، ثم يعرضون على النيابة التي توجه لهم اتهامات، مثل ترديد هتافات تسئ إلى شخص رئيس الجمهورية أو **السيدة الفاضلة** "حرمه، والتجمهر وتعطيل حركة المرور، وحيازة مطبوعات ولافتات من شأنها تكدير السلم العام ومقاومة السلطات، والتعدى بالسب والضرب على أفراد الشرطة (كذا) والتعدى كذلك على ممتلكات المواطنين، وبعد انتهاء التحقيق معهم كانت النيابة تأمر بإطلاق سراحهم أو يجدد حبسهم، وعادةً ما كانت تنشر مثل تلك الأخبار في صفحات الحوادث بالجرائد القومية.

لدينا شواهد عديدة على مثل تلك الممارسات القمعية من قبل النظام، مثل اعتدائه الفاجر

على عبد الجليل مصطفى ويحى القزاز وكرمة الحفناوى بميدان التحرير في 30 يوليو 2005 واعتدائه الآخر الفاجر على عبد الوهاب المسيرى في 14 مارس 2007، ثم تكرار هذا الاعتداء في أوائل يناير من العام التالى، وحمله وغيره في سيارة مصفحة ليتركوهم بعدها في الصحراء. [1]

ويعلق هانى عنان – وهو أحد مؤسسى كفاية – على تلك الممارسات فيقول[2] : "كنت أتصور أننا نلمس شجرة، واكتشفت بعدها أنها رجل فيل".

كذلك كان يجرى في بعض الأحيان اختطاف ناشطى كفاية من بيوتهم قبل أن يشرعوا في مغادرتها، وكذا كانت حال جورج إسحق أول منسقى كفاية في أعقاب إضراب 6 أبريل 2008. وعن هذه الحادثة يقول وهو يبتسم[3] : "**جاء ستة أفراد من ذوى الأحجام الكبيرة، ففتحت لهم زوجتى واعتقدت في البداية أنهم أصدقاء، وحين قالوا : "نحن أمن دولة" قلت لهم : هل تريدون الانضمام إلى كفاية**".

الأهم من ذلك كله هو ما حدث يوم الاستفتاء على التعديل الأول على المادة 76 من الدستور في 25 مايو 2005 وهو المعروف "**بيوم الأربعاء الأسود**"، فنعلم أن كفاية كانت الفصيل الوحيد الذى دعا إلى مقاطعته، ونظمت من أجل ذلك وقفةً احتجاجيةً عند ضريح سعد زغلول، انتقلت بعدها إلى نقابة الصحفيين. **وكنت شاهد عيان عليها وعلى العنف الذى صاحبها، فكنت أقف على درج تلك النقابة مع غيرى من الكفائيين، وأمامنا أرتال من قوات الأمن المركزى، وفجأة ظهرت مجموعة من البلطجية التابعين للداخلية، يقودهم الدكتور مجدى علام عضو لجنة السياسات والنائب في مجلس الشعب بعد ذلك وقاموا بمهاجمتنا، فتفرق جمعنا، ووجدتنى وحيدًا، لكننى شاهدت شابًا في ثلاثينياته وهم يوسعونه ضربًا، فخلصته منهم وأدخلته النقابة ،ثم وجدتهم يلتفتون إلىّ، وانتزع أحدهم لافتةً لكفاية معلقةً على صدرى، وهمَّ بضربى، لكنه تردد قليلاً، ربما لأننى في سن أبيه، فانتهزت الفرصة وطرقت بوابة النقابة التى أعيد إغلاقها، وكان من حسن حظى أن رآنى الصحفي الصديق كارم يحى فأمر بفتح البوابة وبالكاد نجوت، ومن وراء تلك البوابة الزجاجية شاهدت نوال محمد على رحمها الله الصحفية بجريدة "الجيل" ولم تكن لها علاقة بالتظاهرات، إنما هى جاءت في دورة تدريبية، لكنها سحلت من شعرها وضربت بعنف، وقطّعت ملابسها، وتم التحرش بها جنسياً، فانهارت إلى أن فقدت وعيها، بينما رجال الشرطة المنوط بهم حفظ الأمن يقفون مكتوفى الأيدى، ويكتفون بالتفرج عليها، وعندما أفاقت اكتشفت أن حليها الذهبية**

1– كذلك الاعتداء على صديقنا إيمان يحى القيادى بكفاية فى منتصف أغسطس 2006، وأصيب بشرخ فى قدمه "بجزمة بيادة"

2 – اليوم السابع 2 يناير 2009.

3 – في حديث له بجريدة الأهرام 15 أبريل 2011.

سرقت وكذا هاتفها المحمول، فتوجهت إلى قسم الشرطة لتحرر محضرًا عما جرى لها، لكن لم يتحرك أحد لها.

في أعقاب ذلك الحدث المفزع أصدرت كفاية في 2 يونيو 2005 بيانًا شديد اللهجة بعنوان "**يوم أسود لقوات القمع ووصمة عار للنظام المصرى**" أعلنت فيه أنها سوف تلاحق المتسببين في هذه الجريمة قضائيًا وفى المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، وتوجهت باتهامها إلى واحد وعشرين شخصًا، يأتى في مقدمتهم رئيس الجمهورية باعتباره الرئيس الأعلى لهيئة الشرطة وحبيب العادلى وزير الداخلية ونبيل العزبى مدير أمن القاهرة، فضلاً عن صفوت الشريف ومجدى علام وعصمت الميرغنى رئيسة "جمعية بنت مصر" وإيمان بيبرس رئيسة "جمعية تنمية ونهوض المرأة".

وجدت تلك الحادثة أصداءً لها خارج مصر، فأدانتها منظمة العفو الدولية أمنستي و"تضامن بلا حدود" والمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفى تقرير لهيومان رايتس ووتش تقول[1] : "**رجال أمن بملابس مدنية يواجهون المحتجين بالقاهرة وشرطة مكافحة الشغب تسمح لهؤلاء الغوغاء الذين يدعمون مبارك بضرب المحتجين والصحافيين والاعتداء عليهم جسديًا، وكانوا يشجعونهم على ذلك**" !!

أما صحيفة ليبراسيون الفرنسية فكتبت تقول[2] : "**وإذا بالأتوبيسات الحكومية تقوم بإنزال مؤيدي الحزب الحاكم المأجورين وتشعل حرب الهتافات بين مؤيدي النظام الحاكم ومعارضيه. وكانت الشرارة الأولى اشتباكات بالأيدي بين الجانبين، تحولت إلى ساحة معركة، استخدم فيها مؤيدو الحزب الحاكم المأجورين جميع وسائل التنكيل الفجة من ضرب وركل بقوة في أماكن حساسة للرجال، وتقطيع الملابس للسيدات ومحاولة اغتصابهن**".

من عجب أن النظام انتظر عدة أيام لا يعلق على ما جرى من اعتداءات إلى أن أعلن السفير سليمان عواد أن وسائل الإعلام بالغت في تصويرها لما جرى(كذا)وأن تغطيتها جاءت "غير عادلة وغير مبررة" وأن النائب العام ماهر عبد الواحد فتح تحقيقًا بشأن شكاوى بعض المصابين ومنهم نوال علي صًور الواقعة على غير حقيقتها إلى آخره[3].

كما تجددت الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات والتظاهرات لدى انتفاضة القضاة الأولى في

---

1 — Rand p. 29.

2 — الغد في 8 يونيو 2005.

3 — الأهرام في 29 مايو 2005 وجدير بالذكر أنه تم حفظ الشكوى التى تقدمت بها نوال علي.

2005، ولدى انتفاضتهم الثانية في 2006[1]، احتجاجاً على تحويل اثنين من قضاة تيار الاستقلال إلى "مجلس تأديب" (لم يلبث أن تراجع النظام فاكتفي بتحويلهما إلى "لجنة صلاحية") فحكم على أحدهما – **هشام البسطويسي** - بعقوبة اللوم، وحكم بتبرئة الآخر **محمود مكي**.

كنت شاهد عيان على إحدى تلك التظاهرات التى تجمعت في ميدان التحرير يوم 27 أبريل 2006 ثم توجهت في طريقها إلى دار القضاء العالى[2]، حيث كانت هناك حشود هائلة من الإخوان المسلمين الذين تضامنوا مع كفاية، وبعد أن شاركت في تلك الوقفة، واجهت صعوبةً هائلةً في اختراق تلك الحشود في طريقى للعودة إلى منزلي.

في أوائل العام 2008 وضحت نيات النظام نحو استصدار ما يعرف "**بقانون الإرهاب**" الذى وصف بأنه "**مشروع لمطاردة الإنسان المصرى حيثما كان وحيثما وجد**" وعهد بصياغته إلى مفيد شهاب – من أقطاب النظام وترزيته - فحملت مواده بعبارات غامضة ومبهمة وفضفاضة، تحتمل أكثر من معنىً وأكثر من تأويل، والغريب أن إحدى مواده تعاقب على جريمة التحريض بأية وسيلة علنية أو غير علنية بعقوبة الفاعل الأصلى التى تصل إلى الإعدام[3].

ومع أن النظام تنصل من هذا القانون، بعدما تسربت بعض مواده إلى جريدة "المصرى اليوم"[4]، إلا أنه لم يكن يقصد به الجماعات الإرهابية التى كانت حدتها قد خفت إلى حد كبير، إنما كان المقصود هو المعارضة السياسية السلمية، وبينها جماعة الإخوان (التى لم تكن توصف في ذلك الحين بالإرهاب، إنما كانت توصف بالمحظورة) وكفاية.

على أن الواجب القول بأن النظام في تعامله مع كفاية، كان يختلف عنه في تعامله مع الإخوان، فقد كان يرى في هؤلاء الخطر الأكبر؛ من حيث كونهم منظمين، ولديهم قدرة هائلة على الحشد، لذلك كان يسرف في استخدام أوامر الاعتقال التى يخوله لها قانون الطوارئ، وسرعان ما يحولهم إلى

---

1 – على سبيل المثال يمكن مراجعة جريدة الأهرام في 9 مايو، 10 مايو، 20 مايو، 21 ومايو، 25 مايو، 15 يونيو، 3 يوليو 2006 ويذكر إنه في يوم الخميس 25 مايو إبان تظاهرة كفاية في الذكرى الأولى ليوم "الأربعاء الأسود" والتضامن مع القضاة قامت الشرطة باختطاف محمد الشرقاوى وكريم الشاعر من أعضاء نقابة الصحفيين واعتدت عليهما في قسم قصر النيل ضربًا وسحلاً وتمزيقًا للملابس، تم التستر على تلك الجريمة، كما تم التستر على الاعتداء على ثلاث صحفيات إحداهن حامل وأصدرت كفاية في يوم 28 مايو بياناً بعنوان "سقوط أخلاقي يعكس أزمة عائلة مبارك".

2 – أمام دار سينما راديو بشارع طلعت حرب قبض علي ذراعى ضابط شاب في منتصف الثلاثينيات، وانتزع بطاقة الرقم القومى الخاصة بى، وهم بدفعى إلى "البوكس"، لولا أن صاحت الصديقة العزيزة أميمة الحناوى (الأستاذ بطب قصر العينى وعضو حركتي 9 مارس وكفاية (وبصحبتها زميلتها منال المنياوى) في الجمهور الذى اصطف على الجانبين قائلةً : "انتو رجالة إنتو بقى راجل كبير وأستاذ في الجامعة بتقبض عليه وانتوا واقفين تتفرجوا عليه زى النسوان" .. عندها تراجع الضابط، ثم تدخل صديقي صادق نعيمى الأستاذ بآداب المنوفية، ونجح في استرداد بطاقتي، وبعدها توجهنا إلى دار القضاء العالى.

3 – أحمد خير : نفسه ص 86.

4 – 2 فبراير 2008.

محاكم عسكرية، فتصدر عليهم أحكامًا قاسيةً، أما عن كفاية فلم تكن تعتمد في معظم أمورها على العمل السرى، إنما كانت تمارس نشاطها في العلن، كما إن بعض أعضائها خصوصاً الشباب كانوا حديثى عهد بالممارسة السياسية ولم تكن لديهم ملفات في مباحث أمن الدولة .. لذلك كان النظام في معظم الأحوال يكتفى في تعامله معهم بما نوّهنا إليه قبل قليل من ضرب واعتقال وربما تعذيب لعدة أيام ثم يطلق سراحهم. الأمر الذى كان يدفع بعض من عرفت إلى القول بأن هذا النظام يفيد بوقفاتنا وتظاهراتنا، من أجل أن يضفى قدرًا من الديمقراطية الشكلية وحرية التعبير على صورته أمام أسياده فى الغرب.

بينما كانت كفاية تتوجه بتظاهراتها ضد النظام، كان النظام بدوره يتوجه بتظاهرات أخرى مضادةً لها، ففى يوم 7 سبتمبر 2005 كانت كفاية قد حشدت عدة آلاف في ميدان التحرير متوجهين إلى ميدان العتبة، وكانت الطريق أمامهم خاليةً باستثناء عدد من كبار الضباط. وعلى مقربة من ميدان الأوبرا خرجت إليهم حشود من البلطجية واشتبكت معهم ومزقت لافتاتهم التى تنادى بسقوط مبارك ونصرة القضاة. وحاول **كمال الشاذلي** قطب الحزب الحاكم في حديث له مع جريدة القدس العربى التى تصدر في لندن أن ينكر علاقة حزبه بتلك التظاهرة وكذا فعل **محمد كمال**، وحاولت الأهرام بدورها أن تخفف من وقع تلك التظاهرة فكتبت تقول[1] : "تظاهر بعض مئات من ناشطى كفاية بميدان التحرير للدعوة لعدم التصويت لمبارك، وبعد قليل جاء بضع عشرات من المواطنين قبالتهم يهتفون بتأييده، ورددوا الشعارات الواثقة من فوزه، ووقع احتكاك بين الجانبين".

أذكر في هذا الإبان واقعةً طريفةً تعود إلى العام 2007 وكنت قد اعتزمت المشاركة في إحدى تظاهرات كفاية بميدان التحرير، وما كدت أصعد من محطة المترو إلى مستوى الشارع حتى وجدتنى أمام تجمع خلت أنه تجمع كفاية، فهممت بالانضمام إليه، إلى أن تبينت أنه تظاهرة لأنصار الحزب الوطني، وبصعوبة بالغة، ابتعدت عنهم، لأنضم إلى رفاق الدرب على الضفة الأخرى.

في الوقت نفسه فقد سعي النظام إلى اختراق كفاية والدفع ببعض عناصره وعناصر أمنه إليها، وروّج للانشقاقات داخلها، وهو ما يتضح على نحو خاص لدى أزمة الحركة في 2006 والتى تكررت في 2010، وهو ما نعرض لهما في موضعهما، ووجه سهام نقده إلى مشروعها في الإصلاح وحضت على ذلك صحفه القومية وإلى حد ما صحف الأحزاب ذات الأسقف المنخفضة، وتراوحت في خطابها بين التجاهل والتشكيك والاستبعاد والاقصاء، والنظر إلى أعضائها على أنهم مثيرو شغب وقلة مارقة

1 – 8 سبتمبر 2005.

عن الإجماع الوطني، وأنها لا تقدم بديلاً للنظام[1].

على أنه لا شيء أقسى على النفس من تشويه السمعة، ونهض على تلك المهمة بعض من رجال النظام نعرض لماكتبوه بعد يسير، وتركز خطاب هؤلاء في معظمه على أن كفاية ذات أجندة أجنبية، وتعمل لحساب الولايات المتحدة، وذهب أحدهم – وهو **سمير رجب** –[2]، رئيس تحرير جريدة الجمهورية - إلى ما هو أبعد من ذلك إذ اتخذ موقفًا مخزيًا في الواقعة الخاصة بالفنان والمثقف الوطني المحترم عبد العزيز مخيون، ثم وصلت الحال بكاتب مغمور اسمه **علاء حامد** كان قد نشر في مطالع التسعينيات روايةً عنوانها "مسافة في عقل رجل" اتهم بسببها بالتجديف هذا الكاتب أسس حركة دعاها "لابد" وذكر في بيان له بأن "حركة كفاية صناعة أمنية محلية"[3].

على مدى السنوات 2005 - 2010 تواصلت تلك الحملة المغرضة خصوصًا ما يتعلق منها بالتمويل الأجنبى لدرجة جعلت كاتبًا محترمًا مثل مجدى مهنا – رحمه الله – تساوره الشكوك بشأنها[4]، مما دفع الحركة للرد عليه، لكن الأهم هو ما نشرته **روز اليوسف اليومية** في أول أعدادها[5]، من أن الحركة تضم بين صفوفها العديد من الأجانب ألمان وبريطانيين وخليجيين، وأنهم يساعدون في تمويل أنشطتها، وذلك استنادًا إلى حديث مختلق لكمال خليل رئيس مركز الدراسات الاشتراكية والقيادى بالحركة، وردت كفاية في اليوم التالى ببيان عنوانه "**روز اليوسف تشوه نضال كفاية لمصلحة النظام**" تنفي فيه تلك المزاعم وتؤكد أن ليس بين أعضائها أجانب ولا تتلقى أي دعم مالى من الخارج، وأن الجريدة بادعاءاتها تلك إنما تساعد النظام على "عزلها عن جماهير شعبها ويسهل من مهمة ضربها وتصفية وجودها".

بعد سنتين عادت روزاليوسف ولكن المجلة وليست الجريدة لتنشر تحقيقًا عنوانه "كفاية

---

1 – راجع ما كتبته إيمان محمد حسنى : مرجع سبق ذكره، ص ص 216 – 221 ، وكذا مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى في أكتوبر 2010 .Carnegieendowment.org، و Rand. Ibid. p. 31.

2 – الجمهورية 24 مايو 2005.

3 – أحمد بهاء الدين شعبان : رفة الفراشة. مرجع سابق. ص 2005.
وأثناء الانتهاء من إعداد هذا الكتاب طالعت مجلة الأهرام العربي (30 نوفمبر 2013) ولفت نظرى عنوان الموضوع الرئيسى للغلاف وهو "تحالف الشياطين"، انجدال "كفاية" تعمل بتعليمات مباشرة من وزير الدفاع الأمريكى "وبالداخل مقال عنوانه "**كفاية .. 6 أبريل .. الإخوان المارينز الأمريكى في مصر**". من ناحيتي فلا شأن لى هنا إلا بكفاية، فيتضح من قراءة ما ذكره هذا الكاتب واسمه **عمروعمار** كم هائل من الافتراءات والمغالطات والأكاذيب التى لا سند لها في الواقع، والتى نستنكف من الحديث عنها، وقد طالعت أهم ما يستند إليه وهو تقرير مؤسسة راند الذى صدر بالولايات المتحدة في العام 2008 ولم أجد فيه ما يشين كفاية في شيء. يبقي بعد ذلك أن نقول إن **عمرو عمار** هذا كان واحدًا ممن دعموا ترشيح جمال مبارك رئيسًا للجمهورية شأنه في ذلك شأن مجدى الكردى الذى يأتي الحديث عنه بعد قليل.

4 – المصرى اليوم 2 ابريل 2005.

5 – 15 أغسطس 2005.

تغسل أموال الإخوان"[1]، نسبت إلى الحركة أشياءً بعيدةً عنها، مما دفعها بعد عدة أيام لأن تصدر بيانًا تندد فيه بتلك التهمة، وتعلن أنها كلفت المحامي عصام الإسلامبولي ببحث إمكانية رفع دعوى قضائية ضد المجلة.

الأدهى من هذا كله والأنكى ما فعله رأس النظام، ففي حديث لمبارك مع جريدة الفيجارو الفرنسية نشرته الصحف المصرية في 25 مارس 2005 أجاب عن سؤال حول حركة كفاية، فاتهمها بأنها حركة "**تسقط علينا من الخارج، ونحن نعرف تلك الحركات جيدًا**" كما عبر عن شكوكه في مصادر تمويلها. فردت عليه الحركة بعد خمسة أيام ببيان؛ أعلنت فيه أن رئيس الدولة استند إلى معلومات مضللة، وأن قادتها من قادة العمل الوطني على امتداد العقود الثلاثة الماضية، وطالبت النظام بمواجهة تليفزيونية لعرض الحقائق والكشف عن تلك الأكاذيب ومن أجل أن تطرح برنامجها للتغيير السلمي.

بعد أقل من شهرين، عاود مبارك الموضوع نفسه ولكن على نحو أكثر فجاجةً، وذلك في حديث له مع أحمد الجار الله رئيس تحرير السياسة الكويتية وقال : "**إن حركة كفاية تنظم مظاهرات مدفوعة الثمن، وأنه كان يملك لو أراد مجاراتها في هذا الشأن تنظيم مظاهرات تهتف مش كفاية**"، وأعيد نشر هذا الحديث بجريدة الأهرام. فأعلنت الحركة في 14 مايو أنها ترفض مثل تلك المزاعم جملةً وتفصيلاً، **وتهيب برئيس الجمهورية "احترامًا لمنصبه وللمكانة الرفيعة التي يحتلها هذا المنصب في نفوس المصريين، أن يلتزم بالحقيقة عندما يتحدث إلى الرأي العام من خلال أجهزة الإعلام المحلية والأجنبية**". **وأعلنت أن لا سبيل لها سوى "اللجوء للقضاء والاعتصام بساحته للرد على التشويه المتعمد للحركة باتهامها باتهامات باطلة**". وكانت النتيجة أن صدر بيان من رئاسة الجمهورية بأنه جرى تحريف لكلمات الرئيس.

والحق نقول : إن الحركة وإن كانت قد استفادت من الخارج فهي لم تخدم أجندته[2].

كانت آخر صرعات النظام أنه خلق جماعات مناهضة لكفاية، وقد بدأ ذلك في فترة مبكرة بمناسبة عيد ميلاد مبارك في الرابع من مايو 2005 وعيد العمال، فنشأت حركة "**مش كفاية**" وقام عدد من العمال المناصرين للحزب الوطني بتظاهرة أمام نقابة الصحفيين، يطالبون فيها باستمرار

---

1 – 24 فبراير 2007.

2 – وأنظر أيضًا : منار الشوربجي. مرجع سابق، ص 137.

وفي سياق التشويه المتعمد نشرت الأهرام في 16 مايو 2008 ما مؤداه أن نيابة الأزبكية تحقق مع عضو بارز في حركة كفاية في اتهام طالب له بالتحرش به جنسيًا، داخل أتوبيس عام، وأنه تعقبه في شوارع وسط البلد بعدما نهره، وتعدى عليه بالضرب فأصابه في عينه اليسرى، وأنه تبين أن المتهم سبق اتهامه في قضية شذوذ جنسي في عامي 1997 و2005، والغريب أن الأهرام لم ينشر بعد ذلك ما تم في هذا الشأن.

مبارك ويقولون "مش كفاية مش كفاية .. معاك يا ريس للنهاية"[1]، وفى الشهر التالى تأسست حركة "**الاستمرار من أجل الإزدهار**" التى أكدت على ضرورة استمرار مبارك، وحذرت من العواقب الوخيمة التى سوف تحل بالبلاد في حال تركه الحكم، وأعلنت أن هدفها الأول هو كشف المغرضين والخونة الذين يعملون لحساب الخارج. وعندما نشرت صحف مستقلة أن وراء هذه الحملة صفوت الشريف، فإنه سارع بنفي ذلك عنه[2].

كان أمين عام تلك الحركة هو محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية الذى سبق اتهامه في عدة قضايا نصب واحتيال، وضمت المصارع الشهير كرم جابر والفنانين نبيلة عبيد وإبراهيم خان وأحمد عبد الوارث ويوسف داود [3].

لا ندرى ما انتهت إليه تلك الحركة، لكنها أدت وظيفتها فقد "انتخب" مبارك رئيسًا لمدة خامسة، وتلتها بعد عامين حركات أخرى؛ منها "**حركة مصر الحرة**" ؛ "**متعاونون**" ثم "**حركة عايزينك**" وهى حركة مؤيدة لجمال مبارك ، "**وحركة أحرار**" وهى حركة منشقة عن الإخوان وشعارها "جمال مبارك حلم جميل لبلد أجمل"[4]، وفى العام 2010 ظهرت مجموعة حركات مناهضة لكفاية، ضمت عدة أسماء؛ بينها **مروة هدهد ونيفين الديب وأحمد المنشاوى ووائل الطوخي وخالد الغزالى ومحمد رجب ومحمد سرور وعمرو عمار**، لكن أهمهم جميعًا هو **مجدى الكردى** الذى كان قد بدأ نشاطه السياسى في حزب العمل، ثم انتقل منه إلى حزب التجمع وكان من مؤسسى كفاية، وشارك في تظاهراتها، مثلما شارك قبلها في التظاهرات المناهضة لغزو العراق وجرى اعتقاله[5].

كان مجدى الكردى يركز في حملته الدعاوية لجمال مبارك على الأحياء الشعبية، وادعى حصوله على آلاف التوقيعات الداعمة لترشيحه رئيسًا لمصر[6]، ومع إننا نشك في صحة إدعائه هذا إلا أنه من الثابت حصوله على توقيع الناشط السياسي وعالم الاجتماع المصرى الأمريكى **سعد الدين إبراهيم** الذى يبرر توقيعه هذا بحق جمال مبارك في الترشح لرئاسة الجمهورية، شأنه شأن أي مواطن مصرى تنطبق عليه الشروط، الأمر الذى كان مدعاةً لسخرية حسن نافعة القيادى بالجمعية الوطنية

1 – جهاد عودة : مرجع سبق ذكره، ص 365.

2 – السابق، ص 366.

3 – السابق، ص 366، ويرد في النسخة الإلكترونية من صحيفة الرياض السعودية بتاريخ 4 يونيو 2005 أن الفنان **حسين فهمي** شغل موقع المنسق بهذه الحركة.

4 – الأهرام 23 يناير 2007 . وأنظر أيضًا : إيمان محمد حسني : الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص ص 175 – 176.

5 www.darelsalam.net.2/ 8/ 2010.akhbarway.com7/ 4 / 2011.

6 Forums. Fatakat.com 31 / 7/ 2010 – www.shorouknews.com 31/ 7 /2010 .

للتغيير والعضو المؤسس بكفاية ووصفه بأنه "**استهبال**"[1].

في المقابل فقد أعلن الحزب الوطني على لسان محمد هيبة أمين الشباب عدم صلته بهذا الائتلاف[2]، فانبرى مجدى الكردى للهجوم عليه وعلى حزبه، وقال في تصريح له بجريدة الشروق[3]"نحن ندفع بجمال كمرشح لجميع المصريين، ولا نرشحه لرئاسة الحزب الوطني"

في اجتماعها يوم 5 سبتمبر 2010 قررت الأمانة العامة لحزب التجمع فصل مجدى الكردى[4]، ويعلق **عبد الجليل مصطفى** المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير والمنسق العام السابق لكفاية على هذا المشهد الهزلي فيصفه بأنه "**مجرد تشنجات حكومية أمنية، والقائمون عليها مجرد أشباح لا يعرف الشعب عنهم شيئًا**"[5].

---

1 – الأهرام 31 أغسطس 2010.

2 – 26 أكتوبر 2010 وأنظر أيضًا الشروق في 12 نوفمبر 2010 حيث يقول جمال مبارك " لا أعلم شيئاً عن حملات دعمى مرشحًا للرئاسة ولا أهتم بها".

3 – الشروق 6 أكتوبر 2010.

4 – الشروق 6 أكتوبر 2010.

5 – الشروق 9 اكتوبر 2010.

وهجوم آخر مضاد

المفهوم أن المثقف هو أعرف الناس بمصالح وطنه ومطامحه، وهو - وحده - القادر على أن يحّدد البوصلة التى يتجه (أو يجب أن يتجه) إليها هذا الوطن، وفى شبابنا طالعنا ما كتبه جان پول سارتر عن المثقف الملتزم، وعندما تقدم بنا العمر طالعنا ما كتبه جرامشى عن المثقف العضوى.

هذه المقولة صحيحة، لكن علينا أن نتذكر في الوقت نفسه حقيقةً مهمةً؛ هى أن هذا المثقف هو في النهاية إنسان له مصالحه ومطامحه، التى تقيم – في بعض الأحيان – سياجًا حول ما يؤمن به ويعتقده، ويعبر عنه في جلساته الخاصة، وبين ما يسلكه – أو ما يضطر إلى أن يسلكه – في حياته العامة؛ إذ قد تنتهى المبادئ عندما تبدأ المصالح، وتلك سمة مهمة تتسق مع انتماء هذا المثقف في غالب الأحوال إلى الطبقة المتوسطة، التى هى عادةً ما تتذبذب في فكرياتها وفى مواقفها، ويزيد من ذلك ما قد يجابهه من مشكلات لا حصر لها من قبل النظام، فيضيق عليه في رزقه، وربما يعتقل ويزج به إلى أقبية السجون. وعندما يبتعد به الزمن عن ألق الشباب وتوهجه، ولم يتبق من عمره سوى اليسير، ويشعر بأن ما كان يحلم به في سنوات الصبا قد عصفت به رياح سموم، فإنه كثيرًا ما يجنح إلى المهادنة، وقد تنتهى به الحال إلى أن يصبح جزءًا من نظام، وقف هو ضده في لحظة ما من لحظات حياته.

بذا نجد مواقف المثقفين عندنا في مصر شأنهم شأن غيرهم من المثقفين في العالم الذى يطلقون عليه تعبير العالم الثالث تتفاوت بين زمان ما وزمان آخر، وقد شاهدنا في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير بعضًا من هؤلاء المثقفين الذين صار يطلق عليهم تعبير "المتحولين" يقصر

عنهم إحصاء - أي إحصاء - لأنهم تحولوا عن مواقف كانوا فيما سلف يعضون عليها بالنواجذ، وبعدها - وفي أحيان إبانها - يصورون أنفسهم على أنهم في جملة الثوار، يظهرون في وقت متأخر شجاعةً منتهية الصلاحية[1].

نقول لهؤلاء : الحق بيّن والباطل بيّن، ولا توجد بينهما متشابهات ولا مناطق رمادية، وإذا لم يكن في إمكان المثقف أن يتكلم، يصير من الأجدر به أن يصمت فقد يكون في صمته رحمة وهذا أضعف الإيمان.

ربما يُطلب مني أن أحدد أسماء هؤلاء أو اسماءبعض هؤلاء، لكنني أستشعر الحرج، لأنهم - أو بعضهم – تربطني بهم صلات طيبة أو غير طيبة، وقد يفهم من الإتيان بأسمائهم، أن المسألة لا تعدو مجاملات أو تصفية حسابات. وأكتفي بأن آتي بنماذج لما كتبه بعض المثقفين المصريين عن "كفاية"، وفي نهاية الكتاب يأتي تفصيل بما كتبوه.

تكون البداية مع **سلامة أحمد سلامة** – رحمه الله – في عاموده الشهير بجريدة الأهرام **"من قريب"** .. والحق فإن هذا الرجل، منذ أن بدأت متابعته في منتصف التسعينيات من القرن الماضي صادف ما كان يكتبه موقعًا حسنًا في نفسي، وملأ فراغًا كان يشغله ذات يوم كاتب آخر كبير هو أحمد بهاء الدين.

في عاموده هذا وتحت عنوان **"قليلاً من السياسة"** كتب يقول[2] : "وكانت من أوائل هذه القوى الشعبية" الحركة المصرية من أجل التغيير" كفاية التي ظهرت على حين غرة، وجمعت عناصر وهويات متباينةً، ترفع شعارًا مختصرًا، يختزل في كلمة واحدة أفكارًا ومبادئ، تدعو إلى تغيير شامل في الوجوه والسياسات، وعلى الرغم من تجاهل الإعلام الرسمي لها، إلا أن الرأى العام الداخلي والخارجي تابع تظاهراتها باهتمام طغي على اهتماماته بالأحزاب الحاكمة والمعارضة".

في الجريدة ذاتها هناك كاتب آخر بدأ يسترعي اهتمامي، حين طالعت له وأنا في مرحلة الشباب كتابًا له عن الثورة في جنوبي الجزيرة العربية أخذ بمجامع نفسي، ثم تابعته على صفحات الأهرام، وكان له موقف مشرف إبان حادث 4 من فبراير 1973، حين فصل الرئيس الراحل أنور السادات

---

1 – بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير بأيام تشكلت في كلية الآداب – جامعة القاهرة لجنة عرفت **"باللجنة الديمقراطية"** للتداول فيما يجب أن تكون عليه الحال في الجامعة بعد الإطاحة بالنظام الفاسد، والدور المنوط بها، ودعيت إلى حضور اجتماع عقد من أجل تلك الغاية في أحد المدرجات الكبيرة بالكلية، ولشد ما كانت دهشتي حين وجدت عددًا من رجال العهد البائد عمداءً سابقين وحاليين ووكلاءً ونوابًا سابقين لرئيس الجامعة، جميعهم ذوو صلات مديدة بالحزب الوطني ولجنة سياساته، وبعضهم الآخر ذوو صلات مديدة بمباحث أمن الدولة، وازدادت دهشتي (وكدت أن أبكي) حين تحدث عدد منهم وقد جلسوا إلى المنصة بحماسة وكأنهم بعض من صناع تلك الثورة العظيمة .. **يرحمك الله يا صلاح جاهين ... وعجبي.**

2 – 7 يونيو 2005.

عددًا من رموز الفكر والثقافة الذين احتجوا عليه، لتوانيه في معركة التحرير، وتخليص مصر من دنس العدو الإسرائيلي. لكن هذا الكاتب جرت له بعد ذلك تحولات صاخبة استمرت حتى اشتعال الثورة في الخامس والعشرين من يناير، فقد انصرف إلى التهدئة مع النظام، لذا صار يعرف "بنقيب الجسور" وفى أحيان "بالنقيب القومى" وتناول في حملته الانتخابية في العام 2007 ظاهرة "**سلم النقابة**" الذى كان أداةً من الأدوات التى استخدمتها كفاية في ممارسة نشاطها الاحتجاجي.

بعد صعود كفاية بيسير اجتمع **مكرم محمد أحمد** بمكتبه بدار الهلال التى كان يرأسها مع عدد من رموز كفاية، وكتب عن هذا الاجتماع مقالاً هادئًا بمجلة "المصور" يقول فيه : [1] : "إننى لا أستخف بأحد، فبين هؤلاء شخوص يتمتعون بحس وطني، ويرفضون كل مشروعات التدخل الأجنبى، ويرفضون أى تمويل خارجى" لكنه في الوقت نفسه يدنّي من أهمية هذه الحركة، ويؤكد على نخبويتها، ويقرر أنها : "تخرج للتظاهر دون أن يعترضها أحد، وتعود – كما ذهبت – دون أن تحقق كسبًا جماهيريًا يذكر". ويلاحظ هنا أن الكاتب يناقض نفسه، فكيف يستقيم قوله "دون أن يعترضها أحد " وقوله بعد قليل بأن تلك الحركة "سببت قلقًا في كل بيت" وكيف يستقيم كذلك مع شاهدناه وطيرته وكالات الأنباء عن قمع منهجى من قبل النظام، وما طيرته كذلك من حراك شعبى غير مسبوق صاحب تلك الحركة.

لا يقف مكرم محمد أحمد عند هذا الحد، فهو يحذر من "***مخاطر تخلي الرئيس عن مهامه لأحد لم نعرفه أو لغير أحد، كى تعم الفوضى***"، وهى عبارة لو صدقناها لاستحال التغيير، لأن من قاموا على الإفساد، لا ينتظر منهم أن يصلحوا ما أفسدوه، كما قال ذات يوم كاتب كبير شريف هو بهاء طاهر.

في مقال آخر له بالأهرام، وبمناسبة الاعتداء السافل على عبد الوهاب المسيرى المنسق العام لكفاية وكان وقتها يعانى من المراحل الأخيرة لمرضه بالسرطان في ميدان التحرير، (ثم تكرر هذا الإعتداءفى أوائل 2007 حين حُمل وصحبه في مدرعة تابعة للأمن المركزى ليلقي بهم بعيدًا في الصحراء)، كتب مكرم محمد أحمد تحت عنوان "**المسيرى وجماعة كفاية**"[2] يتمني فيه على أعضاء تلك الحركة أن يمارسوا ضغوطهم على "منسق الجماعة الجديد العالم الفاضل د.، عبد الوهاب المسيرى" أن يتخلى عن منصبه كمنسق عام لها "حفاظًا على قيمة الرجل من أن يلحق بـ الأذى أو الامتهان في هذه المظاهرات التى تخوضها كفاية في الشارع المصرى وسط المدينة منذ عدة سنوات

---

1 – العدد رقم 2401 الصادر في 5 أبريل 2005 وأنظر ايضًا أحمد بهاء الدين شعبان: رفّة الفراشة "مرجع سبق ذكره. ص ص 160 – 163.

2 – 20 مارس 2007.

دون أن تحقق شيئًا" ثم يتأسّى على الصورة التى نشرتها له بعض الصحف "وهو يلهث أنفاسه وسط حشد من رجال الأمن يحاصرونه بأجسادهم إلى حد يكتم الأنفاس" برغم من ظروفه الصحية الصعبة وسنه الكبيرة. ولم يوجّه خطابه – ومن ثم انتقاده – إلى النظام الذى ألحق به ذلك الأذى، ويكتفى بأن يختتم مقاله بهذه العبارة "قد يقول البعض ألم يكن الأولى أن تّوجه الكلام إلى الشرطة والأمن، كى يكونا أكثر رفقًا بالمتظاهرين وأكثر احترامًا لحقوق الإنسان، بدلاً من أن توجهه إلى الدكتور المسيرى، مع اعترافي بصحة القول إلا أنني أتحدث مع صديق".

بعد إضراب **السادس من أبريل** 2008 الذى نجح إلى حد كبير بيومين، وتحت عنوان "**مشروعية الإضراب العام**" يتحدث مكرم محمد أحمد عن "**جماعة كفاية**"[1]، وكيف أنها ظلت ولعدة سنوات "لم تنجح مرةً واحدةً في إقناع جماهير المصريين بالتجاوب مع نّداءاتها، وظلت منذ خروجها إلى الشارع أول مرة جماعةً محدودة العدد معروفة الأسماء معزولةً عن مجرى التيار العام، لا يكاد يتجاوز أنصارها بضع عشرات من المثقفين الغاضبين الذين تتلبسهم روح فوضوية، تخرج للتظاهر وتعود كما خرجت، دون أن تكسب مواطنًا واحدًا ينضم إليها "وينّوه إلى أنها كانت تلجأ أحيانًا إلى "اختيار مواقع عدد من النقابات المهنية مكانًا لتظاهراتها المحدودة (يقصد سلم النقابة) دون إذن المسئولين عن هذه النقابات (يقصد نفسه) أو موافقة مجالس إداراتها كما تقضى أبسط الأعراف "وأن الجماعة لم تدرس ولمدى سنوات أسباب فشلها وعزوف الناس عنها، ويصف أعضاءها بأنهم "بضع عشرات من الفوضويين يختارون موضعًا لافتًا للنظر وسط زحام القاهرة للتظاهر في أي مناسبة يختارونها، وينظمون وجودهم في المكان مع إحدى المحطات الفضائية، ويأتون لتصوير بضع مشاهد تتم إذاعتها في الخارج، ثم ينفض التظاهر مع انتهاء مهمة التصوير لأن الهدف المنشود قد تحقق "وفى النهاية يشير إلى فشل إضراب السادس من أبريل (كذا) لأن من دعت إليه "جماعة محدودة التأثير في المجتمع" وليست أحزابًا أو نقابات أو اتحادات عمالية (هذه كلها تم تأميمها من قبل النظام) في حين أن الإضراب – كما يقول – جاء في الوقت الذى بدأت تنفرج فيه عدة أزمات اقتصادية يعانى منها الشعب كأزمة الخبز (غير صحيح).

بعد سنوات، وفى أعقاب الثورة يعترف مكرم محمد أحمد[2] وإن كان الوقت قد تأخر بخطئه (هو أكبر من أن يكون خطأ) فيقول "في الحقيقة كنت أتصور أنهم مجرد نخبة، لن تستطيع أن تحدث تأثيرًا كبيرًا في الشارع السياسي، أظن في النقطة دى أنا مدين بالفعل باعتذار لكفاية أنى لم أدرك

1 – 8 أبريل 2008.

2 – تحت المجهر : شهادة مكرم محمد أحمد.

الأثر التراكمى الشديد الذى أحدثته كفاية في خروجها إلى الشوارع أكثر من مرة، لترفع شعاراتها وسط هذه الظروف".

أما **عبد المنعم سعيد**، وهو أيضًا من كتاب الأهرام، وتتسم كتاباته بأكاديمية واضحة ولهجة هادئة، ربما تجعل من الأجدر به أن يكون مكانه في جامعة، وليس في جريدة سيارة. فبعد أن أعلن مبارك في 26 فبراير 2005 عن رغبته في تعديل نظام الترشح للرئاسة، يكتب عبد المنعم سعيد مقالاً بعنوان "**في ضرورة رفع الالتباس عن الناس**"[1] "يلوّح فيه إلى التلاقى على نحو غير مباشر بين برنامج كفاية وبين برامج الإدارة الأمريكية وما يترتب على ذلك وبطبيعة الحال من استقواء الحركة بالخارج، وتلقيها أموالاً أجنبيةً فيقول : "إن المعارضة المنددة دومًا بالولايات المتحدة، والكارهة لها طوال الوقت، والرافضة لكل أشكال التعاون مع الغرب، حتى ولو أدى إلى تحرير الأراضى المصرية، باعتبار كل ذلك نوعًا من أنواع إعادة إنتاج الاستعمار، هى ذاتها المتبنية تقريبًا لبرنامج الإصلاح الغربى في مصر والقائم على التعديل الفورى للدستور، فيما يخص الانتخابات الرئاسية المقبلة، ومهما أصدرت جماعات مختلفة من بيانات منددةً وكارهةً لأمريكا، ومهما ذيلت الحركة المصرية للتغيير كل اجتماعاتها وتظاهراتها بالإعلانات النارية التى تصم أمريكا بكل أنواع المثالب الأخلاقية والسياسية والاقتصادية وحتى باللعنة المستمرة للرئيس بوش شخصيًا هو وجميع معاونيه من أول ديك تشينى حتى الآنسة رايس، **فإن الحقيقة التى لا يمكن تجاهلها أن برنامج الحركة الفورى للإصلاح في مصر يتطابق تمامًا مع ما تريده الولايات المتحدة وجماعاتها في المنطقة**".

في مقال آخر له يعترف عبد المنعم سعيد[2] بإيجابية حركة كفاية، من حيث إنها حَركت المياه الراكدة، وشكلت عنصرًا ضاغطًا على الحزب الوطنى من أجل أن يتحرك، إلا أنه يزعم أن عدد الموقعين على بيانها "لا يتعدون سبعة آلاف، وأن عدد المشاركين منهم في تظاهراتها لا يتعدون في أحسن الحالات ألفًا وخمسمائة، وهو ما يعكس انفضاض الناس عنها، رغمًا عن أنها جربت كل الحيل، ومنها التحرك وسطهم (روض الفرج) وتبنى شعارات قريبة منهم مثل البطالة (عابدين)، وبذا تفتتت إلى تجمعات تابعة لها، مما أفقدها التركيز على الحركة السياسية، وأن الوضع الاقتصادى ليس كارثيًا كما صورته إنما هو "على غير ما يرام"(كذا)كما أن الحركة تأخذ الناس إلى الحرب مع أمريكا وإسرائيل ويوجد بين صفوفها "**من يريد أن يورد البلاد موارد التهلكة**".

ليس لدينا من تعليق على هذا كله، فما يرد في كتابنا هذا تكذيب له، وأعجب ويشتد بى العجب

---

1 – 1 مارس 2005.

2 – راجع أحمد بهاء الدين شعبان "رقْة الفراشة" ص ص 179 – 185.

لادعاء الكاتب بأن الحركة تأخذ الناس إلى الحرب مع أمريكا وإسرائيل، في حين أنه في مقال سابق ينوّه إلى التلاقى بين مقاصد الحركة وأهدافها ومقاصد أمريكا وأهدافها، ثم إن الحركة لم يرد في أدبياتها ما يؤكد تلك الفرية، إنما هى أكدت على الشأن الداخلى أى المصرى، وهو ما وجه إليها انتقادات عربيةً وكل ما أعلنته هو سعيها إلى الاستقلال عن السياسات الأمريكية والإسرائيلية.

يتخذ **وحيد عبد المجيد** في مقال له بالأهرام تحت عنوان **"أزمة الحركات الاحتجاجية"**[1] موقفًا وسطًا، ينعى فيه على كفاية وغيرها من تلك الحركات في الوطن العربى افتقارها إلى فضيلة المراجعة والنقد الذاتى والسعي إلى المعرفة والتدقيق "و هو أحد أهم الأسباب لما جرى من عشوائية واضطراب في العمل الحزبي، فقد تعثرت كفاية، حين ظهر أنها لا تعرف ما الذى ينبغي عليها أن تفعله حين كانت قادرةً على المبادرة منذ أواخر 2004 حتى منتصف 2005، وقبل أن تبدأ في التراجع إبان الانتخابات الرئاسية، واقترن هذا التراجع "بأحادية الشعار وإساءة تقدير الموقف" (يقصد لا للتمديد لا للتوريث) لذا فهي تبدو أقرب إلى "رومانسية الحركة الطلابية" ولكن ليس إلى تلقائيتها.

هذه النماذج مكرم محمد أحمد – عبد المنعم سعيد – وحيد عبد المجيد يمكننا الرد عليها ومحاجاتها وكذلك احترامها، لكن هناك نماذج أخرى لا يمكننا الرد عليها ولا محاجاتها وأتعفف عن ذكر الاحترام من عدمه ونكتفي بإيرادها كما هي، وترد في ملحقات الكتاب تفصيلاً.

كتب **نبيل لوقا بباوى** لواء شرطة سابق + 3 دكتوراه مقالاً في جريدة الأخبار[2] عنوانه **"الجمعية كفاية .. نقول كفاية "**فهو يتهم كفاية بأنها تتقاضى أموالاً من الخارج لضرب الاستقرار في مصر، وإلا فكيف يتهيأ لها الإنفاق على ثلاث تظاهرات، تنطلق في وقت واحد وساعة واحدة في القاهرة والإسكندرية والمنصورة، ومن واجب مباحث أمن الدولة أن تتقصى من أية جهة تأتى هذه الأموال التي تتحصل عليها هذه "الجمعية الوليدة التى لا يعرف عنها الشعب المصرى أي تاريخ من النضال الوطني" ويختتم مقاله موجهًا خطابه إلى كفاية فيقول : "ولجمعية كفاية أقول لها "كفاية" تخريب في الاستقرار والأمن بإقامة المظاهرات المدفوعة الأجر، لأن مصر لا يصلح لها هذا الأسلوب الذى اتبع في دول شرق أوروبا، وهو تحريك المظاهرات من الجمعيات غير الحكومية، لأن مصر بها مؤسسات، يمكن التحرك من خلالها، وليس التحرك بالمظاهرات ورفع الشعارات المدسوسة".

---

1 – 5 يونيو 2007.

2 – 8 ابريل 2005.

الأهم عندنا هو **عبد العظيم رمضان** الذى بدأ حياته الأكاديمية في الستينيات من القرن الماضى بدايةً واعدةً، وذلك بأطروحتيه الجامعيتين عن تاريخ الحركة الوطنية المصرية، إلا أنه ما لبث أن اصطف، ومنذ بداية عهد السادات في ميليشيات كتاب النظام الذين يتجردون للدفاع عن سياساته أيًا كانت توجهاته، ففى مقال له بجريدة الجمهورية عنوانه "**حديث إلى المرتزقة**"[1]، يصف مناضلى كفاية بأنهم "**جماعة مرتزقة تعمل لحساب الولايات المتحدة، تثير القلاقل في البلد، وتقوم بمظاهرات لا معنى لها ولا هدف لها، غير تزويد القنوات الفضائية العربية، بأخبار مضللة تتحدث عن احتقان مزعوم في مصر، مع أنه لا يوجد احتقان إلا في رؤوس هؤلاء العملاء الذين يدبرون هذه التظاهرات .. إن الشعب المصرى أصبح يشعر أنه محاصر من الخونة والعملاء، وأنه يشعر أن حياته الديمقراطية مهددة بالخطر على يد الذين يضيقون عليه الخناق يومًا بعد يوم، وهو حصار من نوع جديد، فقد كان الحصار في عهد عبد الناصر يقوم على يد الدولة، ولكن الدولة اليوم في عهد مبارك، أصبحت هى التي تتعرض للحصار على يد الخونة والعملاء**".

نأتى إلى ثالثهم وهو **محمد مجدى مرجان**، ففى مقال له بجريدة الأهرام عنوانه : "**هل هذه هى الحرية**"[2] يستهله بالحديث عن الحريات التى أتاحها النظام للشعب المصرى، وتقديمه دعمًا ماديًا لأحزابه، وإتاحة الفرصة لها من أجل أن تصدر صحفها، ثم يقول : "**هؤلاء السوقة الذين يستأجرون البلطجية والساقطات للبذاءة والسباب التى يجرمها القانون وكل الأديان، والأعراف، وتأتى الفضائيات الأجنبية والقنوات المشبوهة، لكى تصور هذه المهازل الحقيرة التى تسئ إلى شعب مصر كله، فهذه اكبر إهانة ومسخ للحرية والديمقراطية، هؤلاء السوقة والأوباش وخريجو السجون والحانات والمصحات العقلية، لا يمثلون مصر .. مصر العراقة والأصالة ورائدة الحضارة والمدنية .. إننى أطالب بوقف هذه الصور الكريهة والتمثيليات البذيئة والتحقيق مع هؤلاء ومحرضيهم وتطبيق حكم القانون عليهم**".

نختتم هذه الفقرات بواحدة من مقالات **عبد الله كمال** بمجلة روزاليوسف عنوانه : "نلتقي بعد الثورة .. مصر 2012"[3]، ويبدأه بالحديث عن التآمر الأمريكي ضد مصر وكذا الحديث عن

1 – 5 مايو 2005.

2 – 10 أغسطس 2005.

3 – 25 سبتمبر 2010.

"عملية اختراق عظيمة من حيث التمويل وشراء الولاءات، وتغيير اتجاهات العقول وتوفير حضانات الرعاية، بما في ذلك التدريب والتسفير والتحفيز المصحوب بتعضيد إعلامي خارجي وأن هذه العملية توزعت على مراحل مختلفة بدأت من عند نقطة "كفاية" ثم الدعوة للتغيير ومن بعدها التسويق لما يسمى فشل الدولة" .

الإبحار في مياه صعبة

كانت كفاية منذ نشأتها تجمعًا – ولا نقول جبهةً – لأفراد ينتمون إلى تيارات أربعة رئيسة – **إسلامية وليبرالية وماركسية وناصرية** - وكان بعض هؤلاء ينتظمون في أحزاب قائمة بالفعل، لكنه – وكما أوضحنا في السابق – كان يشترط على الجميع أن يطرحوا انتماءاتهم الفكرية والتنظيمية وراءهم. وكان الدافع الرئيس لذلك أن كفاية كانت ترى أن أحزاب المعارضة جزء من المشكلة، وليست جزءًا من الحل، لأنها ارتضت أن تعمل في إطار السقف الذى حدده لها النظام – وهو سقف منخفض – وهيأ لها مشاركةً صوريةً، تقوم خلالها بدور **الكومبارس أو شاهد الزور**[1]، في حين يكسب هو من ورائها مظهرًا ديمقراطيًا، لا رصيد له في الواقع.

أعان على ذلك أن كفاية كانت تشعر بأن لديها من القوة، ما تستطيع معه أن تغير هذا النظام بمفردها، وكانت تحدوها آمال عريضة في أن تتحقق لها تلك الغاية، قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة في سبتمبر 2005، لذلك ارتفعت نبرتها التي تتلاءم مع شعارها "**لا للتمديد، لا للتوريث**"، وطالبت بتعديل الدستور، حتى تتهيأ الفرصة لأن يترشح لرئاسة الجمهورية غير واحد، لكن هذه الدعوة لم تجد صدىً لها كبيرًا عند قوى المعارضة الرئيسة، بل إن الحزب الحاكم اتفق مع أحزاب "**التوافق الوطنى**" المكون من التجمع والوفد والناصرى على نحو خاص على تأجيل المطالبة بتعديل دستورى إلى ما بعد الاستفتاء وليس قبله[2].

عندما فاجأ مبارك الجميع، وطلب من مجلس الشعب في 26 فبراير 2005 أن يوافق على طلبه الخاص بتعديل المادة 76 من الدستور القائم وقتها، لإتاحة الفرصة لأكثر من واحد للترشح لرئاسة الجمهورية، فقد راود كفاية الطموح، لأن تتقدم بمرشح تجمع عليه كل القوى السياسية، ومن هنا كان مرشحها لذلك المنصب هو **المستشار طارق البشرى** النائب الأول الأسبق لرئيس مجلس الدولة، وهو قامة كبيرة، كان في شبابه قريبًا من اليسار، كما كان من كتاب مجلتى الطليعة والكاتب اللتين كانتا يساريتين بامتياز. وبعد سنوات وبعد تحولات فكرية وقناعات أصبح من أقطاب الإسلام السياسي،

---

1 – نحو عقد اجتماعي/ سياسي جديد، ص 6.

2 – رقّة الفراشة، ص 67.

ولكن على نحو معتدل، مما كان يجعل منه وجهًا مقبولاً من أطراف، ربما بدت مختلفةً في توجهاتها. وعلمت من.جورج إسحق المنسق العام الأول لكفاية أنه عرض عليه أن يكون مرشح المعارضة الوطنية للرئاسة، لكنه اعتذر، وتأكدت من صحة هذه الواقعة من المستشار البشرى نفسه.

عندما تم تعديل المادة 76 على ذلك النحو المعيب كان لكفاية موقفها المعارض لها، ودعت الشعب إلى مقاطعة الاستفتاء عليها، وعرضنا فيما سلف لوقائع يوم **الأربعاء الأسود** الخامس والعشرين من مايو 2005 وما تلاه، ثم استمر موقفها المعارض. فدعت الشعب مرةً أخرى لمقاطعة انتخابات الرئاسة. وكان تنصيب مبارك رئيسًا في سبتمبر ودخول مصر "عصر الرئيس المنتخب" - بتعبير جريدة الأهرام[1] - يشكل ضربةً قويةً لها وللشطر الأول من شعارها "لا للتمديد لا للتوريث" مما أضعف من موقفها، بل انفض البعض عنها، بعد أن شاهدوا آمالاً كبيرةً تتحطم، واتهم عبد الحليم قنديل المتحدث الرسمى باسمها الأحزاب المشاركة في تلك الانتخابات بالخيانة، مما دفع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لأن يتوجه إليه بسهام النقد[2].

لما كانت الانتخابات البرلمانية على الأبواب، وهي معركة كبيرة تالية، ربما تخسرها كفاية مثلما خسرت معركة الانتخابات الرئاسية، إذا اتخذت موقفًا محددًا منها، دون أن تشاركها فيه قوى أخرى حاضرة هي الأخرى على الساحة، قد تخسرها هى بدورها إذا ما ظلت على انقسامها، حين تخوض المعركةُ مستقلةً عن غيرها، ظهرت الحاجة إلى وجود جبهة تستظل تحت لوائها تلك القوى مجتمعةً، واضطرت كفاية لأن تعدل عن موقفها من أحزاب المعارضة الرسمية، ودعت في مؤتمرها السنوى الأول الذى تم عقده بنقابة المحامين في 22 سبتمبر إلى تشكيل تلك الجبهة، "بعد أن اثبتت دروس المرحلة الماضية استحالة الفوز بأي صورة من الصور في المواجهة المنفردة بين أي حزب معارض وجهاز الحكم المهيمن على مقدرات الدولة"[3].

في أوائل أكتوبر تشكلت "**الجبهة الوطنية من أجل التغيير**" من ممثلين لأحزاب المعارضة الرئيسة المعترف بها (الوفد والتجمع والناصرى) وغير المعترف بها أو المجمدة (العمل والكرامة والغد والوسط) إلى جانب الإخوان المسلمين والحملة الشعبية من أجل التغيير التى لم تكن قد اندمجت بعد في كفاية وترأس تلك الجبهة **الدكتور عزيز صدقي**، وهو وجه وطنى كبير، ينتمى إلى المرحلة الناصرية، وكان مهندس النهضة الصناعية الكبرى التى تحققت خلالها، كما كان من وجوهها كذلك **الدكتور مراد غالب** من كبار معاونى عبد الناصر، وتم التوافق على قائمة تضم

1 - 8 سبتمبر 2005.

2 - الأهرام : 31 أغسطس 2005.

3 - بيان كفاية الصادر في 27 سبتمبر 2005.

مائتين وعشرين عضوًا[1] لم يكن بينهم أحد من الإخوان الذين لم يلبثوا أن انصرفوا للعمل على نحو مستقل. ولم تتقدم كفاية بمرشحين لها، إنما انصرفت إلى مساندة هؤلاء المرشحين، ويفسر جورج إسحق ذلك[2] بأن كفاية "**حركة ضمير**" وليست حركة "سياسية"، وأنها تحاول أن تجمع قوى المعارضة في تحالف واحد ببرنامج انتخابى موحد، وأنها ستعمل تحت شعار القائمة الموحدة للمعارضة التى سترفع شعار "**معًا من أجل التغيير**".

كان هناك جو عام من التفاؤل بإمكانية تحقيق إنجازات كبيرة، لكن النتيجة لم تكن مبشرةً، فقد نشأت الجبهة متأخرةً، أى قبل إجراء الانتخابات بثلاثة أسابيع، ثم إن الإخوان انسحبوا منها في بدايتها وآثر الوفد والتجمع والناصرى أن يدخلوا تلك الانتخابات بعيدًا عن الجبهة، كما إن النظام حشد لها إمكانيات الدولة وإعلامها وأموالها فضلاً عن العصبيات، الأمر الذى تعثرت معه جهود الجبهة الوطنية للتغير وضعف نشاطها، إلى أن انتهت تمامًا قبل رحيل مؤسسها عزيز صدقى.

كانت محصلة الانتخابات البرلمانية بالنسبة لقوى المعارضة – رسميةً وشعبيةً – مخيبةً للآمال، في حين حصد الإخوان المسلمون ثمانية وثمانين مقعدًا في المجلس الجديد، وكان في إمكانهم أن يحصدوا أكثر من ذلك، لولا ما جرى من تزوير في المرحلة الثالثة للانتخابات، ومنع مناصريهم من الادلاء بأصواتهم. وعاد الركود ليرين بكلكله على الحياة السياسية من جديد، فيما عدا قدر من الحيوية صاحب انتفاضة القضاة الثانية في العام 2006، من هنا نشأت الدعوة في نهاية ذلك العام إلى تشكيل جبهة جديدة أو "كفاية ثانية" بتعبير عبد الحليم قنديل، هي "**ائتلاف المصريين من أجل التغيير**" على أن تكون بعيدةً عن أحزاب المعارضة الرئيسة، فتتألف من الكرامة والوسط والعمل والغد (جناح أيمن نور) فضلاً عن الاشتراكيين الثوريين وشخصيات وطنية عامة، لكن هذا الائتلاف تأخر تشكيله إلى العام 2009، بعد ما أصبح عبد الحليم قنديل منسقًا عامًا، إذ تم إعلانه في الرابع من أبريل 2009، أى قبل يومين فقط من الاحتفال بالذكرى الأولى لإضراب 6 أبريل الشهير، ويتضمن بيانه الأساسى المطالب ذاتها التى سعت إليها كفاية، لكنه يضيف مطالب أخرى خاصةً بتحديد فترة انتقالية مدتها سنتان، تدير البلاد خلالها رئاسة محايدة وحكومة ائتلاف وطنى، والإعداد لدستور ديمقراطى شعبى جديد، يجرى إقراره في نهاية فترة الانتقال بجمعية تأسيسية منتخبة. ووقع على هذا البيان حتى العاشر من أبريل مائتان وخمس وستون شخصية وطنية، على أننا لم نعد نسمع شيئًا عن هذا الائتلاف ولا عن نشاطه في السنوات التالية.

---

1 – أحمد سيد حسين : مرجع سابق. ص ص 196 – 197، على أن مؤسسة كارنيجى تحدد هذا العدد بمائتين وخمسة وعشرين.

2 – الأهرام 7 أكتوبر 2005.

كان تجربة كفاية مع أحزاب المعارضة الرسمية مريرةً، فكان الوفد يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، وحين لاحت في الأفق "الجبهة الوطنية من أجل التغيير" توجه وفد من كفاية، يضم عبد الجليل مصطفى ويحى القزاز ومحمد السعيد إدريس وأحمد بهاء الدين شعبان ونهلة حتة وعبد الحليم قنديل لزيارة نعمان جمعة رئيس هذا الحزب في منزله للتباحث معه، من أجل دخول الوفد في هذه الجبهة وحصلت على موافقته[1]، ثم أعرب السيد البدوى شحاتة سكرتير عام الحزب عن أهمية وجودها وترحيبه بكل من ينضم إليها، لمواجهة سيطرة الحزب الواحد[2] .. لكن الوفد ما لبث أن نكص على عقبيه، ودخل الانتخابات منفردًا ليئوب من الغنيمة بالإياب.

أما عن الحزب الناصرى، فكانت تسوده الانقسامات التى صاحبته قبل رحيل مؤسسه ضياء الدين داود، ثم صاحبته بعد رحيله. وكانت حصيلته من الانتخابات هزيلةً. وعندما سافر جورج إسحق الأمين العام المساعد لكفاية إلى أسيوط، في الأول من مايو 2007، ليعقد لقاءً مع أعضاء الحركة بمقر الحزب الناصرى، وكانت قد تغيرت قيادته، قام الأمين الجديد بطرده هو ورفاقه، وانفرط عقد الاجتماع[3].

على أن الأهم بالنسبة لنا أن نتتبع علاقة الحركة بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الممثل الرسمى لليسار وجماعة الإخوان المسلمين الممثل الرسمى للإسلام السياسى.

كانت لحزب التجمع شعبيته الكبيرة منذ تأسيسه في العام 1976 وذلك بفضل القيادة السياسية الحكيمة للمناضل **خالد محى الدين**، أحد الوجوه الوطنية المحترمة، وكان لهذا الحزب دوره الفاعل والنبيل في انتفاضة 1977، وفى التصدى لاتفاقية الذل والعار في كامب ديفيد 1979 ومناهضة التطبيع مع العدو الصهيونى، منحازًا إلى فقراء مصر وضعفائها ومحروميها. لكن تلك الشعبية بدأت في التآكل منذ مطالع التسعينيات، عندما شرع هذا الحزب في عقد الخناصر مع النظام المستبد الحاكم، باعتبار أن هناك عدوًا مشتركًا هو الإخوان المسلمون، وعندما تصاعدت الدعوة إلى تعديل الدستور في بدايات العام 2005، وقف رئيسه الجديد رفعت السعيد ضد هذه الدعوة وصرح لجريدة المصرى اليوم[4]، بأن "تعديل الدستور بشكل فورى غير ممكن"، ويصف من يطالبون به وبينهم كفاية بأن إدراكهم السياسي محدود. وما كاد يمضى يومان حتى تقدم مبارك إلى مجلس الشعب بطلب لتعديل

1 – عبد الحليم قنديل : الأيام الأخيرة. ص 128.

2 – الأهرام 13 لأكتوبر 2005.

3 – الأهرام 2 مايو 2007، ومما يجدر ذكره أن الشهيد الحسينى أبو ضيف الطالب بالجامعة وقتها ومن شباب كفاية كان أحد هؤلاء المطرودين، وقد استشهد بعد خمس سنوات في أحداث الاتحادية على أيدى الإخوان المسلمين.

4 – 24 فبراير 2005.

المادة 76. كذلك كان موقف التجمع مترددًا تجاه الجبهة الوطنية للتغيير، مما كان له أعمق الأثر فيما حل بها من وهن إلى أن انتهت تمامًا قبل رحيل مؤسسها عزيز صدقي.

كان لتلك التوجهات من قبل حزب التجمع وبتحديد أدق قيادته المتمثلة في رئيسه أثرها في أن توترت العلاقة بينه وبين كفاية، فراح رفعت السعيد يكيل لها عدة اتهامات في وسائل إعلام محلية وأجنبية، ويصف ما تقوم به من نشاطات معادية للنظام خصوصًا يوم الأربعاء الأسود "**بأنها مجرد لعب عيال**"[1]، وانتهت الحال إلى تجميد علاقته بها، مما دفع الحركة إلى إصدار بيان في 7 يونيو 2005، تعرب فيه عن أسفها لمثل ذلك الإجراء، كما تعرب عن تقديرها لقياداته وعلى رأسها خالد محي الدين، وتبدى استعدادها لتنقية الأجواء معه، حرصًا على الصالح الوطني وعدم الانجرار إلى معارك جانبية والتمسك بالقواسم المشتركة.

لم يسفر هذا البيان عن شيء، وسرعان ما نشبت معارك كلامية، بين رفعت السعيد رئيس الحزب وأحمد بهاء الدين شعبان القيادى في كفاية، وحاول حسين عبد الرازق الأمين العام للتجمع الوساطة بين الطرفين، لكنه أخفق في مسعاه، وسرعان ما أبلغ الحزب جميع أعضائه وكوادره بوقف التعاون بأشكاله كافة مع كفاية وعدم المشاركة في تظاهراتها[2]. وبعد عدة أيام قام وفد من كفاية بزيارة التجمع وجرت مصالحة بين الطرفين، وأصدرا بيانًا مشتركًا اتفقا فيه على أهمية التنسيق "واعتبار كل ما نسب لقيادات من الحركة والحزب من تصريحات صحفية وإعلامية سلبية كأن لم تكن".

لم تكد تمضى أيام حتى راح رفعت السعيد في حديث له مع جريدة الشرق الأوسط[3] التى تصدر في لندن يهاجم الإخوان وكفاية معًا "**لأن بعض رموزها يسعون للتشكيك في الأحزاب المصرية وهو ما يضر بالمسار الديمقراطى والتحولات التى تشهدها البلاد**" وأنه طلب من قادة كفاية في اجتماعاته بهم عدة مرات أن ينسقوا مع التجمع في تحديد الشعارات التى سوف يرددونها قبل التظاهرات لكنهم رفضوا "**فكيف يمكن أن أشترك في مظاهرة لا أعرف ما سيرفع بها من شعارات، ثم يذهب أعضاء حركة كفاية وتبقى أخطاء تلك الشعارات معلقةً في رقبة الحزب، هذا لا يجوز**".

كان هذا الحديث هو نهاية المطاف في علاقة حركة كفاية بحزب التجمع، فصارت القطيعة بين الطرفين نهائيةً، وإن شارك بعض أعضاء هذا الحزب وقادته في نشاطات الحركة بغير صفتهم

1 – يقول جورج إسحق إن رفعت السعيد وصف في حديث له مع مجلة، ديرشبيجل الألمانية أعضاء كفاية بأنهم "عيال جورج إسحق" جورج إسحق مقابلة خاصة وأنظر أيضًا موقع "المصريون" في 12 يونيو 2005.

2 – السابق.

3 – 25 يونيو 2005.

التنظيمية وبين هؤلاء **عبد الغفار شكر وأبو العز الحريري**، وكان هذا الأخير يعتبر رفعت السعيد "**عرّاب مشروع التوريث**"، وأنه اجتمع بنوابه وبينهم الحريري قبيل الإعلان عن التعديلات الدستورية في العام 2007 وقال لهم: "الولد جاي جاي" وعاود ذكر ذرائعه المعروفة عن التصدى للإخوان، حتى لو كان التوريث هو الثمن"[1].

أما عن الإخوان المسلمين، فالحق كانت علاقتهم مع كفاية علاقةً ملتبسةً، وكانت هذه من ناحيتها تميل إلى التعاون معهم باعتبارهم قوةً سياسةً كبيرة ذات تاريخ طويل وممتد، وتمتاز بكونها منظمةً تنظيمًا جيدًا ودقيقًا، ولديها القدرة على الحشد، ولديها كذلك وجودها الواضح في الشارع المصرى، بفضل ما تقدمه من خدمات اجتماعية، تعينها عليها قدراتها المالية الضخمة، مما كان يجعلها تجد استجابةً من جموع شعبية فقيرة أو شبه فقيرة، أمية أو شبه أمية، ثم إنها استطاعت أن تتسلل إلى منظمات المجتمع المدنى وقواه الفاعلة، خصوصًا النقابات المهنية، ولا يخفى أن عددًا من القيادات التاريخية لكفاية كانوا ينتمون إليها، أو إنهم – لأسباب بعينها – انشقوا عنها مؤخرًا.

لكن الإخوان – من ناحيتهم – كانوا يتحسبون لتلك العلاقة، ولا يريدون أن يدخلوا في عداء صريح مع النظام، بعد ما حققوه من نجاحات في انتخابات العام 2005، فقد حصدوا ما يعدل عشرين بالمائة من عضوية مجلس الشعب، ثم إنهم يجدون أنفسهم معرضين لحملات قمعية لا تتوقف من قبل النظام، فكان يجرى تلفيق التهم لها بالحق أو بالباطل، وعندما أفرجت محكمة مدنية عن بعض قادتها في العام 2007، سارع النظام بإحالتهم على الفور إلى محكمة عسكرية، أدانتهم وأصدرت أحكامًا بسجنهم. وهذا كله يتسق مع ما نوّهت إليه المصرى اليوم[2] في ذلك الإبان من مفاوضات بين الأمن والإخوان بينها عدم التعاون مع كفاية.

في المرحلة التالية كان يجرى تعاون بين الإخوان وكفاية، ولكن بقدر محدود لا يؤدي إلى استفزاز النظام، وهو ما عبر عنه المرشد العام محمد مهدى عاكف في حوار له مع جريدة الشرق الأوسط حين قال[3]: **مصر في مرحلة احتقان سياسي، وأنا أشجع أى حركة تعمل من أجل إجراء الإصلاحات السياسية، ولكن أنا لى حسابات خاصة بالجماعة، وأعترض على شعارات كفاية ضد الرئيس مبارك وابنه، وفى كفاية كان لسانهم طويلاً[4]، وأنا اعترضت اعتراضًا شديدًا، فلا يجب أن نسب رمز الدولة، مهما اختلفنا معه، فلابد أن أحترمه كرمز وليس كفرد، ولا يجوز بأى حال من**

1 – الشروق 20 يناير 2012.

2 – 16 أبريل 2005.

3 – 12 مايو 2005.

4 – خصوصًا في حديثها عن "السيدة الفاضلة" حرمه.

الأحوال أن نهينه، وهم جاءوا إلى مقر الإرشاد ووعدوني بوضع نهاية لهذا الأمر[1].

في الوقت نفسه سعى الإخوان إلى سحب البساط من تحت كفاية، وذلك بتأسيسهم "التحالف الوطني من أجل الإصلاح" في 3 يونيو 2005 استعدادًا منهم للانتخابات البرلمانية المقبلة، وضم هذا التحالف حزب العمل والاشتراكيين الثوريين وعددًا من الناشطين السياسيين.

وعندما دعيت كفاية إلى الانضمام إليه فإنها ترددت[2]، خصوصًا وقد بدأت الدعوة إلى تجمع آخر هو الجبهة الوطنية للتغيير، وسرعان ما انهار هذا التحالف قبل أن تبدأ الانتخابات، مع ذلك شارك الإخوان كفاية في نشاطاتها ولكن على نحو محدود، لا يدفع بالنظام إلى البطش بهم، وعندما وجهت الحركة الدعوة إلى الجماعة للمشاركة في التظاهرة التى كانت بسبيلها للقيام بها في الذكرى الثانية لتأسيسها بادرتها بالاعتذار عن تلك المشاركة[3].

في الوقت نفسه كانت كفاية تدافع عن حق الإخوان في ممارسة نشاطاتهم، وعندما اعتقل النظام عددًا يقارب المائتين من طلاب جامعة الأزهر وأساتذتها في أواخر ديسمبر 2006، أصدرت الحركة بيانًا، أعلنت فيه أن "الهجوم على الإخوان مقدمة للإطاحة بكل القوى".

في العام 2007 اضطربت العلاقة بين الجانبين، خصوصًا عندما أعلنت كفاية وغيرها من القوى السياسية وقوفها إلى جانب فاروق حسني وزير الثقافة إبان المعركة التى شنتها ضده القوى الإسلامية، بسبب موقفه من الحجاب، ووصلت أصداء تلك المعركة إلى داخل الحركة نفسها فانسحب منها بعض نشطاء حزب العمل القريب من الإخوان[4].

نخلص من ذلك كله إلى أنه كان هناك تعاون ولا نقول تحالفًا بين كفاية والإخوان، ظل قائمًا حتى ثورة الخامس والعشرين من يناير، لكنه كان تعاونًا في حدود دنيا، وهو ما كانت كفاية توافق عليه، إذ لم تكن لديها خيارات أخرى.

---

1 — يقول جورج إسحق "عندما كنا ندعوهم للمظاهرة، يقول المرشد : إحنا مش مقاولين أنفار، عندما نريد أن نعمل مظاهرة، تقولوا المظاهرة دى ليه قبلها، والمظاهرة التى بعدها قبلها، يقوللي أنا عندى آلاف، ولا يأتي أحد، وعندما نهتف يسقط يسقط حسنى مبارك كانوا يختفون "جورج إسحق" مقابلة خاصة. ويقول عبد الحليم قنديل إنه عاش في حوار متصل مع الإخوان المسلمين خلال ست سنوات قبل الثورة وكانوا يشوشون عندما نقول "يسقط حسني مبارك" ويرددون : الله أكبر ولله الحمد. "برنامج جملة مفيدة" في قناة إم بى سى 10 فبراير 2013 .

2 — بيان الحركة في 21 يونيو وبيانها في 2 يوليو 2005.

3 — محمد العجاتى : في عمرو الشوبكى : الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 213.

4 — محمد العجاتي : السابق، ص 214.

مدٌّ ثم جزرٌ فانحسار

من الحقائق الثابتة في علم الأحياء أن كل كائن يحمل معه في لحظة ميلاده جرثومة فنائه، وهى حقيقة نلاحظها على كفاية وعلى غيرها من الحركات الاجتماعية/ السياسية.

كان العام الأول من أعوام كفاية 2005 هو ذروة نشاطها، ومع ما شاهده هذا العام من انتكاسة، بسبب نجاح مبارك في الظفر بولاية رئاسية خامسة في سبتمبر، ثم نجاح حزبه في الفوز بالأغلبية في نوفمبر، إلا أن الحركة لم تلبث أن استعادت بعضًا من ألقها مع انتفاضتي القضاة 2005 - 2006 ثم انفتاحها على الانتفاضات الاجتماعية التي بدأت تشتعل في ذلك العام الأخير، واتخذت هيئة الظاهرة فيما تلاه من أعوام.

بدأ الوهج الذى صاحب حركة كفاية في بدايتها يخفت تدريجيًا مع بداية العام 2006. وهناك عدة تفسيرات لهذا الخفوت، بينها ما مارسته أجهزة الدولة من قمع شديد ضد أعضائها. مما كان يدفع ببعضهم وإن كانوا قلائل إلى الابتعاد عنها، فضلاً عن الحملة الإعلامية الظالمة التي شنها النظام ضدها[1]، وإدعائه أنها تخدم أجندات أجنبية، وهى حملات كانت تبدو في أحيان هادئة (**عبد المنعم سعيد**) وفى أحيان أخرى صاخبة (**سمير رجب**) ثم جهوده في اختراقها أو تفجيرها من الداخل، وهو أسلوب درج على اتباعه مع أحزاب سياسية معارضة (العمل – مصر الفتاة) فقد تسلل بعض عملائه إلى الحركة، فجند بعض أعضائها (**مجدى الكردى**).

هناك أسباب أخرى، بينها ما يتصل بالأحزاب والقوى السياسية التى عاصرت صعود كفاية، فقد كان البعض منها يرى فيها منافسًا شرسًا لها في النزول إلى الشارع المصرى، ولاحظنا ذلك في حزب التجمع الذى كان له حضوره الكاسح في مرحلة ما، والإخوان المسلمين الذين كانت تتراوح مواقفهم بين وقت وآخر، بحيث لا يستقرون على موقف واحد منها، وكان هاجسهم الدائم في ممارسة نشاطهم المتعاون أحيانًا مع كفاية، هو موقف النظام منهم، وما هو متوقع أن يتخذه ضدهم، لذا كانوا لا يمضون مع كفاية إلى نهاية السباق.

هناك انتقاد آخر لكفاية، هو وسيلتها المثلى في مناهضتها للنظام، ونعنى به أسلوب التظاهر

1 — وهو ما تنوه إليه مؤسسة راند ص ص 27 – 28 وكذا مؤسسة كارنيجى 1 يناير 2010.

والوقفات الاحتجاجية. فتذهب **منار الشوربجي**[1]، في دراسة جيدة لها أعدتها عن كفاية إلى أن التركيز على هذا الأسلوب أو الاكتفاء به دون غيره، كان من شأنه أن يجعل الجمهور يتصور أن كفاية حاضرة مادامت هناك تظاهرات، فإذا ما مارس النظام قمعه لها وحدّ من نشاطها، ساد الشعور بانحسارها ثم تمضي بنا **هالة مصطفى**[2] - وهي من كتاب النظام - إلى أن تلك التظاهرات مادامت توجه ضد أمريكا وإسرائيل، فهى لا تحتاج كبير جهد أو إبداع من المعارضين، أما القضايا الداخلية - وهى الأكثر إرباكا يكون الحضور المكثف في غالبه إعلاميًا، فالفضائيات والصحف هى الوسيلة المفضلة والمريحة للمعارضين ثم لا يلبث هذا الحضور أن يخفت وهجه وسرعان ما يتلاشى.

التحليلان طيبان إلا أن السياق العام الذى صاحب نهضة كفاية، لم يكن ليجعل لها خيارًا آخر، أيًا كان هذا الخيار ونرى - من ناحيتنا - أن ليس الخطأ في أسلوب التظاهر في حد ذاته، إنما كان الخطأ في عدم تكامله مع أدوات أخرى وآليات لم تتحقق للحركة لظروف خارجة عنها هى أقوى منها، فضلاً عن مناخ عام يبدو أحيانًا غير متلائم أو غير موات.

أما ما يرتبط بالتظاهر، وهو ما يطلق عليه البعض "الشو الإعلامى" أو "الفرقعات الإعلامية" على نهج ما صرح به عبد الحليم قنديل المنسق العام لكفاية في 23 سبتمبر 2009 من أن الحركة بسبيلها إلى اتخاذ خطوات لملاحقة جمال مبارك قضائيًا، لادعاءات تتصل بمصادر ثروته وانتحاله صفات سياسية ليست له[3]، ومع أن هذه الملاحقة لم تتم، إلا أننا نرى أن هذا التصريح أتى في سياق حرب نفسية لا مأخذ له عليها[4].

وهناك أيضًا انتقاد آخر هو أن الحركة لم يكن لها برنامج مستقبلى واضح ومحدد المعالم، خصوصًا فيما يختص بالقضايا الاجتماعية[5]. وهذه مقولة صحيحة من الناحية النظرية، إلا أنه من الواجب علينا أن لا نغفل أن الحركة ليست حزبًا سياسيًا، يسعى للوصول إلى السلطة، من خلال برنامج يحظى بتوافق قطاع عريض من الشعب، فالحركة لا تستهدف الوصول إلى تلك السلطة، إنما هي تستهدف تهيئة المناخ العام لإحلال نظام جديد، عبر إزالة نظام قديم مهترئ عجوز، بتعبير أدق، هى حركة تستهدف هدم نظام قائم بالفعل، أما بناء نظام آخر جديد، يحل محل هذا النظام القديم،

---

1 - كفاية إعادة تعريف السياسة في مصر في عودة السياسة، مرجع سابق، ص 135، وانظر أيضًا فريد زهران، مرجع سابق، ص 52.

2 - في إيمان محمد حسنى، مرجع سابق. ص 177.

3 Yasserbarakar@elmogaz.com 29 - 9 - 2009

4 - وهو ما يعترف به عبد الحليم قنديل. عبد الحليم قنديل مقابلة خاصة.

5 - أنظر على سبيل المثال مقدمة سامح فوزى لكتاب "حركات التغيير الديمقراطى".
ويذهب إيمان يحى إلى أنه كانت هناك محاولة لإيجاد برنامج للحركة في مؤتمرها العام الثانى 14 أبريل 2006. إيمان يحى مقابلة خاصة.

فهذا ليس عملها، إنما هو عمل الأحزاب السياسية ذات البرامج.

وترتبط هذه النظرة بما يروّج له البعض من افتقاد الحركة إلى البعد الاجتماعى الذى يمكن أن يهئ لها مشاركةً فعالةً من جماهير أوسع، فهذا ليس صحيحًا، لأنها اهتمت منذ العام 2006 بهذا البعد، وترددت أصداؤه في مؤتمرات وورقات، فضلاً عن وقفات احتجاجية وتظاهرات.

الانتقاد الأخير هو موقف الحركة من الشباب وافتقارها إلى آلية محددة للحوار معهم وحضورهم المحدود في لجنتها التنسيقية[1]، وهو انتقاد صحيح على نحو أو آخر، لكنه من واجبنا ألا نغفل السياق العام، فالحركة كانت تتسم ولأسباب خارجة عن إرادتها بطابع نخبوى، وقامت على أكتاف من هم أكبر سناً، ممن كانت لهم سابقة بالعمل السياسي في مرحلة الشباب، وكانوا بحكم ما توافر لديهم من خبرات ماضية على دراية أوسع بأسلوب التعامل مع نظام قمعى، وهو ما لم يكن ليتوافر لدى من هم أصغر سنًا، لذلك **كانت هناك حدود للوجود الشبابى في قيادات الحركة وليس في نشاطاتها.**

في تقديرنا أن جزءًا كبيرًا في انحسار حركة كفاية، ينبع من أنها كانت في بدايتها تجمعًا لشتيت من أطياف سياسية تتراوح في مواقفها بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، وإن كان مركز الثقل فيها لهذا الأخير .. هذا التجمع كان مصدر قوة لها في تلك البداية[2]، حيث إن هناك هدفًا واحدًا واضحًا أمام الجميع، هو إزاحة هذا النظام الذى انتهت صلاحيته وبات خارج الزمن. لكنه وبعد أن اصطدمت الحركة بمعطيات الواقع، وهي معطيات كثيرة ومريرة، بدأت تتضح آثاره السلبية، خصوصًا عندما نشبت خلافات بين إسلامييها ويسارييها، وسعى بعضهم لاجتذاب الحركة إلى أحزابهم وتنظيماتهم وهو ما يعبر عنه علي الدين هلال وهو من كتاب النظام – شأنه شأن هالة مصطفى – بل ومنظريه، فيقول إن تلك الحركة[3] : "حاولت أن ترضى الجميع، دون أن تجتهد في السعي إلى توحيدهم أو الربط بينهم في رؤية مشتركة .. وكل ذلك يوضح أن الحركة سعت لإرضاء كل العناصر الموجودة داخلها في توليفة شاملة، اتسمت بالعمومية والغموض وعدم توضيح السياسات العامة التي تنبثق عنها، وبالذات في المجال الاقتصادى وفى علاقة الدين بالدولة".

في غضون العام 2006 بدأت تتضح معالم الانحسار داخل الحركة، فتعالت الأصوات بين أعضائها، وكانت تتمحور في معظمها حول الطابع النخبوى لها، وإدارتها إدارة غير ديمقراطية وغير

---

1 – أنظر أيضًا السابق، ص 10.

2 – وتقول منار الشوربجى : "إن ما قيل في معرض انتقاد كفاية، والتهكم عليها من أنها جمعت أطيافًا متباينة سياسيًا، هو بالضبط الإسهام الأهم على الإطلاق. الذى قدمته كفاية للخيالة السياسية في مصر. مرجع سابق، ص 114.

3 – النظام السياسي المصرى، ص ص 494 – 495.

مؤسسية، مما كان ينذر بانشقاقات بين أعضائها. والحق أن مثل تلك الانشقاقات لم تكن بغريبة على الحياة السياسية في مصر. ويبدو وأن كفاية باعتبار الطابع اليسارى الغالب عليها، قد وصلتها أصداء ما كان عليه واقع اليسار المصرى، منذ مطالع العشرينيات من القرن الماضى، وما كانت عليه حاله من تشرذم، كانت تدفع ببعض فرقائه إلى أن يحاولوا إزاحة فرقاء آخرين، ليحلوا محلهم في صدارة المشهد، وهم في هذا السياق كانوا يتهمونهم في بعض الأحيان بالعمالة لأمن الدولة[1].

عندما بدأت تلك الخلافات تطفو على السطح، بدأ بعض ناشطى كفاية يتقدمون بأوراق من أجل تحديد الأسلوب الأمثل في التعامل معها، وبين هؤلاء **تامر وجيه الذى تقدم** "**بورقة عمل حول أهداف كفاية ووسائلها**"[2] يركز فيها على افتقاد الحركة للبعد الاجتماعى في خطابها، وعدم توحيد قواها مع الإخوان المسلمين، كذلك اختصت نشرة "الاشتراكى" التى تصدر عن مركز الدراسات الاشتراكية أحد أعدادها بموضوع رئيس، عنوانه "**هل ماتت حركات التغيير**"[3] تحدث فيه عدد من قادة الحركة، بينهم عبد الحليم قنديل ومجدى أحمد حسين وجورج إسحق وعبد العزيز مخيون، وجميعهم يتفقون على ضرورة المراجعة وإعادة تقييم الموقف، والابتعاد عن النخبوية، وتعزيز الوحدة بين مختلف الفصائل.

كان المؤتمر العام الثانى الذى عقدته الحركة بنقابة المحامين في يوم 14 أبريل 2006 محاولةً لتقييم المرحلة السابقة، ومحاولةً كذلك لإعداد برنامج جديد لمرحلة جديدة. ويتضح من هذا المؤتمر أن بعض الأعضاء كانوا يقدمون توجههم الحزبى على التوجه الوطنى العام. واختزال التعبير عن كفاية في أشخاصهم، وظهرت الحاجة إلى مزيد من الديمقراطية الداخلية والتأكيد على لا مركزية التنظيم والتناوب على المواقع القيادية.

بطبيعة الحال، فقد سعى النظام إلى استثمار ما جرى في ذلك المؤتمر، فتنشر الأهرام[4] في أعقاب انتهائه تحقيقًا عنوانه "**انتقادات حادة لقيادات حركة كفاية وانقسامات بين أعضائها**"، وركزت على بعض من تلك الانتقادات مثل ما قاله محمد عبد السلام من أن كفاية "**واقع بلا ضفاف**" وما قاله محسن هاشم من كون أعضاء اللجنة التنسيقية مجموعة من الأصدقاء لا يعبرون عن الاتجاهات السياسية المتباينة والمطروحة على الساحة.

---

1 – وهو ما شدد عليه أحمد بهاء الدين شعبان. تحت المجهر رواية أحمد بهاء الدين شعبان.

2 – مطبوعات كفاية 21 يناير 2006.

3 – 18 مارس 2006.

4 – 16 أبريل 2006.

كان ما جرى في ذلك المؤتمر مقدمةً لأزمة كبرى كادت تعصف بالحركة في أخريات العام 2006 ومطالع العام 2007.

كانت البداية عندما أشيع أن جورج إسحق المنسق العام للحركة، وبدون ترتيب سابق شارك في أحد المؤتمرات بتركيا، وهو مؤتمر حضره إسرائيليون، فعقدت اللجنة التنسيقية اجتماعًا مساء يوم الأربعاء 21 يونيو 2006 لمناقشة هذا الموضوع، وأوضح إسحق أنه يتلقى دعوات للمشاركة في مؤتمرات عديدة عربية ودولية في إطار وضعه كشخصية تربوية، كما إنه يلتزم بعدم المشاركة في أي مؤتمر يشارك فيه إسرائيليون، أو أي مؤتمر يتلقي تمويلاً أجنبيًا، أما عن مشاركته في جلسة "الحركات الإسلامية" في المؤتمر الرابع لمجلس الديمقراطية العالمي المنعقد باسطنبول، فإنها جاءت على هامش وجوده في تركيا لحضور اجتماع خاص بعمله المهني، وحين تلقي الدعوة لحضور ذلك المؤتمر، فإنه شارك في جلسة واحدة فقط، ولم يكن يعلم بوجود إسرائيليين في جلسات أخرى منه، ولم يوقع على أي بيان صادر عنه باسم كفاية ولا باسمه الشخصي، وتعهد بأنه لن يشارك في أي مؤتمر تال باسم الحركة إلا بعد أن توافق اللجنة التنسيقية[1].

ما كادت تمضي بضعة أشهر حتى تجددت الأزمة حين تقدم يحى القزاز بورقة تختص بمشكلات الحركة، عقدت اللجنة التنسيقية اجتماعاً مطولاً لمناقشتها في يوم الأربعاء 4 أكتوبر، ثم عقدت اجتماعًا آخر لاستكمال تلك المناقشة ومناقشة ورقة أخرى مقدمة من "شباب من أجل التغيير"، واكتفت الحركة في بيانها الصادر في 12 أكتوبر بأن ذكرت إنه "قد أجمعت الحركة على أن ممارسة النقد والنقد الذاتى حق أصيل لكافة أعضائها، شريطة أن يتم ذلك عبر لجان الحركة ومستوياتها، وأن الحركة قادرة على تصحيح أخطائها وأصدرت اللجنة توصياتها بهذا الشأن".

سرعان ما تسربت الورقة التى تقدم بها القزاز إلى جريدة **روزاليوسف اليومية "لسان حال الرئيس الموازى جمال مبارك، وذات الطابع الفاشى المعادى للتوجهات الديمقراطية"** بحسب وصف محمد عبد الحكم دياب في مقال له بجريدة القدس العربى التى تصدر في لندن. وقد نشرت روزاليوسف موضوعها في العدد الأول وتحت عنوان مثير وهو **"انفجار كبير في كفاية"**.

تصاعدت الخلافات من جديد داخل الحركة، وعاد الحديث عن مؤتمرات الخارج والرهانات على الخارج، وأضيف إليه الحديث عن تحكم بعض رجال الأعمال في نشاطات الحركة، وتفرد أشخاص بعينهم باتخاذ القرار دون النظر إلى الجماعية في اتخاذه. وواصلت تلك الخلافات تصاعدها، خصوصًا وأنه كان قد مضت سنتان على قيادة جورج إسحق للحركة، وأشيع أن هناك اتجاهًا قويًا

1 – أحمد خير. مرجع سابق. ص ص 216 – 217.

للتجديد له[1]، على ذلك تقدم سبعة من قياديي كفاية هم جمال أسعد عبد الملاك وعبد الجليل مصطفى[2] ومجدى أحمد حسين ومجدى قرقر ومحمد درديرى ومحمد شرف ويحى القزاز بمذكرة في التاسع من ديسمبر يأخذون فيه عليها أنها لا تدار بشكل مؤسسى، وأنه قد اختزل نشاطها في مؤتمرات جماهيرية ووسائل إعلامية، مع حبسها داخل مقارها، وتهميش المواجهة مع العدوان الصهيونى الأمريكى، مما أعطى انطباعات سلبيةً لدى الجماهير بعدم فعاليتها وأعلن هؤلاء السبعة انسحابهم منها.

مثلما حدث قبل عدة أشهر، فقد عاودت " **الصحافة القومية** " استثمار هذا الانشقاق واختصته جريدة الأهرام[3] بتحقيق لها ورد في صفحة "**حوادث وقضايا**" التى يشرف عليها **أحمد موسى** تحت عنوان مثير "**كفاية تتمزق بعد انشقاق 7 من رموزها**" وأتت بتصريحات **لجمال أسعد عبد الملاك** يعدد فيها أسباب انشقاقهم؛ منها سيطرة شلة بعينها على الحركة وتخليها عن القضايا القومية والمصيرية، وتركيزها على الإعلام والفضائيات، وافتقارها إلى الديمقراطية، وآخرها السعي للتمديد لجورج إسحق مع أن الحركة ضد التمديد على مستوى الوطن.

في اليوم التالى تستكمل الأهرام[4] حملتها تحت عنوان "**القيادات التنسيقية بحركة كفاية على اتصال بالمجتمعين الأمريكى والإسرائيلي**" "**المنشقون يؤكدون تقليص دور الحركة في اغتنام المصالح الشخصية**". ويركز **يحى القزاز** على تواصل بعض القيادات مع المجتمعين الأمريكى والإسرائيلى، وتواصلهم كذلك مع رجال السياسة ورجال الأعمال، دون التواصل مع الطبقات الدنيا، والتقرب من النظام للحصول على مكاسب سياسية ووجاهة اجتماعية[5].

على أنه لم يلبث أن احتوت كفاية تلك الأزمة العاصفة، فتقدم جورج إسحق في 24 يناير 2007 بمبادرة يتنحى بموجبها عن موقعه في قيادة الحركة، ويرشح له من جانبه عبد الوهاب المسيرى، وهى مبادرة حظيت بتقدير اللجنة التنسيقية، وفى اجتماع تال عاد المنشقون وانتخب عبد الوهاب المسيرى منسقًا عامًا بالإجماع، كما انتخب أربعة منسقين مساعدين هم جورج إسحق وعبد الحليم قنديل ومجدى قرقر وكمال خليل.

---

1 ــ من بين تلك الاتهامات ما نسب إليه من إقامة حفل إفطار رمضانى في فندق كبير أنفقت عليه أموال طائلة، وكان الأوفق أن يكون في منطقة شعبية وبين ناس بسطاء وفى مقابلتي مع جورج إسحق أنكر مثل ذلك الاتهام.

2 ــ يذكر جورج اسحق في مقابلة خاصة أن عبد الجليل مصطفى تورط دون قصد منه في هذه المذكرة ويؤيده في ذلك إيمان يحى، ويؤكد الأخير على أن كانت لمجدى أحمد حسين يد في ذلك مقابلة خاصة في 18 نوفمبر 2013.

3 ــ 9 ديسمبر 2006.

4 ــ 10 ديسمبر 2006.

5 ــ فيما بعد يقول القزاز : "وهذا لم يكن موقفًا من الأستاذ جورج، لكنه كان موقفًا المقصود به أن يكون لدينا انتخابات وتفعيل للديمقراطية، حتى لا يستبد أحد ما بالحركة. تحت المجهر :رواية يحى القزاز.

برغم من ذلك فلم تعد كفاية إلى سابق عهدها، وكنت شاهد عيان على تلك المرحلة التالية، حين جرى ضمي إلى اللجنة التنسيقية في بداية العام 2009، فلم أعد أشاهد وجوه بعض من القيادات التاريخية، وبعضها الآخر كان يحضر مرةً ويتغيب مرات، وازدادت تلك الظاهرة اتساعًا مع ظهور "**الجمعية الوطنية للتغيير**" وعودة الدكتور محمد البرادعي في مطالع العام 2010، فتوجه العديد منهم إليها، وفيما بعد يعلق جورج إسحق فيقول[1]: "أنا وعبد الجليل مصطفى وأحمد بهاء شعبان كنا أقوى مما كنا جوه كفاية".

بعد سنوات تجددت الأزمة مرةً أخرى، حين سافر وفد من أعضاء الجمعية الوطنية للتغيير بينهم كفائيون إلى الولايات المتحدة للمشاركة في مؤتمر تحت عنوان "**مستقبل الديمقراطية في مصر**" نظمه في مايو 2010 "**تحالف المصريين الأمريكيين**" وجرى عقده بجامعة مدينة نيويورك.

تسربت أنباء هذا المؤتمر إلى الصحف المصرية فأصدرت مجموعة من قياديي كفاية، بينهم صلاح صادق ويحى القزاز وجمال أسعد عبد الملاك والسفير إبراهيم يسرى بيانًا عنوانه "**لا للاستقواء بالخارج**" تندد فيه بمثل تلك الزيارة[2]، فاجتمعت اللجنة التنسيقية في 22 مايو لبحث هذا الموضوع، خصوصًا ما تردد بشأن طلبهم تدخل أمريكا في الشئون المصرية. ومناشدتهم الرئيس أوباما ألا يتخلى عن وعوده بضرورة ذلك التدخل، وفى هذا الاجتماع شن يحى القزاز هجومًا عنيفًا على جورج إسحق، فصدر بيان في اليوم التالى بتجميد عضويته إلى حين مساءلته أمام لجنة تحقيق[3].

لم يتم التحقيق مع جورج إسحق، وانتهى الأمر عند هذا الحد، لكن النظام، وكما هي عادته اهتبل الفرصة من أجل أن يصفى حساباته مع كفاية، فافردت الأهرام صفحةً كاملةً[4] تحت عنوان "**صراع مصالح أم صراع خناجر**" تحدث فيه **صلاح صادق**، فيصف الرحلة بأنها رحلة سؤال واستجداء، كما يصف أعضاء الوفد باستثناء المستشار الخضيرى بأنهم "**أدعياء تغيير**" ويقول **يحى القزاز**إن جورج إسحق لم يعد كفائياً، بينما يتساءل جمال أسعد عبد الملاك :"**هل أصبح الأمريكيون من أصل مصرى بديلاً عن المواطنين المصريين المعنيين أساساً بالتغيير**".

نذهب من ناحيتنا إلى أنه ربما يكون هؤلاء أخطئوا، لكنه خطأ عابر، فهم توجهوا إلى الولايات المتحدة بدعوة من مصريين مقيمين هناك، وليست لهم علاقة بالإدارة الأمريكية، كما إن ما نسب

1 – مقابلة خاصة.

2 – الأهرام 22 مايو 2010.

3 – الشروق 24 مايو 2010.

4 – نفسه

إليهم من استجداء لتلك الإدارة مبالغ فيه. ويقول جورج إسحق[1] إنهم لم يتعاملوا مع أي ممثل لتلك الإدارة، ولا المجتمع المدني، ويضيف[2] "إن يحى القزاز هو الآن من أعز أصدقائى".

1 – الأهرام 15 أبريل 2011 حوار أجرته سهير حلمي.

2 – جورج إسحق. مقابلة خاصة.

قبيل الفجر بقليل ... ساعة السَّحر

على مدىً يزيد على الست السنوات مضت الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" في طريقها بين صعود وهبوط، يصعد زخمها أحيانًا، ويهبط أحيانًا أخرى ... بدأت قويةً ناهضةً منبئةً بأن تكون مثل "رفَّة الفراشة" بتعبير أحد مؤسسيها [1]، فتحدث موجات، تتتابع الواحدة تلو الأخرى ليتخلق واقع جديد لم يكن ثمة عهد به، هذا الواقع كانت هى المؤسس الأول له، لذا فيصعب علينا - بل يعز علينا - بل لا يمكن لنا أن نذهب إلى أنها ماتت.

تعرضت كفاية — على طول مسيرتها — لانتقادات؛ بعضها من داخلها، وبعضها الآخر من خارجها، بعضها بحسن نية ونبالة، وبعضها الآخر بسوء نية ونذالة، لكنها استمرت حتى بعد أن خبا وهجها، يكفيها أنها بعثت الحياة في شعبها بعد سبات لسنوات طويلة، وقالت : لا لنظام فاسد مستبد، وتنادت إلى إزالته وانتزعت الحق في التظاهر ضده والهتاف ضده وبلا حدود.

لعل أفضل ما كتب عن هذه الحركة، قبل أن تصل إلى مرحلة الحصاد هو ما كتبته **منار الشوربجي** في العام 2010 فهى تقول [2] : **"إن المغزى الحقيقى للحركة يتمثل من ناحية فيما حملته بين جنباتها من نواة يمكن - إذا ما تم العناية بها والبناء عليها - أن تنتج قوةً سياسةً عريضةً ذات طابع جديد، يتناسب بالضبط مع ما تحتاجه مصر في اللحظة الراهنة. فهي من ناحية حركة عابرة للأيديولوجيا، ومن ثم تمثل النواة الأولى لما يمكن أن يخلق على المدى الأطول نسبيًا وفاقًا وطنيًا، ومن ثم تيارًا سياسيًا جديدًا. ومن ناحية أخرى مثلت الحركة نوعًا جديدًا ومبدعًا من العمل السياسي في مصر.**

"إن ما قيل في معرض انتقاد كفاية أو التهكم عليها من أنها جمعت أطيافًا متباينةً سياسيًا، هو بالضبط الإسهام الأهم على الإطلاق الذى قدمته كفاية للحياة السياسية في مصر"

في تقويم آخر يصفها **سيف نصراوى وشريف يونس** [3] بأنها **"شهاب سطع بقوة وبسرعة في**

---

1 — هو أحمد بهاء الدين شعبان.

2 — كفاية : إعادة تعريف السياسة في مصر في "عودة السياسة" ص ص 113 — 114.

3 — في حركات التغيير الديمقراطي ص ص 57 — 58.

سماء البلاد ... ولكنه مع ذلك ترك علامةً على تاريخ المشهد السياسى المصرى، ولكنه كان كافيًا لإلقاء ضوء ساطع على المشكلات الجوهرية للبنية السياسية في مصر والتى تشمل النظام والمعارضة معًا، ولوضع بذور إعادة توجيه المجال السياسى والأيديولوجي خارج سياسات الهوية التى حكمت المشهد المصرى عدة عقود ...".

ومادام الحق هو ما شهدت به الأعداء فإن **مؤسسة كارنيجى**[1] وإن أقرت بعدم نجاح كفاية في تحقيق ما تستهدفه من اصلاحات سياسية إلا "أنها أدخلت سابقةً جديدةً وأساسيةً إلى السياسة المصرية، فقد شكل تحدى كفاية المباشر للنظام الحاكم سابقةً بحد ذاتها، ووضع حدًا للمحرمات التى تحيط بمعارضة رموز الحكم، لأجل زرع بذور المعارضة في المجتمع المصرى التى لاشك أنها ألهمت المبادرات السياسية الصغرى".

ربما كانت **مؤسسة راند**[2] القريبة من دوائر صنع القرار في وزارة الدفاع الأمريكية أكثر تحديدًا، حين تذهب – في العام 2008- إلى أن الحركة نجحت لبساطة شعارها وقدرتها على توحيد جماعات مختلفة في سعيها للإصلاح، واجتذبت قطاعات عريضةً من الأفراد والجماعات، كما إن تظاهراتها السلميةً كانت جاذبةً.

إذا شئنا أن نحدد بدقة، كانت كفاية بسبب لجوئها إلى فعل مباشر وصادم في الشارع. وليس في الغرف المغلقة، فإنه كان لها دورها في أن يرتفع سقف النقد للنظام، ليس في الصحافة الحزبية أو الصحافة المستقلة فحسب، وإنما كذلك في "الصحافة القومية" خصوصًا جريدة الأهرام.

كذلك فتحت كفاية الباب لاحتجاجات وتظاهرات واعتصامات، وشهدت المرحلة بين ميلاد كفاية في أواخر العام 2004 وثورة 25 يناير أكثر من ثلاثة آلاف فعل احتجاجي[3]، من أشهرها إضراب عمال المحلة الكبرى وإضراب موظفى الضرائب العقارية، وبلغ عدد الاحتجاجات الاجتماعية المسجلة في 2005 حوالي مائتين واثنين احتجاجًا، وفى العام 2009 أي بعد أربع سنوات وصلت إلى ما يزيد على الستمائة والخمسين[4].

منذ العام 2007 بدأت تنشأ على غرار كفاية ونهجها جماعات احتجاجية، فنتيجةً لإضراب عمال غزل المحلة نشطت **"اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية"**

1 – في 1 أكتوبر 2010.

2 Rand P. 17ff.

3 – أحمد بهاء الدين شعبان : الحركات الاحتجاجية، ص 85.

4 – محمد العجاتى : فى عمرو الشوبكى : الحركات الاحتجاجية فى مصر، ص 225.

(سبتمبر 2007) وحظيت تلك الحركة بدعم من كفاية[1]، وفى العام نفسه تأسست **لجنة** "**مصريون ضد التعذيب**" (9 سبتمبر 2007) من ممثلى منظمات أهلية وأحزاب ونشطاء سياسيين، وفى العام التالى نشأت "**الحركة المصرية من أجل الديمقراطية شركاء**" (21 سبتمبر 2008) كرد فعل على ما جرى من تعديلات دستورية، ثم "**الحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير**" **حشد** وهى حركة يسارية عمادها الاشتراكيون الثوريون[2]. كذلك نشأت "تضامن" (19 فبراير 2008) وهى وإن كانت حركةً متعددة الأطراف، إلا أنها كانت يساريةً فى النهاية، وكان بعض مؤسسيها مرتبطين بالاشتراكيين الثوريين، والهدف من قيامها هو تقديم الدعم القانونى والإعلامى للحركات المطلبية، واستخدمت العامية فى خطابها "اللانخبوى"[3]، وأخيرًا "نقدر" لمؤسسها الدكتور مصطفى النجار – الذى صار من قيادات ثورة 25 يناير الشابة – ، وقد استلهم فيها شعار أوباما فى حملته الانتخابية.

امتد تأثير كفاية إلى الأحزاب الجديدة أو المجمدة، وبينها حزب العمل الذى أصدر البيان رقم 1، وفيه يدعو رئيسه مجدى أحمد حسين إلى تحديد صلاة الظهر يوم الأحد 11 مايو 2008" ليكون ساعة الصفر لعمل جماهيرى متواصل، لا يتوقف لحظةً واحدةً، ويستمر كل لحظة فى مختلف أنحاء الجمهورية لإسقاط حكم مبارك الخائن سارق قوت الشعب وأسرته عميل الأمريكان والصهاينة".

على أن الأهم من ذلك كله هو امتداد تأثير كفاية إلى الشباب، خصوصًا شباب الطبقة الوسطى المثقفة الذين كانوا يعانون من التهميش والبطالة، والمعلوم أنه نشأت فى حضن كفاية حركة شباب من أجل التغيير، التى كانت تتصادم أحيانًا مع الحركة الأم.

كانت حال هؤلاء الشباب على نحو ما هى حال شباب أوروبا – خصوصًا فرنسا – فى العام 1968، حين لم يجد هؤلاء مكانًا لهم فى الأحزاب السياسية القائمة، حتى ما ارتدى منها عباءة اليسار وانتحل لغته، ووجد هؤلاء الشباب فى مصر غايتهم فى شبكات التواصل الاجتماعى خصوصًا "الفيس بوك"، ونعلم أنه كان لتلك الشبكات إلى جانب الهاتف المحمول تأثيرها الواضح فى الثورة البرتقالية التى نشبت فى أوكرانيا وأطلق عليها تعبير "الثورة الرقمية الأولى"[4]، ويرد فى تقرير لـ

---

1 – أحمد خير : نفسه ص 92.

2 – أحمد خير : نفسه، وحيد عبد المجيد : ثورة 25 يناير؛ قراءة أولى. مركز الدراسات – السياسية والإستراتيجية 2011. ص 203.

3 – دينا شحاتة. الحركات الاحتجاجية للشباب فى عودة السياسة ص ص 259 – 260 .

4 – دميترو بوتيخين : "الدروس المستفادة من التحول الديمقراطى في أوروبا بالشرق" في سامح فوزى : حركات التغيير الديمقراطى بين الواقع والطموح ص 54.

C.N.N[1]، أن كلاً من روسيا ومصر سبقتا دول العالم كلها فى استخدام تلك التقنية، وعلينا أن نتذكر جميعًا أن كفاية كانت الرائدة فى استخدامها فى بلدها مصر.

هيأت تلك الشبكة الفرصة لهؤلاء الشباب لأن يعبروا عن أنفسهم ومطامحهم بلا حدود، فصار لديهم عالم افتراضى يتسم بالصخب والحيوية والحرية، بعيدًا عن القيود التى فرضها النظام عليهم وعلى غيرهم فى عالم الواقع، كما كان هذا العالم يتسم كذلك بالعملية أو البراجماتية، لا يقيم وزنًا لخلافات فكرية، مما جعله عابرًا للأيديولوجيات[2]، ولا يحتاج إلى موارد مالية هائلة كما هى حال الصحافة الورقية والمسموعة والمرئية.

كان تأثير تلك الشبكة فى مصر يضاهى تأثير الترانزستور فى الثورة اليمنية 1962. وتأثير الكاسيت فى الثورة الإيرانية 1977، ونعلم ما كان لصفحة **خالد سعيد** من تأثير إعلامى أوسع بكثير وأعمق من تأثير الإعلام الرسمى الذى وصف ذلك الشاب "بشهيد البانجو" فأضحى فيما بعد أيقونة الثورة المصرية، مثلما كان محمد البوعزيزى أيقونة الثورة التونسية.

يقول **محمد حسنين هيكل** فى نهاية كتابه "ماذا جرى فى مصر ولها"[3]. هؤلاء خلقوا عالمًا افتراضيًا خارج البحر الجاف، ومناقشات حيةً، وبعضها لا أوافق عليها؛ لكن ما يهمنى هو الحيوية، أهم شيء تفعله فى أى مكان، هو أن تتأكد طول الوقت أن هناك حيوية، وأن هناك همةً، وأن هناك عدم رضا عن الحاضر، وتشوقًا إلى ما هو أكثر منه".

كانت أهم الحركات الشبابية الجديدة هى حركة "**شباب 6 أبريل**"، وكانت البداية عندما ظهرت دعوة على الفيس بوك للتضامن مع عمال المحلة فى إضرابهم المتوقع يوم 6 أبريل 2008، فتبنى العديد من الشباب تلك الفكرة التى دعا إليها مجدى أحمد حسين رئيس حزب العمل المجمد والقيادى فى كفاية بأن يكون إضرابًا عامًا فى كل مصر، وسرعان ما دشنت صفحات على الفيس بوك وصل عدد المشاركين فيها إلى خمسة وستين ألفًا[4]، وكانت تحمل شعار "خليك فى البيت"، وكان أنشط الشباب فى هذا الشأن مهندس شاب اسمه **أحمد ماهر**، وله خلفية كفائية وفتاة اسمها إسراء عبد الفتاح العضو فى حزب الغد.

كانت كفاية فى مقدمة القوى السياسية التى استجابت لهذا الإضراب إلى جانب حزبى الكرامة والوسط وحركة 9 مارس لاستقلال الجامعات، أما الإخوان فبعد أن وافقوا على المشاركة، فى هذا

1 – أحمد بهاء الدين شعبان: الحركات الاجتماعية. ص 39.

2 – دينا شحاتة: الحركات الاحتجاجية الشبابية فى "عودة السياسة" ص 247.

3 – ص 420.

4 – حمدى الهوارى: 6 أبريل وحلم التغيير فى مجلة الطليعة21 العدد 4 شتاء 2013، ص 103.

الإضراب، فإنهم سرعان ما تراجعوا، وربما كان السبب فى ذلك أن النظام كان يحاكم بعض قادتهم ومن المنتظر أن تصدر الأحكام خلال أيام[1]، أما عن الوفد فقد رفض الاستجابة، وكان التجمع أكثر منه تطرفًا فى عدم الاستجابة[2].

كان يوم 6 أبريل 2008 صورةً مصغرةً لما جرى بعد ذلك فى يوم 25 يناير 2011، فقد تحسَّب النظام لهذا اليوم، واستعد له بقوات كبيرة، تصل إلى عدة آلاف من جنود الأمن المركزى وترتب على ذلك أن سقط العشرات، بين قتيل وجريح ومعتقل، كان منهم عدد من كوادر كفاية – بينهم جورج إسحق – وشبابها، وأحرقت متاجر وسيارات وقطارات، والأهم أنه ولأول مرة حطم المنتفضون صورةً كبيرةً للرئيس مبارك[3].

أما فى سائر أنحاء البلاد فقد أصاب الإضراب قدرًا أكبر من النجاح، برغم من إدعاءات النظام وإعلامه المزيف، وكان من أسباب نجاحه ما تخلل هذا اليوم من سوء فى الأحوال الجوية[4].

ترتب على نجاح انتفاضة 6 أبريل أن ظهرت دعوة أخرى لإضراب آخر يوم 4 مايو بمناسبة بلوغ الطاغية سن الثمانين، إذ تحسبت له الدولة، مثلما تحسبت ليوم 6 أبريل، وكما هى عادته، فلم يستجب الوفد كما لم يستجب التجمع، وصرح رئيسه لجريدة الأهرام فى يوم 2 مايو قائلاً: "**صدقونى .. دول شوية عيال لاسعة**" وأعلن أنه "كمواطن لا يستجيب عادةً إلى دعوات موجهة من مجهولين لا يكتبون أسماءهم ولا عناوينهم ولا أرقام هواتفهم".

لم ينجح إضراب الرابع من مايو، برغم من مشاركة الإخوان فيه، بعد أن صدرت أحكام قاسية ضد بعض قادتهم، لكن الأهم ما ترتب على ذلك من ظهور، ما صار يعرف بحركة "شباب 6 أبريل" التى أعلن عن قيامها فى العشرين من يونيو 2008، ثم عقدت اجتماعها الأول بنقابة المحامين يوم 28 يونيو. وكانت تضم شبابًا، معظمهم غير مؤدلج، وبعضهم كانوا ينتمون إلى كفاية وسائرهم كانوا ينتمون إلى أحزاب جديدة (الغد والجبهة الديمقراطية)ومجمدة (العمل) وآخرين لا ينتمون إلى أحزاب، وكان من أبرز نشطائها أحمد ماهر المنسق العام والمؤسس ومصطفى شوقى وناصر أبو طاحون ومحمد عادل فهمى، ولهم أصول كفائية، وإسراء عبد الفتاح وعمرو عز من مؤسسى حزب

---

1 – دينا شحاتة : السابق. ص 263.

2 – أحمد بهاء الدين شعبان : صراع الطبقات فى مصر. القاهرة. ص ص 116 – 117.

3 – جدير بالذكر أن النظام أصيب بالرعب من تلك الانتفاضة وفى جلسة تالية له بمجلس الشعب طالب نائب الوطنى حسن القصاص وزير الداخلية بأن "اضرب بالنار على طول .. بلاش خراطيم المياه على المتظاهرين دول خارجين عن القانون" أحمد بهاء الدين شعبان : صراع الطبقات. ص ص 213 – 214.

4– الأهرام 7 أبريل 2008 دينا شحاته السابق ص ص 263 – 264

الغد، ومحمد عبد الكريم طه من حزب الجبهة الديمقراطية وأسماء محفوظ، ولم يكن يعرف عنها انتماء إلى حزب أو حركة سياسية.

على أنه صاحب صعود حركة شباب 6 أبريل شبهات عن صلاتها ببعض منظمات المجتمع المدنى خصوصًا الأمريكية منها وصلات أخرى بالإدارة الأمريكية، وتلقيها أموالاً من الخارج، وهى مسألة تحتاج إلى دراسة دقيقة متأنيةً، خصوصًا وأن النظام كان يروج لمثل تلك الصلات، ونرى من ناحيتنا أن تلك الصلات إذا كانت صحيحةً، فهى تمس بعضهم ولا تمس سائرهم[1].

تجددت الدعوة للإضراب فى يوم 6 أبريل من العام 2009 والعام 2010 ولم يتحقق لها النجاح فى العامين.

قبل أن ينتهى العام 2010 نظمت الحركة **"مؤتمر القلّة المندسة"** وذلك بمقر حزب الجبهة الديمقراطية فى يوم 27 ديسمبر، توعدت خلاله النظام بالملاحقة فى المحافل الدولية[2]، كما شاركت فى "حملة دعم البرادعى" وفى فعاليات "الجمعية الوطنية للتغيير".

ما كاد نجم شباب 6 أبريل يخبو قليلاً، حتى صعدت إلى المسرح **"الجمعية الوطنية للتغيير"** ففى 19 فبراير 2010 عاد **الدكتور محمد مصطفى البرادعى** المدير العام السابق لهيئة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة إلى أرض الوطن بعد أن انتهى عمله بها، واستقبل فى مطار القاهرة استقبالاً حاشدًا، شاركت فيه كل القوى الوطنية وبينها كفاية.

يذكر إنه فى اللحظات الفارقة فى حياة الشعوب كان يجرى التطلع إلى شخصية رائدة قائدة يتم التجمع حولها، لذا فقد وجدت الكثرة المثقفة من الوطنيين المصريينُ شيبةً وشبابًا وعلى اختلاف توجهاتهم فى محمد البرادعى تلك الشخصية الرائدة أو القائدة.

ترتبط عودة البرادعى بتأسيس **"الجمعية الوطنية للتغيير"** برئاسة البرادعى نفسه وكان منسقها العام **حسن نافعة** من مؤسسي كفاية، ثم خلفه بعد عدة أشهر **عبد الجليل مصطفى** وكان كذلك بين مؤسسى كفاية وكان منسقًا عامًا لها لعدة أشهر بعد وفاة عبد الوهاب المسيرى[3]. كما ترتبط تلك العودة بتأسيس **"الحملة الشعبية لدعم البرادعى ومطالب التغيير"** وكان منسقها الشاعر **عبد الرحمن يوسف** وهو من مؤسسى كفاية، ثم خلفه فى نهاية العام **مصطفى النجار**.

---

1 – راجع فى هذا الشأن دينا شحاتة : الحركات الاحتجاجية الشباب ص 269، و6 أبريل وحلم التغيير ص 104، وانظر أيضًا المصرى اليوم 27 ديسمبر 2010، الشروق 20 يناير 2012، ويربط البعض بين حركة شباب 6 أبريل وحركة أوتـهور Otpor وهى حركة شبابية صربية كان لها دورها فى الإطاحة بحكم سلوبودان ميلوسيفتش وشنت ضده حملة عرفت بـGotovje أي انتهى. أنظر : بوتيخن : في حركات التغيير الديمقراطي. مرجع سابق. ص 49.

2 – المصرى اليوم 27 ديسمبر 2010.

3 – يذهب محمد أبو الغار إلى القول بأن كفاية أصبحت جزءًا من الجمعية الوطنية للتغيير. تحت المجهر شهادة محمد أبو الغار.

قبل عودة البرادعى بأيام أصدرت الحملة الشعبية لدعم البرادعى بيانًا عنوانه "**معًا سنغير**" تضمن سبعة بنود، تستهدف فى مجملها إقامة حياة ديمقراطية سليمة وفى القلب منها انتخابات رئاسية نزيهة، وأمكن لها بعد عدة أشهر الحصول على مليون توقيع على هذا البيان.

كانت كفاية فى مقدمة القوى الوطنية التى رحبت بعودة البرادعى، وأصدرت بيانًا فى اليوم السابق لتلك العودة تقول فيه : "نتطلع لإدارة حوار صريح مع البرادعى، لاستيضاح موقفه من قضايا وطنية واجتماعية جوهرية، تتصل بأولويات التغيير، وبيان مدى استعداده للتفاعل مع خطة كفاية لإنهاء النظام غير الشرعى القائم بأساليب المقاومة المدنية والعصيان السلمى، ودعوة أطراف المعارضة الجدية لمقاطعة السيناريو الرسمى ...."

أما عن رد الفعل الرسمى فقد عبر عنه **محمد السعدنى** فى الأهرام[1]، بمقال عنوانه "**مأزق رجل محترم**" يسخر فيه من الذين استقبلوه "وأن لا أحد يعرفه من سواد المواطنين الذين تلاحقهم مصاعب الحياة، وأن ليست له خبرة سياسية بمشاكل هؤلاء، وربما كان يتوقع بناءً على التقارير الإعلامية المغلوطة أن هؤلاء المئات من حركة كفاية، وغيرهم وشباب الفيس بوك سوف ينقلونه من مقعده فى الطائرة إلى مقعد الرئاسة، وأن هؤلاء يائسون من الفرصة التى سنحت بعد التعديلات الدستورية، وأن شباب الفيس بوك سوف يكتشف أن من دفعوه إلى ذلك أنهم "**كانوا فى حقيقة الأمر يبحثون عن أدوار لأنفسهم فى المرحلة المقبلة**"[2].

كانت عودة البرادعى مؤشرًا على أن العام 2010 سوف يكون عامًا حافلاً بحراك سياسى غير مسبوق، وفى 6 يونيو قتل الشاب **خالد محمد سعيد** بالإسكندرية، بعد أن ضرب ضربًا مبرحًا على أيدى اثنين من رجال الشرطة، ثم ظهرت صورته مشوهةً على صفحة أيمن نور، وانتقلت منها إلى صفحة البرادعى، ثم أنشأ مهندس شاب غير مسيس بعيد عن كفاية وعن 6 أبريل هو **وائل غنيم** صفحة "**كلنا خالد سعيد**". وحاولت السلطات – بما فيها الطب الشرعى – التغطية على واقعة قتله، مما شكل دعاوةً كبيرةً ضدها، وزاد منها زيارة البرادعى لأم الشهيد وتعزيته لها.

فى غضون شهر أغسطس بدأ النظام يستعد للانتخابات الجديدة لمجلس الشعب الممهدة للانتخابات الرئاسية فى العام التالى، وقادت الجمعية الوطنية للتغيير حملةً تهدد فيها بالعصيان

---

1 – 22 فبراير 2010.

2 – بعد عدة أشهر يسخر طارق حسن رئيس تحرير الأهرام المسائى، وعضو أمانة الإعلام، بالحزب الوطنى فى حديثه مع مجلة الشباب (أكتوبر 2010) من تهديد البرادعى بالنزول إلى الشارع فيقول "صحيح وهو ليه ميبنزلش الشارع !! مرة حركة كفاية قالوا : سنعمل مظاهرة فى شبرا، وفى نهايتها اكتشفوا أن لم يتبعهم مواطن واحد، واكتفى الناس على المقاهى بالفرجة عليهم، وهم جربوا النزول للشارع، ولكن أين هو النظام الذى اهتز".

المدنى لإجبار الحكومة على تقديم الضمانات المطلوبة لنزاهة العملية الانتخابية، وأنه فى حال تزويرها سيتم الإعلان عن مجلس شعب موازٍ[1]، **وسعى النظام فى الوقت نفسه إلى تجميل صورته، فاجتمع مبارك مع عدد من المثقفين كتابًا وفنانين فى يومين متتاليين، من أجل أن يحصل منهم على موافقة ضمنية على ما عقد عليه النية من تزوير للانتخابات.**

كانت هناك خشية من أن يتكرر سيناريو 2005، ولكن على نحو أكثر وقاحةً، ففى يوم 21 سبتمبر تظاهر نحوُ من ستمائة من نشطاء كفاية و6 أبريل فى الساحة المقابلة لقصر عابدين، وسط حصار أمنى مشدد، وارتدى بعضهم تى شيرتات عليها صورة الزعيم **أحمد عرابى**، كما رفعوا لافتات مكتوبًا عليها : "**عايزين معارضة حقيقية، الانتخابات الجاية مسرحية**" و "**عريضة من الشعب المصرى إلى حاكم مصر : لن نورث بعد اليوم**". كما نظمت الحركتان مع قوى ثورية أخرى وقفةً احتجاجيةً فى وسط البلد، وردد المتظاهرون "**يسقط يسقط التوريث**" و"**باطل باطل يا جمال**"[2]، وأعلنت كفاية عن عقد مؤتمر فى يوم 16 أكتوبر بمقر حزب العمل المجمد، تشارك فيه القوى التى قررت مقاطعة انتخابات مجلس الشعب وعديد من الشخصيات العامة، بينها فهمي هويدى وعلاء الأسوانى والسفير إبراهيم يسرى لتفعيل آليات العصيان المدنى، من أجل أن يستجيب النظام لمطالب التغيير[3]. وفى وقفة للمعارضة أمام جامعة القاهرة فى يوم 11 نوفمبر تحت شعار "كارت أحمر للنظام" ووسط حشود هائلة من قوات الأمن المركزى راحت تلك المعارضة تندد بالنظام وممارساته[4]، ثم دعت كفاية فى بيان لها صدر فى 23 نوفمبر إلى مقاطعة الانتخابات التى وصفتها بأنها "**مزورة سلفًا وأعدت نتائجها سلفًا**"، ووصفت مجلس الشعب المقبل بأنه "**برلمان التمديد والتوريث**" وخاطبت المواطن البسيط بأن قالت "**انجو من العنف والبلطجة يوم الانتخابات، واستمتع بيوم مع عائلتك فى بيتك بعيدًا عن المشاكل**"[5].

على أن المعارضة الرسمية والإخوان المسلمين كان لهم موقف مختلف، فقد التحقوا جميعًا بقطار الانتخابات، وكان الإخوان يتوقعون نتيجةً قريبةً مما حصلوا عليه فى العام 2005، أما التجمع فقد

---

1 – الأهرام 1 سبتمبر 2010.

2 – المصرى اليوم 22 سبتمبر 2010.

3 – الشروق 6 أكتوبر 2010.

4- www.elbamalnews.com/news.php?i=32517

5 – المصرى اليوم 24 نوفمبر 2010.

ترددت أنباء عن صفقة بينه وبين الوطني، وأعلن **البدري فرغلي** القيادي به وعدد آخر من أعضائه استقالاتهم "**بسبب إدارة الأمن للحزب**" ولأنه "**أصبح فرعًا من الحزب الوطني**"[1].

كان ما توقعته كفاية وغيرها من قوى المعارضة غير الرسمية صحيحًا، فكانت نتائج الجولة الأولى للانتخابات مخيبةً للآمال، فانسحبت المعارضة الرسمية – فيما عدا التجمع – من جولتها الثانية وفي وقفة لكفاية أمام نقابة الصحفيين في 30 نوفمبر، أعلن **عبد الحليم قنديل**: "**إن ما جرى في الانتخابات البرلمانية من تزوير وانتهاكات يأتي تأكيدًا لدعوة حركة كفاية بضرورة مقاطعتها، حتى لا تكسبها شرعيةً في ظل التزويرات والانتهاكات**" ووصف **عبد الجليل مصطفى المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير يوم الانتخابات "بيوم العار للنظام المصرى" وأنه "يوم مأتم الحرية"**[2].

كان موقف المعارضة غير الرسمية صحيحًا، فقبل ساعات قليلة من إجراء جولة الإعادة أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمًا تاريخيًا، تؤيد فيه أحكام القضاء الإداري الصادرة بوقف تنفيذ قرارات إعلان نتائج الجولة الأولى لمجلس الشعب بالنسبة لبعض الدوائر[3].

لكن حكمًا مثل هذا لم يكن ليردع نظام فاسد مستبد، إذ واصل التزوير ذاته في الجولة الثانية، الأمر الذى دفع **المستشار حسنى السلامونى**، نائب رئيس مجلس الدولة، لأن يرفع مذكرةً إلى رئيس هذا المجلس يوصى فيها "**بالاعتذار عن المشاركة في أي انتخابات عامة مستقبلاً**" بسبب إهدار النظام لما صدر من أحكام[4].

كانت انتخابات مجلس الشعب للعام 2010 هي الأسوأ في تاريخ مصر الحديث كله، إذ كانت النتيجة مفزعةً، فقد فاز الحزب الحاكم – وعبر التزوير – بنسبة 97 %. ومن عجب أن يصرح **مصطفى الفقي** القيادى في هذا الحزب، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والشئون العربية بمجلس الشورى في اجتماع له بوفد من أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي في 24 يناير

---

1 – المصرى اليوم 1 ديسمبر 2010، الشروق 1 ديسمبر 2010.

2 – المصرى اليوم 1 ديسمبر 2010، الشروق 1 ديسمبر 2010.

3 – المصرى اليوم 5 ديسمبر 2010.

4 – الشروق 18 ديسمبر 2012.

2011، يصرح بأن هذه الانتخابات "**شهدت بعض التجاوزات، وهو ما يحدث فى كل دول العالم**"[1] !!!

لم يمر التزوير بسلام، فعلى مدى الأيام التالية اندلعت التظاهرات ضد المجلس الجديد، وشاركت فيها كل فصائل المعارضة، وفى الذكرى السادسة لتظاهرتها الأولى فى 12 ديسمبر 2004 احتشد المئات من نشطاء كفاية وغيرهم من نشطاء المعارضة أمام نقابة المحامين ودار القضاء العالى. وسط حصار أمنى مكثف بعضه من الشرطة النسائية للسيطرة على المتظاهرات يهتفون ضد هذا المجلس وضد رئيس الدولة وحواشيه من أمثال **أحمد عز وفتحى سرور**، وكان من بين هتافاتهم: "كفاية والكرامة والإخوان عمل وغد وحشد كمان إحنا طريقنا للعصيان" وأعلن عبد الحليم قنديل المنسق العام لكفاية: "**إن هذا التجمع يمهد لانتهاء مرحلة التغيير بالانتخابات وبدء مرحلة جديدة هى مرحلة المقاومة المدنية والعصيان السلمى**" وقد انتهت تلك التظاهرة باعتقال العشرات من المتظاهرين[2].

بدأت الأحداث تتوالى بسرعة، ودعت الجمعية الوطنية للتغيير إلى تشكيل برلمان مواز وتم تشكيل هذا البرلمان بالفعل، وأعلن عن تأسيسه فى يوم الأحد 16 يناير 2011، وكما هى عادة المعارضة الرسمية التى درجت على أن تلتحق بقطار السلطة، فقد رفضت أن تلتحق بذلك القطار - قطار المعارضة - ولم تشارك فى ذلك البرلمان.

كانت ثالثة الأثافى هو استعداد النظام لخوض معركة الانتخابات الرئاسية المقررة فى سبتمبر، فأعلنت قوى المعارضة الرئيسة – رسميةً وغير رسمية – مقاطعتها، فيما تفرّد حزب التجمع بموقف مختلف إذ قرر على لسان رئيسه **رفعت السعيد** بأن "**قرار مقاطعة الانتخابات الرئاسية أو المشاركة فيها ما يزال قيد الدراسة**" !!! [3].

---

1 – الشروق 26 يناير 2011.

2 – الأهرام 13 ديسمبر 2010، الشروق 13 ديسمبر 2010، المصرى اليوم 13 ديسمبر 2010.

3 – المصرى اليوم 21 يناير 2011.

طلع البدر علينا

كان العام 2010 حافلاً بالأحداث، فقد تصاعد الحراك الشعبى إلى درجة غير مسبوقه، وكان النظام – وقد استبدت به العزة بالإثم – ما يزال على العهد به دائمًا يسير على الدرب ذاته، دون أن تصل إليه أصداء مقولة **حنّة أرنت** بأن الطاغية يتوهم أن كل شيء على ما يرام فى الأدبيات الشرطية المصرية "كل شيء تحت السيطرة" حتى الساعة الأخيرة[1].

بدأ القلق يساور العديد من القوى الوطنية من إمكانية حدوث شيء ما، بل وصلت الحال عند بعضهم فى بدايات العام 2011 إلى حال من اليأس شديدة، والحق إن هذه الحال تعود إلى العام 2007، حين أجريت تعديلات دستورية؛ وهى تعديلات عجيبة، كان من شأنها أن تجعل الرئاسة القادمة على مقاس جمال مبارك، مثلما كانت سابقتها فى العام 2005 على مقاس حسنى مبارك، وسمعت عبد الحليم قنديل (الذى دائمًا ما كانت نبرته عاليةً فى كتاباته، بحيث قد يخيل إلى قارئه بأن الثورة سوف تقوم غدًا) سمعت منه فى أحد اجتماعات كفاية قبل الثورة بعدة أشهر يقول : "**إن الأمل ليس فى جيلنا (يقصد جيله) وجيلى إنما فى جيل شباب 6 أبريل**".

لم تكن المشاركة الشعبية فى أحيان كثيرة على المستوى المطلوب، فكنا نقف ساعات وساعات والجماهير تمر بنا، دون أن تكترث لنا، وفى إحدى الوقفات الاحتجاجية أمام جامعة القاهرة سألنى مراسل لصحيفة أجنبية عن قلة عدد المتظاهرين، وعدم اهتمام المارة بنا، وحاولت التخلص من الإجابة بأن رددت عليه بأن هذا الشعب وعلى مدى سنوات طويلة تعرض لقمع وإقصاء، دفعا به إلى هذه السلبية. وقد عبر **محمد السيد سعيد** – رحمه الله – عن ذلك بقوله : "**إنهم يريدون الديمقراطية، لكنهم لن يقاتلوا من أجلها**".

فى اجتماع عقدته "**الجبهة العربية المشاركة للمقاومة الفلسطينية**" بنقابة الصحفيين فى

---

1 – عادةً ما تكون مقدمات الثورة وأسبابها كامنةً، لكنها تقوم فجأةً، وعلى نحو يكون من الصعب معه التنبؤ بساعة قيامها، مهما كانت الإمكانات. فالثورة الفرنسية وهي أم ثورات العصر الحديث بدأت يوم 14 يوليو 1789 حين توجهت جموع الغاضبين الجوعى (بالتعبير الفرنسى عديمى السراويل، Sans Culotte) إلى حصن الباستيل (الذي توقف عن أن يكون سجنًا منذ سنوات بعيدة، لكنه كان يرمز إلى الطغيان) لتهدمه، وذلك بعد أن صاحت امرأة يجهل التاريخ اسمها a la Bastille أي "إلى الباستيل".

يوم الخامس عشر من يناير 2011، تقدم الناشط السياسى المهندس **محمد سيف الدولة**[1] بورقة يقترح فيها "**جبهة للاستقلال الوطنى**"[2]، ويذهب إلى أن النظام "**انتصر انتصارًا حاسمًا على كافة القوى الوطنية المعارضة فى كل المعارك التى خاضها ... وهو ما يفرض على القوى الوطنية المهزومة والمعتدى عليها أن توحّد صفوفها، لعلها تنجح بعد الوحدة فيما فشلت فيه قبلها**"

دهمتنى نبرة اليأس الواضحة فى حديثه والتى ترتسم على صفحات وجهة، وبرغم من صحة ما قاله على نحو أو آخر إلا أننى رددت عليه قائلاً : "**إن هذا الانتصار ليس حاسمًا والمعركة سجال**".

بدأ العام 2011 بدايةً، درامية مؤسيةً، فقد تم تفجير "**كنيسة القديسين**" بالإسكندرية، وكان حادثةً فظيعةً، أسفرت عن مصرع مائة من اخواننا المسيحيين وواحد مسلم كانوا يحتفلون بقدم العام الجديد وجرح المئات. وكما هى عادته فقد أدان النظام الحاكم تلك الحادثة، وحاول أن يلحق التهمة بشاب من السلفيين، وكانت النتيجة أن قتل ذلك الشاب السلفى واسمه سيد بلال يوم 6 يناير، بعد أن عذب تعذيبًا شديدًا، حتى يعترف بكونه مسئولاً عن ذلك التفجير، وبرغم من كل شيء فلم يتم التوصل – رسميًا – حتى أيامنا هذه إلى حقيقة تلك الجريمة البشعة وفاعلها أو فاعليها مما يترجح معه وربما يؤكد ضلوع النظام نفسه فيها، خصوصًا وأنه اهتبلها فرصةً لاعتقال المزيد من الناشطين السياسيين وبالذات الإسلاميين واستخدام العنف ضدهم[3].

كان النظام يستهدف – وكما كان العهد به دائمًا – شغل الشعب عن مشكلاته الحقيقية والابتعاد بالأقباط عن المشاركة السياسية، وجعلهم يتقوقعون داخل كنيستهم، وتختزل هذه المشاركة فى شخص البابا، باعتباره ممثلاً لهم.

تتتابع الأحداث، ولم تكد تمضى أيام حتى وقعت حادثة إرهابية أخرى ضد أهلنا الأقباط بنجع حمادى، وما كاد يتوجه بعض الشباب – من كفاية و6 أبريل خاصةً – لتقديم واجب العزاء لهم، حتى جرى اعتقالهم[4].

على أن الحدث الأهم هو نجاح الثورة فى تونس، وكانت هذه الثورة قد بدأت يوم السابع عشر من ديسمبر من العام السابق، حين أقدم الشاب الجامعى العاطل **محمد البوعزيزى** على إشعال النار فى نفسه، بسبب إهانة وجهت إليه من شرطية، صادرت بضاعته الهزيلة، وصفعته على وجهه،

---

1 – هو ابن الناشط السياسى والمثقف الوطنى الكبير الدكتور عصمت سيف الدولة – رحمه الله –

2 – نشر العام الماضى (2013) مع ورقات أخرى بعنوان "معضلة الجبهة الوطنية فى الوطن العربى" بتحرير الصديق والمناضل الفلسطيني المعروف عبد القادر ياسين.

3 – أسامة الغزالى حرب : الطريق إلى 25 يناير، الأهرام 18 يناير 2012.

4 – السابق الأهرام 25 يناير 2012.

وكانت النهاية فى يوم 14 من يناير 2011، حين أُعلن عن هرب حاكم البلاد الطاغية زين العابدين بن علي[1].

تفاعلت كفاية مع ما كان يجرى من أحداث داخل مصر وخارجها، فبعد حادثة كنيسة القديسين، كان هناك اجتماع لها، انتهى مبكرًا، عندما علمنا بتجمع الأقباط المحتجين عند دوران شبرا، فهُرع عدد منا، كان من بينهم المنسق العام عبد الحليم قنديل ويحى القزاز ومحمد شرف وكريمة الحفناوى وشاهندة مقلد وكاتب هذه السطور، لمشاركة الأقباط وقفتهم واحتجاجهم، وعندما تلفظ أحدهم أمام شاهندة مقلد بعبارات، جعلت هذه السيدة العجوز الطيبة تبكى، قلت لهذا الشاب **"إن هذه السيدة مسلمة، كما إننى مسلم، فضلاً عن إن لها سجلاً نضاليًا طويلاً** .. صمت الشاب، وبدا فى عينيه كأنه يعتذر عما بدر منه.

عندما وصلنا الخبر السعيد بظفر الثورة فى تونس، وكنا فى اجتماع آخر لكفاية، توجه بعضنا إلى السفارة التونسية، لنهنئ الشعب التونسى برحيل بن علي، وعند هذه السفارة تجمع العشرات من الشباب الذين ينتمون إلى كفاية وحزب الغد وحزب العمل، رافعين أعلام تونس ومصر، وقال **عبد الحليم قنديل :"إن الدرس التونسى للمعارضة المصرية؛ هو إن المعارضة لها تعريف وحيد هو النزول إلى الشارع"**، ودعا القوى السياسية للمشاركة فى وقفة احتجاجية فى اليوم التالى أمام نقابة الصحفيين، لتحية الشعب التونسى[2].

على أن الأهم من حدث البوعزيزى ونظرائه المصريين، بل من الثورة التونسية ذاتها هو التبعات الناجمة عن سقوط نظام بن علي وهربه. فحاول النظام ورجاله التهوين منها، فيصف أحمد أبو الغيط وزير خارجيته، ما يزعمه البعض من انتقال عدوى تونس إلى مصر بأنه "كلام فارغ"[3]، وكتب **عبد المنعم سعيد** فى الأهرام مقالاً بعنوان **"ثم ماذا بعد"**[4]، يستبعد فيه السيناريو التونسى ويسخر من **"الثورة الشعبية المكبوتة التى سيطول انتظارها"**. أما على مستوى الحزب الوطنى

1 — كان إقدام البوعزيزى على إشعال النار فى نفسه مثالاً يحتذى لآخرين مثله فى مصر، فحدثت محاولات أولاها فى يوم 7 يناير 2011 أمام مجلس الشعب، وبدا النظام مذعوراً من تكرار مثل تلك الظاهرة، فراح سدنته يبدون تعاطفهم مع هؤلاء حتى أن صفوت الشريف زار أحدهم فى مشفاه، وظهرت صورته معه فى صحف النظام وهو يطمئن على حالته، وبدا وكأنه يستجديه حتى لا يموت، وراح آخرون يروّجون لأسباب أخرى غير حقيقية كالمرض العقلى. أسامة الغزالى حرب نفسه 18 يناير 2012. وربما يتذكر بعض من هم فى سنى ما قيل بشأن الجندى المصرى سليمان خاطر الذى قتل عددًا من الإسرائيليين في العام 1985 لاجترائهم على تخطى الحدود المصرية، فحوكم وعوقب بالسجن، وذبح فى سجنه على أيدى إسرائيليين إدعوا أنهم صحفيون، وتسترت الدولة المصرية على ذبحه وادعت أنه انتحر، وفى هذا السياق اتهمه بعض رجال النظام وبينهم **عبد العظيم رمضان** بالجنون.

2 — الشروق 15 يناير 2011.

3 — المصرى اليوم 23 يناير 2011.

4 — الأهرام 22 يناير 2011.

نفسه، فقد عبر عنه **علي الدين هلال** بمقال عنوانه "**تونس ونظرية الأوانى المستطرقة فى السياسة العربية**"[1]، مستبعدًا مثل تلك الثورة، كما أكد **محمد هيبة**[2]، أمين شباب الحزب أن مصر "بعيدة تمامًا عن انتقال الاضطرابات إليها". **أما مصطفى الفقى**[3]، الذى كان يوصف أحيانًا "**بالمفكر القومى**" فيرد على سؤال لنظرائه الأمريكيين الذين كان مجتمعًا معهم مساء يوم 24 يناير قائلاً :"**إن مصر وتونس مختلفتان، ونرحب بما يحدث فى تونس، لكنه لا يمكن أن نقول إن بن علي مثل مبارك**".

هناك من رجال النظام من حاول أن يمسك العصا من المنتصف، فيصرح **مكرم محمد أحمد** فى "**ورشة عمل**" نظمتها جريدة الأهرام فى يوم 22 يناير[4] "**بأن النظام التونسى قيد حريات التعبير، ولم يكن أحد يستطيع انتقاد قرارات الرئيس أو الرموز مؤكدًا أن التغيير فى مصر قادم لا محالة، لأن فكرة السلطة التنفيذية بصفتها السلطة المهيمنة، بدأت تضعف فى ظل ارتفاع حرية التعبير بما يمثل نقطةً فارقةً، كونها من دول العالم الثالث، وأكد مكرم صعوبة التنبؤ بالخريطة السياسية على مستوى الشرق الأوسط واعتبرها نوعًا من المغامرة**".

حين ننتقل إلى أحزاب المعارضة "الرسمية" الرئيسة نجد حزب الوفد يصرح على لسان **علي السلمى** رئيس حكومة الظل فيه فيقول : "**إن ما حدث جرس إنذار لكل النظم التى لديها مشكلات مع شعوبها**، مشيرًا إلى وجود الكثير من أوجه التشابه بين الحالة التونسية والحالة المصرية"[5].

أما الحزب الناصرى، فيقول نائب رئيسه **سامح عاشور** "**إن مبارك له شرعية لكن الحزب الوطنى أسوأ مائة مرة من الحزب الحاكم فى تونس**"، لكنه فى الوقت نفسه يتهرب من الإجابة عن سؤال حول تكرار سيناريو تونس فى مصر[6].

عندما نصل إلى حزب التجمع فإنه يستبعد السيناريو التونسى بدوره، ويضيف رئيسه رفعت السعيد قائلاً :"**إيه اللي جاب ده لده**" وينفى وجود أى تشابه بين الأوضاع فى البلدين[7].

أما عن كفاية فيستبعد منسقها العام الأول والقيادى فى الجبهة الوطنية للتغيير جورج إسحق ذلك

---

1 – الأهرام 22 يناير 2011.

2 – الشروق 16 يناير 2011.

3 – الشروق 26 يناير 2011.

4 – الأهرام 23 يناير 2011.

5 – الشروق 16 يناير 2011.

6 – المصرى اليوم 23 يناير 2011.

7 – الشروق 16 يناير 2011 . الشروق 19 يناير 2011.

السيناريو بسبب ارتفاع نسبة الأمية وضعف الحركة النقابية[1]، في حين ينوّه **محمد الأشقر** المنسق العام السادس لكفاية إلى أن ما حدث في تونس يمكن أن يؤسس عملاً احتجاجيًا يتشابه معها، لكن لن تحدث ثورة مماثلة في مصر[2].

شاركت الولايات المتحدة هؤلاء جميعهم في منطق الاستبعاد وعبر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية عن ذلك بقوله: "أشك في أن تكون لأحداث تونس مفعول كرة الثلج، ولن تمتد إلى دول أخرى في المنطقة" وتنوّه مجلة تايم إلى "أن بمصر نوعًا من الاستسلام السياسي حول فعالية الاحتجاجات"[3].

في بدايات العام بدأت تظهر على صفحات الفيس بوك دعوات للتظاهر يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير وتحويله إلى "***يوم للغضب العام***" والحقيقة إنه لم يكن يجول بخاطر أحد أن يتحول هذا اليوم من مجرد تظاهرات إلى ثورة أطاحت بنظام أناخ بظله الثقيل على المشهد السياسي في مصر على مدىً يصل إلى ثلاثين سنة (بل أربعين إذا نحن أدخلنا فيها، بل من الواجب أن ندخل فيها حقبة السادات).

يذهب ***وائل غنيم***[4] إلى أن هذه الدعوة تعود إلى زميله عبد الرحمن منصور الذى اقترح عليه في أواخر ديسمبر من العام السابق أنه وبما أن الشرطة تحتفل بعيدها في هذا اليوم[5]، فربما علينا أن نقوم بشيء ما. وكان السؤال :"***ماذا نفعل ؟؟ مظاهرة أم وقفة احتجاجية أم شيئًا مختلفًا ؟ لم نصل وقتها لاقتراح محدد؟***"

على أية حال فقد اصطخب الفيس بوك وعلى مدى الأيام التالية بتلك الدعوة، وكان القائمون عليها شباب لا تجمعهم آصرة معظمهم غير مسيس وربما مرفَّه[6]، وأقلهم مسيس لكنه والحق يقال وبرغم كل شيء فإنه كان لشباب 6 أبريل النصيب الأوفر في هذا الصخب.

---

1 — الشروق 19 يناير ومقابلة خاصة.

2 — الشروق 21 يناير 2011 ، ومقابلة خاصة.

3 — المصرى اليوم 23 يناير 2011.

4 — الثورة 2.0 إذا الشعب يومًا أراد الحياة. القاهرة : دار الشروق 2012 ص 146.

5 — في يوم 25 يناير 1952 حاصرت قوات الاحتلال البريطاني مبني محافظة القناة بمدينة الإسماعيلية وطلبت من "بلوكات النظام" الموجودة بداخلها الاستسلام، لكنهم رفضوا، ودارت معركة غير متكافئة، انتهت باستشهاد بعضهم وأسر البعض الآخر، وفي اليوم التالي اشتعلت التظاهرات بمدينة القاهرة مما أفضي إلى الحريق الشهير.

6 — يقول عمرو سلامة الفنان الشاب إنه عندما ضرب ضربًا مبرحًا عصر الثلاثاء 25 يناير خاطب العساكر قائلاً : "أنا هنا عشانكم، إنتم عارفين إنتم بتضربوني ليه ؟ أنا معايا موبايل ومعايا فلوس ومعايا عربية، ومستريح، أنا هنا عشانكو ... إنتم عشان تلاقوا تأكلون وتأكلوا عيالكم" فتوقفوا عن ضربه بل إن أحدهم أتى له بكرسي، وقال له : "أستاذ هتعرف تمشي؟" بعد لحظة صمت قلت "هحاول" قال : "طب إجرى بسرعة قبل ما الضابط يرجع لأنه لو رجع هيموتك" وائل غنيم : السابق ص 204.

كان أبرز من دعا إلى تلك الغضبة مهندس شاب غير مسيس فى أوائل ثلاثينياته أسمه **وائل غنيم**، وشاركه فيها وروَّج لها شباب آخرون، بينهم عبد الرحمن منصور وأحمد ماهر ومحمد عادل وناصر أبو طاحون وخالد تليمة ومحمد عبد الكريم طه وزياد العليمى ومصطفى النجار وعمرو صلاح ومحمد سامى وسالى توما وإسراء عبد الفتاح وأسماء محفوظ [1].

تحت عنوان "لماذا 25 يناير؟" كتب **مصطفى النجار** على صفحته مخاطباً الرئيس يقول "يبدو أن رسالة شعب تونس الشقيق لم تصل إلى نظامكم الرشيد، فمازال رموز النظام يخرجون علينا كل يوم، ويقولون نحن نختلف عن تونس، وما حدث فى تونس لا يمكن أن يحدث فى مصر، ونحن بالطبع نختلف عن تونس، فما وصلنا إليه من تدهور وتراجع فى جميع المجالات لم تصل إليه أى دولة فى العالم بفضل جهود نظامكم العشوائى القائم على الفساد الممنهج. لماذا تعتقدون أن المصريين لا يثورون ؟ لماذا تعتمدون وتثقون فى قوة جهازكم القمعى فى إسكات الملايين. باستطاعتكم أن تختاروا شكل النهاية كما تريدون. تستطيعون أن تنقذوا ما يمكن إنقاذه بالتخلى طواعيةً عن حكم استمر لثلاثة عقود كاملة، لم تحدث فيها أى انتخابات نزيهة. تستطيعون ترك الشعب يختار حياته ومستقبله ورؤساءه كما يريد. كما تستطيعون أن تعاندوا أكثر وأكثر، وتتخيلوا أن إحكام السيطرة القمعية على الشعب سيؤمّن لكم مزيدًا من الوقت للاستمرار، ولكن بلا شك أؤكد لسيادتكم أنه سيكون الرهان الخاطئ الذى ستندمون عليه ما تبقي من حياتكم ..."

يستذكر **وائل غنيم**[2] ما كتبه محمد علي فى كتابه "الطريق إلى قصر العروبة" من أنه لو تجمع مائة ألف فى ميدان التحرير سينالون ما يريدون وهو عين ما كتبه عبد الحليم قنديل فى أعداد سابقة من "الكرامة" و"صوت الأمة" فكتب وائل على صفحته "ليكن 25 من يناير شعلة التغيير فى بلادنا"، ثم بناءً على اقتراح من عبد الرحمن منصور تم تعديل العنوان إلى "25 **يناير ... ثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة**[3] .. إذن فقد ظهر تعبير "**ثورة**" لأول مرة على صفحات الفيس بوك.

بعد سقوط بن علي فى 14 يناير كتب وائل يجس نبض أعضاء صفحته يقول[4] : "**النهاردة يوم 14 .... يوم 25 يناير هو عيد الشرطة يوم إجازة رسمية، لو نزلنا 100 ألف واحد فى القاهرة محدش هيقف قصادنا ... يا ترى نقدر ..**"

---

1 – اختصت جريدة التحرير هؤلاء الشباب وغيرهم بملحق لعددها الصادر فى 25 يناير 2012 عنوانه 25 شابًا فى 25 يناير حركوا – غيرو – ثاروا .

2 – الثورة 2.0 ص ص 161 – 162.

3 – نفسه ص 162.

4 – نفسه ص 159.

كاد الموعد أن يتقدم ففى يوم 21 يناير أعلن عن وفاة أحد المصريين ممن أشعلوا النار فى أنفسهم، وظهرت دعوات للنزول، لكنه لم يلبث أن تم العدول عنها[1].

تداعت الأحداث ولم يلبث أن وصل عدد المنضمين إلى صفحة "يوم الغضب" إلى 375 ألفًا[2].

وفى يوم 22 يناير كانت 6 أبريل قد وزعت عشرين ألف منشور، تدعو فيها إلى المشاركة تحت شعار "**أنا نازل يوم 25 يناير أجيب حقى**"، وردت الأجهزة الأمنية بأن أعلنت أنها ستتعامل مع تلك الدعوة بمنتهى الحزم[3]، فما كان من الحركة إلا أن نظمت فى اليوم التالى "**ورشة عمل**" لخمسين ناشطًا من المرشحين لقيادة التظاهرات، لتوعيتهم بكيفية التحرك ومواجهة قوات الأمن، وإعلامهم فى حال القبض عليهم بحقوقهم القانونية التى من واجبهم التمسك بها[4].

فى يوم 24 يناير ظهرت على شبكة المعلومات مئات الصور لشباب قرروا النزول، كما تم التأكيد على شعارات موحدة، تبتعد عن الترويج لأية أحزاب أو تيارات، وعبر اليوتيوب وفى اليوم نفسه تم عرض مقاطع فيديو لدروس مستفادة من الثورة التونسية، يعود الفضل فى إعداد معظمها إلى محمد عادل من نشطاء كفاية[5]، وتختص بكيفية التعامل مع القنابل المسيلة للدموع، ومنها الاستعانة بالخل والبصل والمياه الغازية، كما تتضمن ارتداء كمامات واقية وحماية الجسم بدروع من الكرتون[6]. وكانت **أسماء محفوظ** قد بثت بدورها يوم 18 يناير مقطع فيديو نشرته على الشبكة تقول فيه "**أنا بنت ومش خايفة وهانزل يوم 25**".

نتساءل ماذا كان موقف النظام من هذا كله ؟

وفقًا لرواية **صلاح منتصر**[7]، وكان قريبًا من هذا النظام كانت المخابرات العامة التى يرأسها اللواء عمر محمد سليمان تتوقع بعد أحداث تونس قيام تظاهرات فى المدن الرئيسة، لن يزيد عددها فى كل منها عن ثلاثين ألفًا، وأنها سوف تكون سلمية، ثم تنصرف فى نهاية اليوم، بعد أن تكون قد أعلنت مطالبها التى تنحصر فى إنهاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ومحاربة الفساد، وإقالة الحكومة. وبعد أن تم إبلاغ مبارك بهذه المعلومات فى يوم الأربعاء 19 يناير، طلب منه

---

1 — الثورة 2.0 ص 180.

2 — نفسه ص 178.

3 — المصرى اليوم 23 يناير 2011.

4 — المصرى اليوم 24 يناير 2011.

5 — كان منتميًا إلى الإخوان المسلمين ثم انفصل عنهم وانضم إلى كفاية ثم 6 أبريل وسجن عدة أشهر لدخوله غزة متضامنًا مع أهلها ضد الحصار الإسرائيلي عليها.

6 — راجع فى هذا الشأن ملحق جريدة التحرير المشار إليه أعلاه.

7 — صلاح منتصر الصعود والسقوط. ص ص 17 — 18.

أن يتم بحث هذا الموضوع فى اجتماع، تم عقده فى اليوم التالى برئاسة أحمد نظيف رئيس الوزراء حضره معه – أى مع عمر سليمان - كل من المشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع وحبيب العادلى وزير الداخلية وأنس الفقى وزير الإعلام وطارق كامل وزير الاتصالات، وأكد العادلى أنه سيقوم كما جرت العادة فى مثل تلك التظاهرات بتأمينها(كذا)كما أكد أن الإخوان لن يشاركوا، أما فى حال مشاركتهم فإنه "**سيتم إجهاض هذه المشاركة بالقبض على عدد من عناصرهم**".

فى الوقت نفسه، فقد رد الحزب الوطنى وشبابه على صفحات مضادة، أطلقت شعار "**لا لثورة 25 يناير.. لا لتخريب مصر**"[1]، ودعت حملة "**مبارك أمان لمصر**" على الفيس بوك إلى اعتبار يوم 25 يناير هو يوم إعلان التأييد للرئيس بإعداد "بوسترات" تعرب عن هذا التأييد، والارتفاع بأعدادها فى الشوارع والميادين الكبرى لتصل إلى سبعين ألفًا، ورفع شعار "**يوم الوفاء للقائد والزعيم، كلنا معك بقلوبنا**"[2] ثم أعلنت "**اللجنة الإلكترونية**" بالحزب الوطني أن من سينزلون يوم 25 هم مجموعة من البلطجية والمخربين[3].

ماذا كانت ردود الأفعال خارج النخبة الحاكمة ..؟؟؟

حين نتأمل موقف المؤسسة الإسلامية الرئيسة، وهى الأزهر الشريف، نجدها لا تتخذ موقفًا محددًا، فلم يصدر عن المنتسبين إليها شيء واضح، واكتفت بالصمت، أما المؤسسات الإسلامية غير الرسمية فكان السلفيون يدعون إلى اجتناب ما يمكن أن يترتب على تلك الهبة من عنف، فى حين أعلنت الكنائس المسيحية الثلاث بصراحةً عن رفضها المشاركة، وأعلن **الأنبا مرقس** رئيس لجنة الإعلام "**بالمجمع المقدس**" "هذه المظاهرات لا نعرف هدفها، ولا نعرف تفاصيلها ومن يقف وراءها"[4].

ما يهمنا – وعلى نحو محدد – هو موقف المعارضة الرسمية وموقف المعارضة الشعبية.

اعترض حزب التجمع صراحةً على اختيار هذا اليوم الذى هو مناسبة وطنية، **وذهب رئيسه رفعت السعيد (الذى كان هناك اتجاه قوى فى حزبه لسحب الثقة منه) إلى ضرورة الحصول على إذن من الداخلية، مع أن يعلم جيدًا استحالة الحصول على مثل هذا الإذن، ثم هو يمضى إلى أبعد من ذلك فيبعث بتهنئة إلى الداخلية فى يوم عيدها**[5].

---

1 – المصرى اليوم 21 يناير 2011

2 – الشروق 22 يناير 2011 ، المصرى اليوم 25 يناير 2011.

3 – وائل غنيم . السابق ص 179.

4 – المصرى اليوم 24 يناير 2011.

5 – المصرى اليوم 21 يناير 2011، سعد القرش : الثورة الآن. القاهرة خان للنشر والتوزيع. ص75.

أما عن حزب الوفد، فلم يعلن عن نيته فى تلك المشاركة، وإن وافق رئيسه السيد البدوى شحاته على مشاركة شبابه بصفاتهم الشخصية، وكذا كانت حال الحزب الناصرى[1].

الأهم من هؤلاء جميعًا هم **الإخوان المسلمون** أكبر قوة شعبية معارضة، فقد أعلنوا أنهم لن يشاركوا فى تلك التظاهرات "***احترامًا للمناسبة الوطنية التى ينبغى علينا أن نحتفل بها***"، وفيما بعد يستذكر **عبد المنعم *أبو الفتوح*** تلك الأحداث، فيقول : "يوم 25 يناير الجماعة أعلنت أنها لن تشارك، وأعلن قرارها عصام العريان بدعوى أن هذا اليوم احتفال للشرطة، ولكنهم قالوا : إنهم سيتركون الحرية لمن أراد أن يشارك"[2]. وفى أحد الاجتماعات السابقة لهذا اليوم حضره أقطاب المعارضة اعترض ***محمد البلتاجى*** على بيان أعده عبد الحليم قنديل، ووردت به عبارة "الإنهاء السلمى لحكم مبارك وعائلته" وقال، "***إن الإخوان المسلمين لن يوافقوا أبدًا على المشاركة فى بيان يرد فيه اسم مبارك والدعوة لخلعه***" وأضاف : "***نريد الاقتصار على المطالبة بحل مجلسى الشعب والشورى فى مظاهرات*** 25 ***يناير***". وفى يوم الأحد 23 يناير أعلن المرشد العام محمد بديع فى بيان له بأن الأمن استدعى مسئولى الجماعة بالمحافظات، وهددهم بالاعتقال فى حال النزول إلى الشارع[3].

برغم من هذا كله – وكما شاهدنا فيما بعد – فقد شارك العديد من شباب التجمع والوفد والناصرى والإخوان المسلمين، شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من الشباب.

فى يوم الجمعة الحادي والعشرين من يناير أعلنت الحملة الشعبية لدعم البرادعى فى بيان لها بأن يكون الشعار الأساسى فى يوم الغضب هو "***عيش حرية كرامة إنسانية***"، وهو الشعار ذاته الذى اعتمده شباب 6 أبريل، وأضافوا شعارات أخرى مثل "**عايز أعيش**"[4]، وفى يوم السبت الثانى والعشرين من يناير، أصدرت مجموعة من القوى السياسية بينها الجمعية الوطنية للتغيير وكفاية بيانًا تدعو فيه إلى التظاهر فى الموعد المقرر[5]، وعبر عبد الحليم قنديل عن موقف كفاية بوضوح حين طالب بالتخلى عن سلالم نقابة الصحفيين والعمل فى الشارع وقال "أتمنى أن يصل عدد المتظاهرين

---

1 – الشروق 21 يناير 2011، 23 يناير 2011، 25 يناير 2011.

2 – سعد القرش. السابق. ص 76.

3 – سعد القرش : السابق ص 77 . جورج إسحق : مقابلة خاصة، عبد الحليم قنديل : مقابلة خاصة وانظر أيضًا المصرى اليوم 21 يناير 2011، 24 يناير 2011.

4 – الشروق 22 يناير 2011، المصرى اليوم 22 يناير 2011. وأنظر أيضًا وائل غنيم : مرجع سابق. ص 193.

5 – الشروق 23 يناير.

إلى عشرة آلاف ويستمروا لمدة أسبوع واحد فى القاهرة لتغيير النظام"[1].

إذن كان هناك إجماع عند القوى الوطنية كافة بأن يكون يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير هو "**يوم الغضب**" لكنه لم يكن قد تم الاتفاق على أماكن التجمعات بعد، واستغرق النقاش حولها عدة أيام إلى أن استقرت الحال في اجتماع عقدته الجمعية الوطنية للتغيير[2] بمقر حزب الجبهة الديمقراطية في يوم الأحد الثالث والعشرين من يناير، وبعد التفاهم مع شباب 6 أبريل وشباب من أجل العدالة والحرية المنبثق عن الجمعية (ومنسقه محمد عواد) على تحديد خمس نقاط للتجمع بالقاهرة الكبرى؛ هى شارع جامعة الدول العربية ودوران شبرا ودوران المطرية وأمام جامعة القاهرة وأمام دار القضاء العالى، حيث يقف بعض قيادات الجمعية الوطنية للتغيير وقيادات كفاية ومن شاء من قيادات الإخوان المسلمين، وكان يقدر أن يشارك فى هذه التظاهرات أعداد تصل إلى المائة ألف (بينهم عدد من قياديي الجمعية الوطنية الشباب مثل وائل نوارة ومحمد عواد)، أما فى المحافظات، فكانت تقدر أعداد المتظاهرين بعشرات الآلاف وأفاد العالم الجليل **محمد غنيم** – رائد جراحة الكلى وعضو كفاية والجمعية الوطنية للتغيير - بأنه سيحشد فى مدينة المنصورة عشرين ألفًا، فى حين أفاد منسق الجمعية الوطنية بالإسكندرية بأنه سيحشد خمسين ألفًا، وتم الاتفاق على توحيد الهتافات، وتجنب الاستفزازية منها، والتركيز على هتافات "**سلمية .. سلمية**" وعدم رفع شعارات لأية جماعة سياسية أو حزب ورفع أعلام مصر فقط[3].

صباح اليوم الموعود الثلاثاء 25 يناير تغير مكان جامعة القاهرة ليصبح أمام دار الحكمة بشارع قصر العيني، بينما تحدد مكان التظاهر فى الإسكندرية بميدان محطة مصر وميدان المنشية[4].

---

1 – المصرى اليوم 21 يناير 2011.

2 – كانت الجمعية قد عقدت اجتماعًا بمقر حزب الغد في يوم 12 يناير للإعداد ليوم 25 يناير. عبد الجليل مصطفى : حديث خاص.

3 – أنظر الرواية المفصلة لذلك الاجتماع فى السيد الغضبان. الوفد 19 يناير 2012 وائل غنيم: السابق ص ص 171 – 175 – 176 – 181 – 183 – 191 – 192 والمصرى اليوم 24 يناير 2011 .

4 – عبد الرحمن يوسف : يوميات ثورة الصبار. القاهرة. دار الشروق 2012 ص 26، وائل غنيم: السابق. ص 201.

الفجر الصادق

الثلاثاء .. الخامس والعشرين من يناير 2011

بعد منتصف النهار بيسير .. وقوفًا أمام **دار القضاء العالى** ..

كنا نحوًا من مائتين، يحيط بنا ما يفوق عددنا من جنود الأمن المركزى وضباطه ..

رفعنا لافتاتنا .. ردَّدنا هتافاتنا

تمضى ساعتان .. بل ثلاث ساعات

راودنى هاجس بأن تلك الوقفة، مصيرها مصير وقفات أخرى غيرها، عشرات الوقفات غيرها.

أحسست بالتعب، أنا الذى وهن العظم منى ..

انتحيت جانبًا ...

عَرجت على مقهىً قريب .. دعوت **عبد العظيم المغربى** إلى قدح من القهوة، تحادثنا نحوًا من نصف الساعة .. سألته أين الإخوان !!؟؟ أشار إلى حيث يقف محمد البلتاجي ومحمد جمال حشمت.

ودَّعته ..

انصرفت إلى دارى ..

قبعت بها يومين، أتابع الفضائيات.

الجمعة الثامن والعشرين من يناير 2011 .

نهضت من نومى كما هى عادتى متأخرًا .. غادرت دارى، اتخذت طريقى إلى ميدان التحرير.

لم يتوقف المترو فى محطته .. نزلت المحطة التالية

التقيت بصديق صحافى ...

على مقربة من الميدان، كانت هناك حشود هائلة، لم أشاهد مثلها من قبل .. حشود أشبه بالحشر.

تذكرت ما طالعته فى سنوات الصبا، فى "**عودة الروح**" عن **عودة الروح**.

كانت مصر على موعد مع القدر.

ملحقات

من هتافات كفاية

يادى الظل ويادى العار .. هددونا بضرب النار
أهلا أهلا بالرصاص .. إحنا فتحنا صدورنا خلاص
يا سوزان قولى للبيه .. ربع قرن كفاية عليه
شيلوا مبارك وحطوا خروف .. يمكن يحكم بالمعروف
يا مبارك يا خسيس .. دم المصرى مش رخيص
غلوا السكر غلوا الزيت .. بكرة نبيع عفش البيت
مشوارنا لسه فى أوله ومادام بدأنا نكمله
قالوا اطمن قلت إزاى وأمن الدولة رايح جاى
هما بيكلوا حمام وفراخ .. وإحنا الفول دوخنا وداخ
هما بيلبسوا آخر موضة وإحنا عايشين العشرة فى أوضة
يا جمال قول لأبوك كل الشعب بيكرهوك
علىّ وعلىّ وعلىّ الصوت اللى هيهتف مش هيموت
يا حرية فينك فينك حسنى مبارك بينا وبينك
يا حرية فينك فينك أمن الدولة بينا وبينك
المصرى اللى على حق يقول للتوريث لأ
يادى العار يادى العار .. مصر تشارك فى الحصار
يا حكامنا عايزين إيه .. مش فاتحين المعبر ليه؟
علشان تطمن على ولادك المصانع باعوها والعمال طردوها والطلبة ضربوها والأرض وباعوها
الحزب الوطنى الديمقراطى عايز كل الشعب يطاطى
أحلف بسماها وبترابها الحزب الوطنى اللى خربها
لا لمبارك أب وإبن الفردة ويا الاستبن
لابد من يوم معلوم تترد فيه المظالم ... أبيض على كل مظلوم أسود على ظالم
لا بنخاف ولا بنطاطى إحنا كرهنا الصوت الواطى

أمن الدولة أمن الدولة فين الأمن وفين الدولة

ثورة ثورة حتى النصر ... ثورة فى كل شوارع مصر

مصر يا أم .. ولادك أهم .. دول علشانك شالوا الهم .. دول يفدوكى بالروح والدم

يا سوزان قولى للبيه ... بعت مصر بكام جنيه

أى يا حكومة هز الوسط .. كيلو اللحمة بقى بالقسط

قولى لمباحث أمن الدولة .. عمر الظلم ما قوّم دولة

يا حاكمنا بالمباحث ... كل الشعب بظلمك حاسس

حسنى يا حسنى يا حسنى بيه .. كيلو اللحمة بـ100 جنيه

يا مبارك يا مفلسنا ... قول بتعمل إيه بفلوسنا

واحد اتنين .. واحد إتنين .. صاحب العبارة فين

يا هانم قولى للبيه كيلو العدس بـ7 جنيه

إرفع زود فى الأسعار . خلى الثورة تولع نار

يا قضاة يا قضاة خلصونا من الطغاة

يا للى بعتوا الغيط والمصنع .. بعتوا بلدنا للسمسار

أول مطلب للطلاب .. حرس الجامعة بره الباب

مش عايزين تعديل دستور . عايزينك ترحل وتغور

بالطول والعرض هنجيب مبارك الأرض

شوفو الفجر .. شوفو القهر .. إتحرشوا بينا فى عز الضهر

عايزين حكومة حرة .. العيشة بقت مرة

عايزين حكومة جديدة .. بقينا ع الحديدة

من بيانات كفاية

البيان التأسيسى

بيان الى الأمة

إن الموقعين على هذا البيان من رموز سياسية وفكرية وثقافية ونقابية ومجتمعية اتفقوا على أن يتجمعوا معا على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية لمواجهة أمرين مترابطين كل منهما سبب ونتيجة للآخر.

الأمر الأول:

المخاطر والتحديات الهائلة التي تحيط بأمتنا، والمتمثلة في الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، والاغتصاب والعدوان الصهيوني المستمرين على الشعب الفلسطيني، ومشاريع إعادة رسم خريطة وطننا العربي، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير، الأمر الذي يهدد قوميتنا ويستهدف هويتنا، مما يستتبع حشد كافة الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات: السياسية والثقافية والحضارية، حفاظا على الوجود العربي لمواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني.

الأمر الثاني:

إن الاستبداد الشامل في حياتنا الذي أصاب مجتمعنا يستلزم إجراء إصلاح شامل سياسي ودستوري يضعه أبناء هذا الوطن وليس مفروضا عليهم تحت أي مسمى.

إن هذا الإصلاح يتضمن:

أولاً: **إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب لتداولها ابتداء من موقع رئيس الدولة، لتتجدد الدماء وينكسر الجمود السياسي والمؤسسي في كافة المواقع بالدولة.**

ثانياً: **إعلاء سيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء واحترام الأحكام القضائية وأن تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين.**

ثالثاً: إنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد والظلم الاجتماعي وتفشي البطالة والغلاء.

رابعاً: **العمل على استعادة دور مكانة مصر الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني وحليفة الولايات المتحدة الأمريكية.**

إن الخروج من هذه الأزمة الطاحنة والشاملة يستلزم البدء فورا في هذا الإصلاح الذي ينهي احتكار الحزب الحاكم للسلطة، ويلغى حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ما يقرب من ربع قرن، وكافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، والبدء فوراً بإجراء إصلاح دستوري يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة لمدة لا تزيد عن دورتين فقط، ويحد من الصلاحيات المطلقة الممنوحة لرئيس الدولة، ويحقق الفصل بين السلطات، ويضع الحدود والضوابط لكل سلطة على حدة، ويطلق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتكوين الجمعيات، ورفع الوصاية على النقابات، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وحقيقية تجرى تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة بدءا من إعداد كشوفها حتى إعلان نتائجها.

إن كل ذلك هو السبيل الوحيد لبناء وطن حر يؤمن بالديمقراطية والتقدم ويحقق الرفاهية المنشودة لشعبنا العربي بمصرنا الحبيبة.

(المؤتمر التأسيسى بجمعية أبناء الصعيد)

في 22 سبتمبر 2004

جدول أعمال

لقاء الحركة المصرية من أجل التغيير

١ - أفتتاح وترحيب.

- من نحن ولماذا نحن مجتمعين؟
- تلاوة البيان
- كلمات حوار ومناقشات حول التأكيد على مضمون ما جاء ف البيان
- الاسم المقترح للحركة
- اختيار مجموعة تأسيسة وآلية دائمة للعمل
- مهام عمل للمستقبل
- نتائج ختام د. محمد سعيد ادريس

عنوان البريد الالكتروني www.harakamasria.com

بيان كفاية فى 27 فبراير 2005 بشأن التعديل الدستورى المنتظر



الحركة المصرية من أجل التغيير

كفاية

لا للتمديد لا للتوريث

اقتراح للرأى العام مقدم من ألفين من الشخصيات السياسية والنقابية وفنانين وكتاب

تعديل دستورى

مادة (٧٥) مادة شروط انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه

يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أو نائبا له أن يكون مصريا من أبوين مصريين، أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية، وأن يقدم إقرارا بذمته المالية ويعلن بوسائل الإعلام المختلفة وأن يجرى فحصه والتأكد من سلامته إذا ما طعن فيه وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ تقديم طلب الترشيح.

مادة (٧٦) مادة إجراءات ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه

لكل مصرى توافرت فيه شروط الترشيح الواردة بالمادة ٧٥ من الدستور، الحق فى الترشيح لموقعى رئيس الجمهورية ونائبه، ويجرى انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بالاقتراع السرى المباشر بإشراف من القضاة كاملا يتولاه لجنة برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة ورئيس نادى القضاة ورئيس نادى مجلس الدولة، كما تتولى اللجنة فتح باب الترشيح للمتصبين وتتلقى طلبات الترشيح وتعلن أسماء المرشحين ويحق لمن لم يدرج اسمه فى قائمة المرشحين تقديم تظلم إلى اللجنة وعليها البت فى هذا التظلم فى خلال أسبوع من تاريخه، وتعلن اللجنة نتيجة ما أسفرت عنه الانتخابات.

مادة (٧٧) مادة مدة رئيس الجمهورية ونائبه

مدة رئيس الجمهورية ونائبه، أربع سنوات تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات ولا ينتخب أحدهما أكثر من مرتين متعاقبتين.

الحركة المصرية من أجل التغيير

www.harakamasria.com

بيان كفاية فى 14 مارس 2005 بشأن التمويل الأجنبى

الحركة المصرية من أجل التغيير

"كفـــاية"

بيـــان صحفي

تعلن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" رفضها الكامل لتدخل السفير الأمريكي في شئون نضال القوى الديمقراطية المصرية، من أجل الحرية والتغيير السياسي في بلادنا، بإعلانه عن تقديم منح مالية إلى عدد من جمعيات المجتمع المدني، بدأها بتسليم مليون دولار منها، إلى ست جمعيات تدعي اهتمامها بالعمل الديمقراطي في بلادنا.

- إن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" تعيد التأكيد على موقفها المبدئي من هذه القضية والمتمثل في التالي:

١. **إن النضال من أجل الديمقراطية هو قضية تعتمد في الأساس على جهود المناضلين المصريين وتضحياتهم، وهي ليست منحة أو هبة من طرف محلي أو أجنبي بأي صورة من الصور.**

٢. **ترفض الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" قبول أي تمويل خارجي لأنشطتها وتعتبر هذا الأمر شديد الخطورة والضرر، وتعتمد اعتماداً كلياً على مصادر التمويل الذاتية في تغطية تكاليف كافة أنشطتها، وتعلن في كل مؤتمراتها – وبشفافية مطلقة – مصروفاتها، على كل أعضائها.**

٣. **ترى الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" أن الوقت قد حان لكي يبحث كل المعنيين أشكال التمويل الوطني لأنشطة المجتمع المدني، حتى نقطع الطريق على محاولات الاختراق الأجنبية لتنظيماته من خلال عمليات التمويل التي تتدفق عليه دون رقابة حقيقية أو فعالة.**

٤. **وترى الحركة أن الاستبداد السياسي المحلي، والعدوان الاستعماري الخارجي، هما وجهان لعملة واحدة، لا يصح النضال ضد أي طرف منهما بمعزل عن الطرف الآخر، وهذه الرؤية تميزها تمييزاً كاملاً عن كل الحركات السياسية التي تندرج تحت جدول أعمال الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيوني في العالم، للهيمنة على مصائره والتحكم في شئونه.**

إن حركة "كفاية" إذ تعيد توضيح موقفها من هذه القضية الحساسة لتتوجه إلى أجهزة الإعلام برجاء التمييز الدقيق لموقفها، الذي ينبع من منطلقات وطنية صرفه، تعلي الشأن الوطني على أي

شأن آخر، وعدم الخلط بين هذا الموقف وموقف أي طرف آخر، حرصاً على الحقيقة وصيانة لجهد هذه الحركة الوطنية التي تتعرض مواقفها لتشويش مقصود بهدف عزلها عن جماهير شعبنا.

لماذا نتظاهر اليوم؟

اليوم نتظاهر سلمياً في مدن مصر لنؤكد أن الحرية تنتزع ولا تمنح، وأن كسر قيود الخوف، ومقاومة الاستبداد بالاحتجاج السلمي الصامت، طريقنا لبناء نظام ديمقراطي حقيقي. **نتظاهر سلمياً صمتاً وطلبا لأهداف التغيير العاجل واستحقاقاته ومنها:**

أولاً: **استمراراً** لحملتنا الشعبية ضد التمديد والتوريث الرئاسي وحتى لا يكون التعديل الدستوري للمادة ٧٦ مجرد وسيلة لاستمرار حكم الاستبداد والفساد القائم منذ ربع قرن، فحرية الشعب المصري تستلزم إنهاء هذا النظام بسياساته وشخوصه.

ثانياً: **تأكيداً** لمبدأ المساواة في حق الترشيح لانتخابات الرئاسة كحق لكل المصريين، واستناداً لتوقيعات المواطنين لا توقيعات مجالس الشعب والشورى والمحليات المزورة في انتخاباتها والمطعون عليها دستورياً والخاضعة لسطوة الإدارة والأمن.

ثالثاً: **تأكيداً** على الحاجة لدستور جديد ، تقره جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً بلا تزوير ولا تزييف، في ظل حكومة انتقالية محايدة، تنهى سيطرة الحزب الحاكم على وسائل الإعلام وكل أجهزة الدولة ، ولجنة قضائية مستقلة غير قابلة للعزل تضم، رؤساء المحكمة الدستورية ومحكمة النقض ومجلس الدولة ونادي القضاة ونادي مجلس الدولة للإشراف الكامل على كافة أنواع الانتخابات بما فيها الانتخابات الرئاسية ،في كل مراحلها بدأ من إعداد جداول القيد وحتى واعتماد نتائج التصويت.

رابعاً: **تضامناً** مع قضاة مصر من أجل حقهم في إقرار مشروعهم لقانون جديد للسلطة القضائية يكفل لهم الاستقلال الكامل عن السلطة التنفيذية طبقاً للدستور.

خامساً: **تضامناً** مع أساتذة الجامعات المصرية فى نضالهم من اجل استقلال الجامعة وإطلاق الحريات الطلابية بعيداً عن أجهزة الأمن.

سادساً: **لإطلاق** حريات تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وإنشاء قنوات التليفزيون وحقوق الاجتماع والتظاهر والإضراب والاعتصام السلمي والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين وإلغاء حالة الطوارئ ووقف حبس الصحفيين ووقف التعذيب والمنع من السفر والمحاكمات الاستثنائية والفكرية للمدنيين.

سابعاً: اليوم نتظاهر لإطلاق **"حملة الأيدي النظيفة"** لتصفية مؤسسة الفساد، وإلزام المرشحين لكافة المناصب بتقديم إقرارات ذمة مالية تعلن بشفافية في وسائل الإعلام، وكفالة حق الطعن عليها، وتطبيق قانون: **من أين لك هذا؟**، والإعداد لإجراء تحقيق شامل مع المسئولين عن نهب ثروة مصر، وإهدار مئات المليارات في صفقات بيع القطاع العام وهروب رؤوس الأموال للخارج وقروض بنوك مصر المنهوبة.

إن **الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايـــة)** تؤكد أن الحقوق الوطنية والاجتماعية لا تنفصل عن الحقوق السياسية، وأنه لا حرية حقيقية لمصر ما دامت خاضعة للهيمنة الأمريكية الصهيونية، وأن نهاية دولة الظلم والظالمين حانت أو تكاد.

الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايـــة"
القاهرة فى ٢٧ أبريل ٢٠٠٥

بيان كفاية فى 14 مايو 2005 بشأن ادعاءات الرئيس مبارك

حديث الرئيس مبارك للفيجارو الفرنسية
استند على معلومات مضلله
ونطالب الدولة بمواجهة تليفزيونية لعرض الحقائق ومطالب الشعب!

في حديث صحفي أدلي به الرئيس حسني مبارك إلى جريدة "**لو فيجارو**" الفرنسية، ونشرته الصحف المصرية الجمعة 25/3/2005، أجاب على سؤال حول حركة "**كفاية**" بما يفيد أنها حركة "تسقط علينا من الخارج ونحن نعرف تلك الحركات جيداً!".

ويهم "**الحركة المصرية من أجل التغيير/ كفاية**" أن تؤكد بكل ثقة ووضوح أن الرئيس مبارك يستقي معلوماته عن هذه الحركة وغيرها من الأوضاع في البلاد، عن طريق ما تقدمه الأجهزة الأمنية والسياسية من معلومات، بنى عليها هذا التقدير الخاطئ، وهي معلومات مضلله بشكل كامل، وتضع النظام ورئيسه في مأزق حقيقي أمام الرأي العام المصري والعربي والعالمي، وأمام المؤسسات السياسية في العالم أجمع، حيث يعرف الجميع – دون استثناء – أن كافة المبادرين بتأسيس حركة "**كفاية**"، وأعضائها – الذين ينتشرون بالآلاف في جميع أنحاء مصر – هم من قادة العمل الوطني والسياسي والمعارض، على امتداد العقود الثلاث الأخيرة، ولم يسقطوا على البلاد من كواكب أخرى فجأة، حتى يدرك ضخامة الورطة التي وضعته هذه الجهات فيها، والتي لفقت هذه الافتراءات المضللة، وهي أجهزة فاقدة المصداقية، وصاحبة مصلحة في إخفاء الحقائق وتشويه الوقائع، عاشت على الكذب، وأدمنت الاختلاق، وتحاول – بائسة" – إنكار ضوء الشمس، وقدمت – وتقدم للرئيس، صورة وهمية خادعة عن الأوضاع في البلاد، وتزيد من عزلته وابتعاده عن نبض الواقع، وتضاعف من أسباب تردي حال مصر على كل المستويات، وهو ما يفسر النقمة المتصاعدة في أوساط الشعب على نظامه ومؤسساته، وتضاعف من مبررات إصرارنا على تغيير هذا الوضع برمته، الذي يتم فيه تزوير الحقائق، وتلفيق التهم للأبرياء، وتضليل الرأي العام، والتنكيل بالمواطنين، حماية "**للفساد المتغلغل في ثنايا الحكم برمته، وتغطيه**" على عمليات النهب المنظم للثروة الوطنية، فيما تعيش أغلبية الشعب المصري في أسوأ حال.

ومن اللافت للنظر ألاّ يجد الرئيس حسني مبارك تهمة يلصقها بحركة "**كفاية**" سوى هذه

التهمة الوهمية، بينما تعج الحكومة بالذين هبطوا علينا من الخارج فعلاً، وبمزدوجي الجنسية، كما يلاحظ أنه يفسد – بشكل واضح – من تقديم إجابة شافيه حول الأسباب الموضوعية لتدهور أحوال الوطن، وازدياد النقمة في النفوس، الأمر الذي شكل أساساً موضوعياً لظهور حركة "**كفاية**"، ولاتساع حملة المعارضة السياسية في كل المستويات، وبدلاً من ذلك اتجه إلى محاولة التشويش على الحركة، وتشويه نضالها والتقليل من دورها وإنجازاتها، باتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة.

وأخيراً، فإن حركة "**كفاية**" تطالب الدولة بالموافقة على إذاعة مباشرة لمواجهة تليفزيونية، أمام الشعب، بينها وبين النظام، لكي تطرح مطالب الشعب وبرنامجها للتغيير السلمي في البلاد، ولكشف الأكاذيب الفاضحة التي قدمت للرئيس، وروج لها في الإعلام الخارجي.

بيان كفاية فى 17 مايو 2005 بشأن ما جرى من تعديل دستورى

الحركة المصرية من أجل التغيير

كفايـــــة

لا للتمديد .. لا للتوريث

بيان بشأن مقاطعة الاستفتاء وانتخابات الرئاسة

تتابع حركة "**كفايـــة**" ببالغ من القلق والدهشة، ما يطرأ على الدستور المصري من محاولة "**معكوسة**" لتعديل المادة 76، بداية من إعلان رئيس الجمهورية، ومروراً بالمناقشات والمداولات الرسمية، ونهاية بموافقة مجلسي الشعب والشورى، تمهيداً لطرح التعديل المقترح على الاستفتاء العام في 25 مايو الجاري، بنتيجة متوقعة سلفاً...

ولقد جاءت صياغة المادة بعد تعديلها مخالفة تماماً لكل نصوص الدستور الذي يتضمن 211 مادة معظم هذه المواد تتكون من فقرة واحدة أو فقرتين وأطول مادة في الدستور هي المادة 127 التي تقع في ست فقرات وهي فريدة من نوعها، أما المادة موضوع التعديل، قد كانت قبل التعديل مكونة من ثلاث فقرات وجاء التعديل ليجعلها مكونة من أربع عشر فقرة؟! لتكون في حقيقة الأمر قانوناً وضع في شكل مادة دستورية والهدف هو غلق الباب بالطعن عليها أمام المحكمة الدستورية العليا التي لا تملك أن تباشر رقابتها على نص دستوري يتعارض أو يخالف نصوص دستورية أخرى.

مخالفة الفقرة الخامسة بالمادة المعدلة لمبدأ المساواة الوارد بالمادة 40 من الدستور، عندما وضع شروط تعجيزية، ثم أدخلت استثناء بالفقرة الخامسة، عندما منحت مرشح الحزب الحق في الترشيح دونما الشروط الواردة بالفقرة الثانية والثالثة والرابعة، في حين استمرت هذه الشروط التعجيزية قائمة في حق المرشح المستقل الذي لا ينتمي إلى حزب، وهي مخالفة صريحة وصارخة لمبدأ المساواة، وأيضاً لأحكام المحكمة الدستورية العليا في شأن الترشيح لعضوية مجلس الشعب والمجالس المحلية التي أكدت على أن حق المواطن المستقل يتساوى تماماً مع حق المواطن الذي ينتمي إلى حزب في ممارسة حق الترشيح والمساهمة في الحياة العامة الأحكام أرقام 37 سنة 9 قضائية

دستورية، 11 لسنة 13 قضائية دستورية، 2 لسنة 16 قضائية دستورية.

مخالفة ما جاء بالفقرة الثالثة بالمادة المعدلة بشأن عدم جواز تأييد أحد أعضاء مجلسي الشعب والشورى أو أعضاء المجالس الشعبية المحلية التأييد لأكثر من مرشح، لأنه يتضمن مخالفة لحق المواطن في الانتخاب الحر حقه في إبداء الرأي بالمخالفة للمادتين 62، 47. ويضيق من فرصة الحصول على العدد المطلوب للتقدم للترشيح.

مخالفة الفقرة الرابعة من المادة المعدلة بضرورة أن يكون المرشح من الحزب أحد أعضاء هيئته العليا، وهذا يخل بمبدأ المساواة بين أعضاء الحزب الواحد ويخل بمبدأ تكافؤ الفرص الوارد بالمادة الثامنة من الدستور.

مخالفة الفقرة السادسة من المادة المعدلة لمبدأ الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات وهو مبدأ أقرته المحكمة الدستورية العليا وأكدت عليه، إذ تضمنت الفقرة تشكيل لجنة خاصة بانتخابات الرئاسة **لجنة الانتخابات الرئاسية** يشكل نصف أعضاءها من القضاة والنصف الآخر بما سمي الشخصيات العامة وهي تعبير مبهم غير محدد قانوناً وهدفه، أن يتم وضع شخصيات يكون ولاءها الأول والأخير لمن جاء بهم وهو الحزب الحاكم.

مخالفة الفقرة الثامنة من المادة عندما حصنت القرارات الصادرة من لجنة الانتخابات الرئاسية من الطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة كما منعت التعرض لقراراتها بالتأويل أو وقف التنفيذ، وهذه مخالفة صارخة للفقرة الثانية لنص المادة 68 التي حظرت تحصين أي قرار أو عمل، من رقابة القضاء، وهو إعمالاً لمبدأ حق التقاضي.

مخالفة الفقرة العاشرة من المادة لمبدأ الإشراف القضائي الكامل، على عملية الاقتراع، وذلك عندما نصت على أن تجري الاقتراع في يوم واحد، وعندما أيضاً نصت بقصر الإشراف على اللجان العامة دون اللجان الفرعية، وعندما استخدمت عبارة الهيئات القضائية، بدلا من استخدام كلمة القضاة، وبالإضافة لمخالفة ذلك لنص المادة 88 من الدستور، ولأحكام المحكمة الدستورية العليا، وذلك للتأكيد على العزم لتزوير إرادة الشعب بإجراء انتخابات سوف يجري تزويرها حتماً، وهو ما كان أن سبق تعديل الفقرة الثانية من المادة 24 من قانون مباشرة الحقوق السياسية.

تضمنت الفقرة الثالثة عشر أن يعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المقترح لتنظيم الانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصدار، وهذا النهج فيه خروج على ما استقر عليه قانون المحكمة الدستورية العليا، الذي أخذ بمنهج الرقابة

اللاحقة على القوانين وليس بمنهج الرقابة السابقة على القوانين وما تضمنته هذه المادة في حقيقة الأمر، الهدف منه هو تحصين القانون من الطعن عليه أمام المحكمة الدستورية العليا، وهو يجسد إنحرافاً تشريعيا من القائمين على سلطة التشريع.

وحركة "**كفايـــة**" وهي بصدد رفض تعديل المادة 76 من الدستور نصاً وروحاً، معنى ومبنى، شكلاً وموضوعاً، ستواصل مواجهة تلك المحاولة وغيرها بشتى صور المواجهة السلمية، معتصمة بإجماع وطني حولها يزيدها إصراراً وقوة وصلابة..

حركـة كفايــة

بيان كفاية فى 25 مايو 2005
عن قمع النظام لتظاهرات يوم الأربعاء الأسود

الحركة المصرية من أجل التغيير   القاهرة في 2005/5/25

لا للتمديد .. لا للتوريث .. كفايـــــة

بيان إلى الشعب المصري

تعد الحركة المصرية من أجل التغيير **كفاية** تقريراً تفصيليا عن ممارسات بلطجية الأمن والحزب الوطني، واعتداءاتهم الصارخة على أعضاء الحركة، الذين خرجوا في مظاهرة سليمة للتعبير عن رأيهم في الاستفتاء على تعديلات المادة 76 من الدستور، يوم 25/ 5/ 2005.

وتشير الحركة إلى أن هذه الاعتداءات المشينة، التي يندى لها الجبين، تمثل تصعيداً صارخاً لممارسات السلطة الاستبدادية في مواجهة المعارضين، وقد تضمنت هذه الاعتداءات الاعتقال والضرب بالعصى الكهربائية والهراوات وسحل المتظاهرين وانتهاك أعراض المتظاهرات ، بما يمثل تعدياً صارخاً على قيم الشعب المصري الأخلاقية.

وستتوجه حركة كفاية بهذا التقرير إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجالس الحقوقية الشبيهة في العالم، مطالبة بالتحقيق في هذه الممارسات غير الأخلاقية والاستبدادية، كما تناشد جمعيات المجتمع المدني التضامن معها في نضالها من أجل الحريات والديمقراطية.

وتعلن الحركة أنها تعد الآن قائمة بأسماء المتورطين في أعمال العنف والبلطجة في مواجهة المظاهرات السلمية، في الأسابيع الأخيرة، لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم.

تقرير كفاية في 2 يونيو 2005
عن أحداث يوم الأربعاء الأسود 25 مايو 2005

تقرير الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايه" عن أحداث العنف الدنيئة، التي ارتكبتها عناصر الأمن بعد أن خططت لها جيداً بإرادة فوقية عليا، ضد متظاهري الحركة في مظاهرتيها يوم الاستفتاء الصوري على تعديل المادة 76 من الدستور، الأربعاء 25/5/2005.

أعدت الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايه" لثلاث مظاهرات سلمية صامتة في القاهرة، ومظاهرات مثيلة في عواصم المحافظات، وهو الحق الذي يكفله الدستور للمواطنين، ويقره القانون ويأباه قانون الطوارئ الذي يحكمنا به الرئيس منذ تولى السلطة عام 1981!!، وقد لاحظ منظمو المظاهرات في الحركة، أن الكثافة الأمنية، في هذا اليوم، الذي كان يعول عليه حزب الرئيس الوطني الديمقراطي!!، لإثبات جماهيرية زائفة، ولتمرير التعديل - بالوسائل غير الديمقراطية المعروفة عن الحزب وحكومته - ليتم به تكبيل الحركات الجماهيرية المعترضة، وأحزاب المعارضة المقاطعة للاستفتاء، ومنظمات المجتمع المدني، بقيود دستورية، لاحظ منظمو المظاهرات أن كان التكثيف الأمني بضباط وجنود الأمن المركزي، في هذا اليوم أكثر من المعتاد، في الأماكن التي أعلنت عنها الحركة كمواقع لتظاهراتها في الصحف، وأنهم يمنعون أية تجمعات صغيرة متحرشين بها بشراسة، وأن أتوبيسات مظاهرات البلطجية، التي ينظمها الحزب الوطني، ولجنة سياساته، وأمانة المرأة فيه، وما يتبعها من جمعيات تزعم اهتمامها بترقية المرأة المصرية والنهوض بها، كلها جاهزة متنمرة في الحافلات على مقربة من عناصر الأمن، التي كثر بينها مفتولو العضلات أفراد الكاراتيه والمصارعة الحرة في ملابس مدنية للخداع، فقرر منظمو المظاهرات تحويل المظاهرات إلى مكان مجاور لضريح سعد زغلول، وهناك بدأت التظاهرة بعدد قليل، وسرعان ما انتبه الأمن لها قبل أن تكتمل أعدادها، فهاجمتها عناصره بخطة مجهزة مسبقاً، ونية مبيته لممارسة أشد أنواع العنف، والتنكيل اللا أخلاقي المتدني، بالمتظاهرين، كان اللافت فيهما:

- أن الأمن بكافة عناصره قد مارس القمع الشديد منذ اللحظة الأولى في مهاجمته للمتظاهرين.
- أن الأمن — في البداية — كان يعمد إلى محاصرة المتظاهرين، والضغط عليهم بشدة وظهورهم

إلى الحائط، ثم يشق صفوفهم – شقاً عنيفاً – بجنود الأمن المركزي، لتحويلهم إلى جماعات صغيرة عديدة منفصلة.

أن الأمن كان يسارع بالتعامل مع المتظاهرين – في مجموعاتهم الصغيرة يحركهم الضباط بأوامر مباشرة، ويدفعونهم لضرب المتظاهرين بقسوة شديدة داخل المجموعات الصغيرة، والتحرش جنسياً – بالفتيات والسيدات – بأوامر مباشرة من الضباط تتضمن ألفاظاً نابية يندى لها جبين كل حر، ثم السعي لاختطاف أفراد بارزين – من الجنسين – من المظاهرة، والاتجاه بهم إلى شوارع جانبية، يمارسون فيها ضربهم، وسحلهم، بعدها يعمدون إلى إخفائهم في عربات الترحيلات، أو في أقسام الشرطة القريبة من المكان.

أن مظاهرات البلطجية المستأجرين ومنهم المسجلون خطرين لدى الشرطة، كانت تصل بعد أن يستدعيها الأمن، في اوتوبيسات، وميكروباصات، هاتفة للرئيس مبارك، وكأنهم من مؤيدية بينما هم مستأجرون بعشرين جنيهاً للفرد، يحصل منها جالبوهم على أربعة جنيهات سمسرة!!، ويقودهم عضو من أعضاء الحزب الوطني، أو من مجلس الشعب، وبمجرد وصولهم يسمح لهم الأمن بمحاصرة المظاهرة خارج كردون الشرطة، والتشويش على الهتافات المعارضة بعض الوقت، بعدها يفتح الأمن لهم كوة في الحصار ليدخلوا بتحريض مباشر من المسئول عنهم، ومن الضباط، ليضربوا المتظاهرين بما في أيديهم وبأيديهم وأرجلهم، ولا فرق بين فتاة وسيدة وشاب وشيخ، والذي ينجو من أيديهم، تتلقفه أيدي الضباط المحاصرين للمكان بجنودهم، ويسلمونه للجنود ولعناصرهم في اللباس المدني للإجهاز عليه، ثم يقومون بإخفائه إذا أشرف على فقدان الوعي في عربات الترحيلات، أو في أقسام ، وينزلونها بعد إرهاب السائق، ليكملوا ما سمحت لهم به أخلاقهم المتدنية، فإذا لجأت إلى متجر أو عمارة سكنية، حاصروا ملجأها، ثم يسارعون باقتحامه عليها بأوامر مباشرة من الضباط.

لوحظ بعد أن بدلت الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" مكان تظاهرها للمرة الثانية، بالاتجاه إلى سلالم نقابة الصحفيين في شارع عبد الخالق ثروت، تكرار نفس السيناريو بحذافيره، بمعنى وصول قوات الأمن أولاً، ومحاصرة المتظاهرين، والضغط عليهم، ثم وصول البلطجية بالمسئولين عنهم من أعضاء الحزب الوطني ومجلس الشعب، وأمانة المرأة، والجمعيات النسائية، مستدعيين من الأمن، بعد وقت يسمح لهم بالوصول، بنفس الحافلات، والميكروباصات، ليمارسوا نفس التصرفات المشينة، التي لا يقرها عرف ولا دين ولا تقاليد مصرية صميمة متوارثة، مما يدل على أنها خطة مجهزة – بواسطة قيادات عليا في الأمن، وموافق عليها من قيادات أعلى – للمواجهة العنيفة والشرسة والمنحطة أخلاقياً للمتظاهرين، أعدت وحررت توجيهات بشأنها، لتنفيذ في كل

مكان بنفس الصورة، برغم تغير الضباط القائمين على التنفيذ من موقع لآخر.

أن قوات الأمن بعد انتقال الحركة المصرية من اجل التغيير إلى المكان الثاني، وربما خوفاً من انتقالها إلى مكان ثالث، وقد بدأت بسد شارع عبد الخالق ثروت من ناحية رمسيس، ومن الناحية الأخرى عند نادي القضاة، وأفرغته من أفراد الشعب، الذين منعوا من الدخول إلى المظاهرة، وتم ترويعهم، بحجة أنهم لا يملكون كارنيهات صحفية، وجاءت بأعداد إضافية من الجنود، وأعدت ونفذت مذبحتها الأخيرة الحقيرة، والنهائية، ضد من حوصروا على سلالم النقابة، وسمح للبلطجية بضربهم ضرباً مبرحاً، وانتهاك أعراضهم.

أن الشرطة ركزت على اعتقال مصوري القنوات الفضائية، وضرب وإهانة المراسلات الصحفيات بالتحرش الجنسي، وضرب الصحفيين، وتحطيم كاميراتهم، وهي فيما يبدو خبرة مكتسبة من قوات الاحتلال في العراق، وذلك لإخفاء جرائمها عن الرأي العام.

أن الشرطة امتنعت عن تحرير محاضر للمجني عليهم في أكثر من نقطة وقسم شرطة، وهذا تقاعس عن أداء الواجب، لابد أن وراءه تعليمات عليا مسبقة بشأنه، بينما أسرعت الشرطة بتحرير محاضر لبعض الجناة يتهمون فيها المتظاهرين – ظلماً – بإصابتهم بجروح وما شابه، على طريقة "ضربني وبكى وسبقني واشتكى، ورضوا له محضراً – في الشرطة – بالواقعة المكذوبة"، كما امتنعت الشرطة عن تحرير محاضر للمصابين في المستشفيات العامة والخاصة، وهذه جريمة أخرى تضاف إلى جرائمها النكراء.

أن الشرطة والأمن لم تتوقف نشاطاتهما الدنيئة عند حد مواجهة التظاهرات بكل هذا العنف المخزي، بل تعقبت من يومها بعض الأفراد، تقبض عليهم، من أماكن مختلفة، وتلفق لهم قضايا، والبعض منهم تعرض لحالات تعذيب، تصبح إلى جوارها الممارسات الأمريكية في معتقل أبي غريب العراقي لعب صغار، وكمثال لها المواطن خيري محمد عمر، الذي اقتادوه إلى مقرهم في شارع جابر بن حيان في الدقي، وجرد تماماً من ملابسه، ولم يتركوا عليه ما يستر عورته، وعذب بالضرب المبرح بالأيدي والقبضات والأرجل والأحذية والعصي، على مناطق حساسة في جسده، والشد منها، وصعقها بالكهرباء، وإدخال عصا غليظة في دبره، وقد فقد الوعي في أيديهم عدة مرات، وكانوا يفيقونه في كل مرة، ليستكملوا التعذيب، وبعد تأكدهم من أنهم ذبحوا كرامته المحفوظة برغم أنف الظالمين أطلقوا سراحه، ليحكي حكايته التي تصوروا أنها ستكون عبرة لمن لم يعتبر بعد.

بيان بأسماء الجناة الحقيقيين:

١. رئيس الجمهورية، السيد محمد حسني مبارك، بصفته المسئول المباشر عن أعمال الشرطة بكل عناصرها حسب الدستور المادة 184، والمادة 141
٢. اللواء حبيب العدلي، وزير الداخلية.
٣. اللواء حسن عبد الرحمن مدير أمن الدولة.
٤. اللواء نبيل العزبي مدير أمن القاهرة.
٥. اللواء إسماعيل الشاعر مدير مباحث العاصمة.
٦. العميد حسام سلامة، الضابط بأمن الدولة، فرع القاهرة.
٧. العقيد أحمد العزازي، المسئول أمنياً عن النقابات.
٨. مأمور قسم قصر النيل، وضباطه.
٩. السيد عبد الله الوتيدي، ضابط بمديرية أمن القاهرة.
١٠. ضباط الأمن في موقعهم بشارع جابر بن حيان في الدقي.
١١. من تم التقاط صور لهم من الضباط والجنود، وعناصر الأمن المرتدين ملابس مدنية، والبلطجية، ويتعين على وزير الداخلية، ووزارته تحديد أسمائهم ووظائفهم، ورتب من لم تتضح رتبته في الصور.
١٢. السيد صفوت الشريف أمين عام الحزب الوطني.
١٣. السيدة ثريا لبنة: عضو مجلس الشعب.
١٤. السيدة إيمان بيبرس : رئيس مجلس إدارة جمعية تنمية ونهوض المرأة.
١٥. السيد مجدي علام: عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني، وأمين مساعد لجنة الحزب الوطني، بالقاهرة.
١٦. السيد مجدي إبراهيم: عضو مجلس الشعب في الأزبكية.
١٧. السيد علي الصغير، عضو مجلس نقابة المحامين — حزب وطني.
١٨. السيد محمد الديب شركة الرضوى
١٩. السيد ماجد الشربيني، أمين شباب الحزب الوطني.
٢٠. السيدة عصمت الميرغني جمعية بنت مصر.
٢١. السيد محمد حنفي — عضو الحزب الوطني.

هؤلاء جميعاً متهمون بممارسة العنف ضد المتظاهرين بالتخطيط، واليد، والتوجيه، والأمر، وجلب المستأجرين من البلطجية، والمسجلين خطرين، وتحريضهم على المتظاهرين، وبضربهم

وسحلهم وانتهاك أعراضهم، وسرقة أموالهم، وأجهزة محمولهم، ومتعلقاتهم الشخصية، ورجال الإعلام من صحفيين ومراسلين، ومصورين، وعاملين بالفضائيات.

بيان بالمجني عليهم:

١. نشوى طلعت: ممثلة، ضربت وحاولوا تعريتها من ملابسها.
٢. نوال محمد علي: صحفية بالجيل سحلت من شعرها وضربت بعنف حتى فقدت الوعي وتم التحرش الجنسي معها، وسرقة حليها الذهبية، وتليفونها المحمول، و600 جنية.
٣. إيمان طه: سحلت وضربت في مناطق حساسة وتحرشوا بها جنسياً
٤. - إيمان عوف: ضربت وأهينت جسدياً، اعتقلت ساعتين.
٥. أ.د. ليلى سويف.
٦. شيماء أبو الخير: صحفية بالدستور.
٧. سارة علاء الديب: مراسلة الأسوشيتد برس ضربت.
٨. رانيا محمد الأشقر: موظفة، ضربت وتم نزع حجابها.
٩. عبير العسكري: صحفية بالدستور.
١٠. رابعة فهمي: محامية، ضربت وعروها من ملابسها بعد تمزيقها.
١١. لينا الغضبان: مراسلة الجزيرة.
١٢. جيلان زيان: مراسلة وكالة أنباء لوس انجلوس.
١٣. رنوة يحيى: مراسلة الوكالة الألمانية للأنباء.
١٤. لمياء راضي: وكالة الأنباء الفرنسية
١٥. الحاجة زينب.
١٦. هاني رياض: كسر في أنفه.
١٧. ضياء الصاوي.
١٨. أكرم إيراني.
١٩. محمد محمود.
٢٠. تامر وجيه.
٢١. عصام زكريا.
٢٢. سيد عبد القادر: منسق الحركة في الإسماعيلية.
٢٣. حسام رضا.
٢٤. عبد القادر هاشم: محام بالإسماعيلية.

٢٥. محمد حلمي: محام.

٢٦. صلاح الصايغ: من الوفد.

٢٧. محمد المصري: التجمع.

٢٨. أكرم حلمي.

٢٩. أحمد البدري.

٣٠. سامح رضا.

٣١. محمد مالك.

٣٢. خالد عبد الحميد.

٣٣. جمال فهمي: صحفي، وعضو مجلس نقابة الصحفيين.

٣٤. عبد الحليم قنديل: رئيس تحرير جريدة العربي.

وبعد:

لقد مارست الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايه"، بتظاهراتها، حقاً دستورياً، وقانونياً أصيلين، يتم الالتفاف عليهما بقانون الطوارئ، الذي لا تنقطع فتراته بالتمديد المستمر، والمدان شعبياً، ومن أحزاب المعارضة، والشخصيات العامة المؤثرة في الوطن، وأصحاب الرأي والأقلام، مارست الحركة حقها سلمياً في تظاهرات خطط لها أن تكون صامته، ولم تبق كذلك نتيجة استفزاز الأمن وبلطجته، وبلطجية الحزب الوطني الديمقراطي!!، مارست حقها معلنة رفضها لاستفتاء صوري، معروف النتائج مسبقاً، عمد به الرئيس مبارك ونظام حكمه، وحزبه المستفرد بالسلطة المحتكر لها، المانع بوسائل غير مشروعة — في النظم والأعراف الديمقراطية — لتداول السلطة بإرادة شعبية لم يتم تزويرها إلى إفراغ التغيير المنشود من معناه، وتقييده دستورياً، مستخدماً سلاح الأغلبية — المصنوعة إدارياً — في مجلس الشعب، والمعترض عليها قضائياً وشعبياً، مارست الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" حقها، ولم يكن هناك أي مبرر وليس هناك أي مبرر أصلاً لاستخدام هذا العنف السافر والسافل، ضد متظاهريها، والمتابعين لمظاهراتها من الإعلاميين في الصحف ووكالات الأنباء، والفضائيات العربية والعالمية، والحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، تعلن بأعلى صوت، أنها لن تتوقف عن معارضة النظام، والتظاهر السلمي، حتى تكسر — مع المناضلين الشرفاء في الأحزاب المصرية، ومنظمات المجتمع المدني، من نقابات وجمعيات حرة — احتكار السلطة المغتصبة من أصحابها الحقيقيين من شعب مصر، وتؤكد أنها ستلاحق المجرمين قضائياً في مصر، وفي المحكمة الجنائية الدولية، وفي منظمات حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم إذ أن مصر

موقعة على كل مواثيق حقوق الإنسان، وكافة المعاهدات الدولية التي تضمن ملاحقة المجرمين، ولن نتوقف عن مواجهة وفضح النظام بكل الأساليب السلمية، حتى ينال كل مجرم جزاءه العادل.

بيان كفاية فى 6 يونيو 2005 بشأن حزب التجمع

الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايـــة"

لا للتمديد ... لا للتوريث

توضيح من حركة كفاية

حول بيان حزب التجمع الخاص بتجميد العلاقة معها

بمزيد من الدهشة، تعلقت "**الحركة المصرية من أجل التغيير**" "**كفايـة**"، بيان حزب التجمع الذي يعلن تجميد العلاقات مع حركة "**كفايـة**"، بزعم تهجمها على **الدكتور/ رفعت السعيد والأستاذ/ خالد محيي الدين**.

وإذ تعلن حركة "**كفايـــة**" أسفها لهذا الإجراء التصعيدي غير المفهوم من قبل قيادة التجمع، ليهمها التأكد على اعتزازها بالتعاون مع العديد من كوادر ومناضلي حزب التجمع، وإصرارها على تنقية الأجواء معه، حرصاً على الصالح الوطني، وتؤكد لأعضاء الحركة ولأعضاء حزب التجمع وللرأي العام، أن موقف حركة "**كفاية**" جاء رداً على تجاوزات متكررة من **الدكتور/ رفعت السعيد** في حقها، حيث اتهمها في وسائل إعلام أجنبية ومحلية متعددة، وفي ندوات علنية بـ "**البذاءة**"، و"**التفاهة**"، ووصف جهودها من أجل اكتساب الحقوق الديمقراطية بأنها "**مجرد لعب عيال**"، ولم يتورع عن التهجم على مناضليها، والتشهير بهم، حتى في اليوم الذي كان العالم كله يتضامن معهم إزاء اعتداء بلطجية الحزب الوطني عليهم، على النحو الذي يعرفه الجميع، يوم 25 مايو الماضي.

وإذ تؤكد حركة "**كفايـــة**" على تقديرها للزملاء في حزب التجمع، وعلى رأسهم **الأستاذ/ خالد محيي الدين**، فإنها تصر على عدم الانجرار إلى معارك جانبية، وأن تدخر جهودها لمعركة الديمقراطية في بلادنا، وأن تمديدها لجميع المخلصين، وأن تتجاوز الخلافات الثانوية، داعية للتمسك بالقواسم المشتركة في النضال من أجل مصالح شعبنا وخدمة قضاياه المصيرية.

بيان مشترك لكفاية والتجمع فى 15 يونيو 2005
بشأن المصالحة بينهما

بيان مشترك

في زيارة قام بها وفد من اللجنة التنسيقية لحركة كفاية ولقاءه بوفد من المكتب السياسي لحزب التجمع خاض الطرفان مناقشات مستفيضة حول مستقبل النضال من أجل التغيير والانتقال الديموقراطي. وقد اتفقت الحركة والحزب على ضرورة استئناف وتوسيع وتعميق الحوار والنضال المشترك حتى تحقيق مطالبهما.

ويؤكد الطرفان التقدير المتبادل فيما بينهما واعتبار كل ما نسب لقيادات من الحركة والحزب من تصريحات صحفية وإعلامية سلبية – بعضها تبين أنه فريات مدسوسة – كأن لم تكن، ولا يجب أن تؤثر على الاحترام المتبادل لنضالهما المشترك من أجل النهوض الوطني والديموقراطي لبلدنا العظيم.

بيان كفاية فى 16 أغسطس 2005
ردا على افتراءات روز اليوسف اليومية

الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايـــه"

لا للتمديد .. لا للتوريث ..

روز اليوسف تشوه نضال "كفايـــة" لمصلحة النظام

واصلت مؤسسة "روز اليوسف" دورها المشبوه في تشويه حركة "كفايـه" ، والإساءة إلى نضالها المشروع من أجل الحرية والديمقراطية في بلادنا، بنشرها في صدارة عدد جريدتها الأول 15 أغسطس 2005 ما يشير إلى أن حركة "كفايـه" تضم بين صفوفها العديد من "الأجانب": ألمان وبريطانيين وخليجيين، وأنهم يساعدون في تمويل أنشطة حركة "كفايـه" استناداً إلى حديث مختلق مع المهندس/ كمال خليل رئيس مركز الدراسات الاشتراكية، وعضو الحركة.

ويهم حركة "كفايـه"، في هذا الصدد، أن تذكر التالي:

أولاً: إن الحركة المصرية من أجل التغيير **"كفايـه"** حركة مصرية خالصة لا تضم في صفوفها سوى عناصر مصرية وحسب، وترفض انضمام أي أجنبي لها، لا من منطلق عنصري، ولكن حرصاً على ألا تمنح المتربصين بنضالها فرصة الانقضاض عليها، والتذرع بمثل هذه الذرائع المصطنعة للإساءة لها، والادعاء بأنها تتلقى تمويلا ودعماً أجنبيين، مما يثير الريبة في سلوكها، ويساعد كما يتمنى النظام – على عزلها عن جماهير شعبنا، ويسهل من مهمة ضربها وتصفية وجودها !.

ثانياً: عضوية حركة **"كفايـه"** عضوية فردية في المقام الأول، ولا تضم في عضويتها أحزاب أو تنظيمات وتجمعات سياسية، ومن هنا فهي مسئولة فقط عن مواقفها وسياستها المباشرة، المحددة في بياناتها الرسمية، وتصريحات المفوضين بالتحدث باسمها، ومن ثم فإن ما ينسب إليها – كذباً – عبر تزوير أحاديث لبعض أعضائها ليس ملزم لها، ولا يعكس سوى نية مبيته لتشويه الحركة والإساءة لدورها الهام في تحريك الركود السياسي في المجتمع.

ثالثاً: هذه الحملة المشبوهة، التي تشنها جريدة **"روز اليوسف"** وغيرها من أجهزة إعلام النظام، تعكس انزعاجه المتصاعد من نمو حركة **"كفايـه"** ومن انتشار شعاراتها وأفكارها واحتضان جماهير شعبنا لنداءاتها ومطالبها، بصورة غير مسبوقة، وهي جزء لا يتجزأ من محاولات النظام وأد تحركاتها، وتشويه مظاهراتها، التي شدت الانتباه، داخل مصر وخارجها.

والحركة المصرية من أجل التغيير "**كفايــه**"، إذ تدين هذا المنهج الذي طالما لجأ إليه النظام لتشويه خصومة ومعارضيه، لتؤكد على استمرارها في الكفاح الديمقراطي، مع كافة قوى التغيير في المجتمع، حتى تتحقق أهداف شعبنا المشروعة.

بيان كفاية 9 ديسمبر 2006 فى بشأن اضراب عمال المحلة

حركة كفاية تتضامن من مع عمال المحلة

ناقش اجتماع منسقي المحافظات للحركة المصرية من أجل التغيير "كفايــة"، يوم الجمعة الموافق 8/12/2006 أحداث إضراب وتظاهر عمال شركة المحلة للغزل والنسيج، في مواجهة اتجاه الدولة وإدارة الشركة لتخريبها وبيعها علي حساب المصلحة العامة ومصلحة آلاف العمال.

وفي هذا السياق تعلن حركة "كفايــة" تأييدها الكامل لعمال شركة المحلة للغزل والنسيج، وتضامنها الكلي مع مطالبهم العادلة، وتؤيد حركتهم المشروعة في مواجهة الفساد ومن أجل وضع حد لتدهور أوضاع الشركة، التي يدفع ثمنها – في المقام الأول – عمال الشركة – وكافة أبناء الوطن..

وتعلن حركة "كفايــة" تكوين لجنة من بين عمالها ومحاميها لمتابعة تطورات الموقف وبحث سبل دعم هذا عن حقوق الفئات والشعبية التي التحرك الديمقراطي السلمي الذي يرسخ مبدأ المبادرات الجماهيرية، دفاعا تتعرض للانتهاك بواسطة تحالف الفساد والاستبداد الحاكم في مصر.

بيان بتاريخ 9 ديسمبر 2006 بالانسحاب من كفاية

بيان بإنسحاب من الحركة المصرية للتغيير" كفاية "

الموقعون على هذا البيان يعز عليهم أن يصلوا إلى هذه اللحظة التي طالما سعوا لتأجيلها بالصبر ومحاولة الإصلاح من الداخل للحركة المصرية للتغيير" كفاية " .. ولكن كل محاولات الإصلاح المتكررة قوبلت بالتبرير أو بالالتفاف حتى تجاوز الأمر الحد الذي لا ينفع معه أية محاولة للإصلاح.

ولدت الحركة المصرية للتغيير " كفاية " منذ نحو عامين استجابة لتشوق شعب مصر للتغيير وصدر بيانها التأسيسي مؤكدا على حشد كافة الجهود لمواجهة شاملة مع المشروع الأمريكي الصهيوني الذي يهدد قوميتنا وأمننا العربي ويستهدف هويتنا مما يستلزم معه مواجهة الاستبداد الداخلي وإجراء إصلاح سياسي شامل بإنهاء احتكار السلطة وإعلاء سيادة القانون وإنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد والظلم الاجتماعي وتفشي البطالة والغلاء والعمل على استعادة دور ومكانة مصر الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني بمشاركة حليفه الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم هذه الأهداف النبيلة التي اجتمع عليها الآلاف من أبناء الأمة إلا أن البعض من مؤسسي الحركة والذين تصدوا لإدارتها دأبوا منذ تأسيسها على إدارتها بشكل غير مؤسسي .. وفي غياب الرؤية الاستراتيجية تم تكليس الحركة في مواجهة الواقع المتغير بحجة الالتزام بالأهداف التي في أذهان هذا البعض المهيمن .. واقتصر تمثيل الحركة في المؤتمرات الجماهيرية والبرامج والأحاديث التلفزيونية والصحفية على هذا البعض مع حبس الحركة داخل مقرها والإصرار على عدم وجود ضوابط موثقة لضبط الحركة .. كما تم تهميش القضية الأولى في البيان والخاصة بمواجهة العدوان الصهيوني الأمريكي مما أعطى انطباعات سلبية لدى جماهير الشعب الراصدة لفعاليات الحركة.

ثم كانت القشة التي قصمت ظهر البعير بإصدار بيان صادم للشعب في موضوع بعيد عن أولويات الحركة وبمضمون يتعارض مع رأي قطاع كبير من بين أعضائها والأهم أنه قد صدر دون الرجوع للجنة التنسيقية للحركة وعندما ووجه هذا النفر بعاصفة من الرفض لتصرفاتهم لجأوا إلى التبرير كعادتهم وتصحيح الخطأ بخطأ أكبر!!!!

لقد حاولنا الإصلاح منذ شهور التأسيس الأولى وتسلحنا بالصبر ولكن دون جدوى وكان الدافع

لموقفنا هو الحرص على هذه الحركة ذات الأهداف الوطنية المشتركة واتقاء شبهة شق الصف التي قد تفهمها الجماهير خطأ .. ومن هنا كان إصدار هذا البيان توضيحا للحقائق ودرءا للشبهات.

لقد أدت حركة كفاية دورها ولم تعد تستوعب حاجة الأمة وتطلعات جماهير شعب مصر للتغيير ولا يعني الانسحاب من الحركة توقفنا عن العمل الوطني ولكننا سنستمر في ممارسته من خلال مواقعنا في المجتمع ومن خلال تنظيماتنا السياسية التي ننتمي إليها وحتى ينضج العمل الوطني بديلا لهذه الحركة يتلافى أخطاءها .

حمى الله مصر من كل شر وسوء ومكن لأبنائها لما فيه خيرها

الموقعون على البيان

جمال أسعد عبد الملاك

د. عبد الجليل مصطفى

مجدي أحمد حسين

د. مجدي قرقر

محمد درديري

د. محمد شرف

د. يحيى القزاز

بيان كفاية فى 24 ديسمبر 2006 بشأن الهجوم على الإخوان

الهجوم على الإخوان مقدمة للإطاحة بكل القوى

2006/12/24

تابعنا جميعا الحملة الإعلامية والأمنية ضد جماعة الإخوان المسلمين والتي شهدت اعتقال ما يقارب المائتين من طلاب جامعة الأزهر وعدد من أساتذة الجامعة وبعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين. ومازالت الحملة

مستمرة حتى صدور هذا البيان. وبغض النظر عما فعله الطلاب أو قيل أنهم فعلوه فأنه يجب أن على القوى السياسية ألا تنخدع وأن تجر على

معارك جانبية. فالمجرم الحقيقي كان دائما النظام وجهاز أمنه الذي توقف عن حماية المواطنين العاديين وتفرغ تماما لحماية الحاكم ونظامه. النظام هو من عبأ قواته لمحاصرة وضرب المظاهرات السلمية المطالبة بالتغيير

طوال العامين الماضيين، والنظام هو من استأجر البلطجية للتحرش بالمتظاهرات في الشوارع يوم الأربعاء الأسود، وهو من سلط البلطجية لضرب واختطاف المسالمين من الشوارع في ابريل ومايو 2006 لتضامنهم مع القضاة. وهو من استخدم البلطجية في انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر وديسمبر 2005 لمنع المعارضين من الفوز. والنظام هو من فتح أبواب جامعة عين شمس للبلطجية واقتحم بقواته جامعة القاهرة قبل أسابيع قليلة. والنظام هو من اعتمد الاعتقال العشوائي والتعذيب كأسلوب حياة وقاعدة لا استثناء. إن حركة كفاية تدين اعتقال طلبة جامعة الأزهر وتدعو كل القوى للتكاتف والنضال من أجل الإفراج عنهم. كما

تدين الحملة الإعلامي والأمنية ضد بجماعة الإخوان المسلمين وتزايد الدعوات الاستئصالية ضد الجماعة وتدعو كل القوى السياسية للوقوف في وجه هذه الحملة وفي وجه التشهير المتعمد بجماعة الإخوان المسلمين

وأي قوى معارضة شريفة. إن ما حدث للإخوان هو مقدمة لما يخبئه لنا النظام المفلس المستبد

ونحن على أعتاب عام 2007، عام التعديلات الدستورية وعام توريث السلطة. النظام يريد أن يسترجع هيبة فقدها في

العامين الماضيين والهجوم لن يستثني أحد من القوى المعارضة إلا تلك المستأنسة والأليفة إن وقوف كل قوى التغيير والمعارضة صفا واحدا في وجه هذه الهجمة صار ضرورة حياة وهو السبيل لمواجهة خطط النظام المستبد ومشاريع التوريث.

بيان كفاية فى 21 يناير 2007 بشأن التعديلات الجديدة للدستور

قاطعوا عبث مبارك بالدستور

الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» تدعو القوي الوطنية والديمقراطية بكافة اتجاهاتها للمقاطعة التامة لمناقشة تعديلات مبارك للدستور فالتورط في المناقشة وعلي أي نحو قد يوحي بإضفاء طابع جدي علي لعبة هزلية، بينما التعديلات في مجموعها ذات طابع سلطوي استبدادي، ولا يقصد بها غير خدمة المصالح الخاصة لبيت الرئاسة، ولا تمس المواد الاحتكارية الخاصة باختيار الرئيس، ولا تفتح الباب لغير التمديد فالتوريث بالعائلة أو بالمؤسسة، وتحول عمليا الانتخابات - بكافة أشكالها - إلي استفتاءات جاهزة للتزوير، وتنزع الإشراف القضائي لتحل محله إشرافا للطوارئ ليغلق الباب لضباط الشرطة علي كافة مراحل الانتخابات، وتحل محل قانون الطوارئ دستورا مباشرا أمام ضمانات الحريات إلي يوم يتغيرون، فإذا أضفنا إلي دستور الطوارئ ما هو قائم من حجب للحريات العامة في تكوين الأحزاب والجمعيات والتظاهر والإضراب والاعتصام السلمي، وامتلاء المعتقلات بعشرات الآلاف من المصريين، وتحويل أقسام الشرطة إلي سلخانات تعذيب، وحماية سلطة النهب العام بعصا الكبت العام، وفرض الفقر والقهر علي غالبية المصريين، مع هذه الصورة تصبح المناقشة - مجرد المناقشة - لتعديلات يصم مقترفيه بالعته السياسي، خاصة إن الأغلبية الميكانيكية المزورة المتوافرة فيما يسمي مجلسي مبارك عبثا الشعب والشوري تقرر النتائج سلفاً لصالح تعديلات مبارك بالنص والفصّ. وحركة «كفاية» إذ تشدد علي مقاطعة العبث السياسي باسم تعديلات الدستور، تدعو القوي الوطنية والديمقراطية للالتفاف حول برنامج تغيير جامع يبدأ بالالتفاف علي النقاط الثلاث التالية:

أولا : تكوين تحالف وطني واسع يضم كافة قوي وحركات المعارضة الجذرية تحت اسم «التحالف من أجل جمهورية ديمقراطية».

ثانيا: اختيار رمز للاجماع الوطني لقيادة حركة التحالف الساعية لإنهاء سلمي لحكم مبارك وعائلته بأساليب العصيان السياسي.

ثالثا: الشروع في إعداد دستور جديد لعهد جديد يبدأ بفترة انتقالية مدتها سنتان تعقب الإنهاء السلمي لنظام الاستبداد والفساد، تقود مصر خلالها حكومة تحالف وطني، وتوكل رئاسة البلاد خلالها لشخصية قضائية، بإطلاق الحريات العامة وتقرير الإدارة وتتلخص مهام الرئيس والحكومة في إعداد مصر وتأهيلها ديمقراطيا القضائية التامة للانتخابات، وتجري في نهاية المدة انتخابات رئاسية وبرلمانية تنتهي إلي برلمان منتخب يؤدي دورالجمعية التأسيسية المؤهلة لإقرارالدستور الجديد.

باختصار لم يعد من وقت نضيعه في مناقشات عابثة لتعديلات هزلية في الدستور، ولتتحد صفوفنا لإنقاذ مصر الآن قبل الغد..

بيان من جورج إسحاق بتاريخ 24 يناير 2007

بيان صحفي

بمبادرة من الأستاذ جورج إسحق وافقت اللجنة التنسيقية لحركة كفاية بالإجماع فى اجتماعها مساء اليوم 24 يناير 2007 على ترشيح الدكتور / عبد الوهاب المسيرى لتولى مسئولية المنسق العام للحركة. وقدرت للاستاذ جورج هذه المبادرة التى تؤكد الطابع الديموقراطى لحركة كفاية وقد ضرب المثل فلى الالتزام بالقيم التى تدعو الى تطبيقها فى المجتمع المصرى وبصفة خاصة تداول المسئوليات فى كل المؤسسات دوريا.واذ تعتز لجنة التنسيق بدور الدكتور / عبد الوهاب المسيرى فى تاسيس الحركة والمشاركة فى كل انشطتها الجماهيرية وانها على ثقة انه فى موقعه الجديد سيكون امتدادا خلاقا ومثمرا لتقاليد حركة كفاية التى ترسخت من خلال الممارسة . وهذا وقد وجهت لجنة التنسيق الدعوة الى جميع اعضائها للمشاركة فى الحوار حول مستقبل الحركة وانشطتها فى الفترة القادمة...

بيان بشأن عودة المنشقين 21 فبراير 2007

الزملاء الأعزاء

في اجتماع اللجنة التنسيقية أمس الأربعاء 21 فبراير طالبت اللجنة الزملاء المنسحبين بأهمية إصدار بيان للعودة يتضمن مبررات العودة لممارسة النشاط ودون أن يتضمن البيان أي اعتذار وأن التوقيع على البيان وفقا لرغبة الزملاء ومن يرفض التوقيع من حقه مزاولة نشاطه دون إلزام بتوقيع البيان

مجدي قرقر

بيان عودة لممارسة النشاط بالحركة المصرية للتغيير" كفاية "

1 - مقترح مقدم من مجدي قرقر

إزاء الخطوات المخلصة التي اتخذت في الفترة الأخيرة لدفع الحركة المصرية للتغيير "كفاية" من أجل حشد كافة الجهود لتحقيق الأهداف الوطنية النبيلة للحركة في مواجهة الاستبداد والفساد وفي مواجهة العدوان الأمريكي الصهيوني على أمتنا .. إزاء كل هذا يعلن الموقعون على هذا البيان عودتهم لممارسة دورهم الوطني من داخل الحركة تقديرا منهم لهذه الخطوات المخلصة وإدراكا منهم لدور الحركة في الاستجابة لتشوق شعب مصر للتغيير.

2 - مقترح مقدم من الأستاذ عبد الغفار شكر

يعلن الموقعون على هذا البيان - أعضاء حركة كفاية – اللذين جمدوا نشاطهم في ديسمبر 2006 أنهم حرصا منهم على حركة كفاية ومستقبلها قد استأنفوا نشاطهم، بعد أن أكدت الحركة مصداقيتها، وطبقت مبدأ تداول المسئولية بالنسبة لموقع المنسق العام ودعم الطابع الجماعي للحركة باختيار المنسقين المساعدين الأربعة لمعاونة المنسق العام. ونؤكد من جديد أن تجميد النشاط لم يكن موجها ضد أي زميل، فنحن نثق بكل الزملاء ونعتز بهم، وسنعمل معا من أجل تحقيق انطلاقة جديدة للحركة كجزء من نضال الشعب المصري ومشاركته الفاعلة من أجل التغيير وبناء مجتمع العدل والحرية والله الموفق

3 - مقترح مقدم من مجدي قرقر بأخذ مقترح الأستاذ عبد الغفار شكر في الاعتبار

إزاء الخطوات المخلصة التي اتخذت في الفترة الأخيرة لدفع الحركة المصرية للتغيير "كفاية" من أجل حشد كافة الجهود لتحقيق الأهداف الوطنية النبيلة للحركة في مواجهة الاستبداد والفساد وفي مواجهة العدوان الأمريكي الصهيوني على أمتنا .. إزاء كل هذا يعلن الموقعون على هذا البيان عودتهم لممارسة دورهم الوطني من داخل الحركة تقديرا منهم لهذه الخطوات المخلصة واعتزازا بكافة الزملاء في الحركة وحتى نعمل معا من أجل تحقيق انطلاقة جديدة للحركة كجزء من نضال الشعب المصري ومشاركته الفاعلة من أجل التغيير وبناء مجتمع العدل والحرية والله الموفق

بيان كفاية في 23 مارس 2007 بشأن مقاطعة الاستفتاء الجديد

قاطعوا مهزلة الاستفتاء

وانكشف المستور في تعديل الدستور الذي أراد به مبارك ونظامه إحكام قبضته الاستبدادية والبوليسية على مقدرات البلاد... فبعد ربع قرن من حكم مبارك لم يستطع هذا النظام أن يوفر رغيف خبز آدمي صالح للاستهلاك... وبعد قتل المصريين في عبّارات غارقة وفي قطارات محترقة... وحماية اللصوص والنهابين من كبار الرأسماليين وتهريب أموالهم للخارج... جاء تعديل الدستور للانقضاض على حق الإشراف القضائي على الانتخابات... ولتكميم الأفواه بحجة مكافحة الإرهاب. لذا ندعوكم لمقاطعة الاستفتاء المزور... وندعوكم للاحتجاج والتظاهر خارج لجان الاستفتاء يوم 26 مارس 2007. كما ندعو أفراد الشعب المصري وكافة القوى السياسية إلى العمل الدءوب وإلى النضال من أجل إسقاط هذا النظام.

فمصر تستحق حياة أفضل

بيان " كفاية" بتاريخ 27 فبراير 2008 بخصوص قانون الارهاب

قانون مطاردة الإنسان

أخيرا أخرج النظام القائم ما في جعبته عندما نشرت صحيفة المصري اليوم ما سمي بمشروع مكافحة الإرهاب.

والمشروع في حقيقته مشروع لمطاردة الإنسان المصري حيثما كان وحيثما وجد، وهو ما يجعلنا نسجل في شأنه الحقائق التالية :

أولا :- جاء المشروع - كما كنا نتوقع — تتويجا وتقنينا لأوضاع الدولة البوليسية التي أرست دعائمها الانتهاكات الدستورية التي أدخلها النظام علي الدستور وزور نتائج الاستفتاء عليها.

ثانيا :- جاء المشروع مخالفا - بل عاصفا - ليس فقط بالمواد الدستورية التي نص علي عدم مراعاتها عندما أدخل فكرة استبدال مكافحة الإرهاب بالطواريء، وهي المواد 41، 44 والفقرة الثانية، بل تجاوز كل ذلك وخالف المواد 47 الخاصة بحرية الرأي والتعبير والمواد 48، 206، 207، 208، الخاصة بحرية الصحافة، والمادة 66 الخاصة بشخصية العقوبة، والمادة 67 التي تفترض البراءة كقرينة للإنسان، والمادة 68 التي كفلت حق التقاضي وحقه في المثول أمام قاضيه الطبيعي، والمادة 69 التي كفلت حق الدفاع، والمادة 63 التي كفلت حق مخاطبة السلطات العامة، والمادة 57 التى جرمت أي مساس بحرية الإنسان.

ثالثا :- يخرج المشروع عن القواعد العامة التي ينبغي أن تحكم وتسود التشريعات الجنائية الجزائية والإجرائية، فصيغت مواد المشروع بعبارات غامضة مبهمة غير منضبطة فضفاضة مطاطة تثير اللبس وتحتمل أكثر من تأويل وأكثر من معني. وهذا عكس ما ينبغي أن تكون عليه القوانين الجنائية التي يجب أن تصاغ علي درجة من اليقين والجزم والوضوح وهو ما أكدته المحكمة الدستورية العليا في العديد من أحكامها.

رابعا :- لا يجرم مشروع القانون الأفعال فقط بل يجرم الخواطر والأفكار والنوايا راجع المادة الأولي والمادة السادسة من المشروع، وينزل أشد وأقصي درجات العقاب بل يجرم الشروع وحتى إذا تم الرجوع عنه.

خامسا :- يصل بالعقوبات إلي الإعدام والسجن المؤبد دون تحقيق أي ضمانة من ضمانات الإجراءات الواجب التمتع بها.

سادسا :- وضعت المادة الثامنة بأسلوب وصياغة مبهمة وغير مفهومة تماما وذلك عن قصد وعمد، وهدفها أنه يحرر رجال الضبط الشرطة من إتباع أي قيود أو إجراءات قانونية عند ممارسة عملهم تجاه المواطنين .

سابعا :- التوسع في معني ومفهوم العمل الإرهابي عما كان محددا في القانون 97 لسنة 92 المضاف إلي قانون العقوبات والذي يحمل ذات الاسم الإرهاب بحيث يجعل استخدام العنف أو القوة أو حتى التلويح والتهديد

والترويج والتخويف عملا إرهابيا

ثامنا :- استعمال عبارات مبهمة وغامضة لتحديد معني الإرهاب مثل النظام العام سلامة المجتمع وعرقلة ممارسة السلطات العامة منع تأدية دور العبادة تعطيل أحكام الدستور إلي أخر العبارات التي

تجعل في النهاية أن كل فعل أو امتناع عن فعل من الممكن أن يندرج ويدخل في نطاق العمل الإرهابي مثل المظاهرات والاحتجاجات و الاعتصامات والإضرابات والاجتماعات. بل يشمل الإرهاب ليس فقط ما جاء في هذا المشروع بل كل ما جاء في قانون العقوبات وسائر القوانين الأخرى.

تاسعا :- لا يقف المشروع علي ملاحقة المواطن في حدود الوطن بل يطارده خارج حدود الوطن المادة الرابعة .

والخلاصة أن المشروع ردة خطيرة وانتكاسة وكارثة حقيقية بكل معني الكلمة يضاف إلي ترسانة القوانين العاصفة بالحريات والمهدرة لها والقوانين سيئة السمعة، ولا بد من تضافر وتكاتف كل قوى المجتمع أحزابا ونقابات واتحادات وروابط وجمعيات وجماعات وأفرادا، ليسقطوا هذا المشروع ومن وضعوه.

بيان كفاية بتاريخ 24 أبريل 2008 بشأن ثمانينية الطاغية

مايو ..تاريخ أسود في حياة المصريين

تعلن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية " تأييدها لدعوة الشباب المصري لتنظيم أشكال احتجاجية متنوعة في يوم 4 مايو المقبل ، وهو تاريخ أسود في حياة المصريين ، فهو يصادف الذكرى الثمانين لميلاد الدكتاتور الذي حكم البلاد لمدة 27 سنة متصلة ، و انتهى بمصر إلى عظيم البؤس والفقر و القهر والتبعية . و تجدد كفاية عزمها المشاركة في حملة عصيان مدني سلمي متصاعدة بهدف الإنهاء الشعبي لحكم الديكتاتور و عائلته ، و تؤكد عزمها على مواصلة التشاور مع أطراف ائتلاف 6 ابريل و مع كافة القوى الوطنية و الاجتماعية المعارضة جذريا لبناء ائتلاف جامع للتغيير يعتصم بحبل المقاطعة لحكم الفساد و الاستبداد و يدعم صور العصيان و المقاومة المدنية السلمية .

بيان كفاية بتاريخ 16 سبتمبر 2008 بشأن الدويقة

كفاية تتبنى الدفاع عن مصالح أهل "الدويقة" المذكوبة

تتوالى الكوارث اليومية التى يتعرض لها أبناء شعبنا فى ظل نظام الحكم القائم، الذى ادى فساده الشامل وإهماله المتعاظم ،وعجزه عن أداء واجباته الاساسية، وتقاعسه عن توفير أبسط شروط الحياه الإنسانية اللائقة لمواطنينا، إلى نزيف مستمر لأرواح المصريين، كان آخر مظاهره انهيار صخرة المقطم فوق رءوس ساكنى "عشوائيات منشية ناصر"، وما ترتب عليها من قتل واصابة المئات من الأبرياء، فضلا عن مئات الجثث التى يتم دفنها تحت الانقاض، بعد أن عجزت السلطة عن إنقاذها، نتيجة لتخلف الوسائل المستخدمة، وبطء الحركة، والعجز عن مواجه المشكلات المتراكمة.

وإلحاقا "كفاية" السابق على أعضائها وأصدقائها، الذى طالبهم بالمسارعة إلى المنطقة إلى نداء حركة المذكوبة لمساعدة أهلها وضحاياها، وتقديم واجب العون لهم، بكل السبل المتاحة. فإن حركة "كفاية" تكرر دعوة كل أبناء الوطن للإلتفات حول أشقائهم من أهالى هذه المنطقة، الذين يتعرضون – إلى النتائج الكارثية إضافة للحادث - عن التنصل من الوعود إلى مضايقات أمنية، وتحرشات بوليسية تضاعف من آلامهم ومعاناتهم، فضلا الممنوحة لهم بتسكينهم، فى شقق بديلة لمنازلهم، التى تهاوت بفعل الانهيار المأساوى لصخور جبل المقطم .

وإذ تعرب حركة "كفاية" عن عظيم ألمها لمصاب أهلنا فى الدويقة،فإنها تتقدم اليهم بإستعدادها لمساندة مطالبهم، عن طريق نخبة من المحامين الوطنيين المتطوعين بلا مقابل، والذين سيتولون رفع والدفاع عن حقوقهم مجانا القضايا للمطالبة بحقوق أهل المنطقة وللدفاع عن مصالحهم.

بيان كفاية فى 4 أبريل 2009 بشأن ائتلاف التغيير

نداء للمصريين

البيان التأسيسى لائتلاف التغيير

إذ نستشعر عمق وفداحة الأزمة التى تمسك بخناق مصر، وتراكم التهديدات المدمرة للأمن القومى خاصة من العدو الصهيونى، وتدهور المكانة والدور، وإهدار الاستقلال الوطنى، وتحول مصر إلى مستعمرة أمريكية، وتحكم الأجانب فى الاقتصاد، وشيوع النهب العام، وتجريف الأصول وقواعد الثروة المنتجة، وإهدار الموارد الطبيعية، وسفه وفساد الطبقة المتحكمة، وتوحش الفقر والبطالة والمرض والعنوسة والبؤس العام، وانحطاط خدمات التعليم والصحة، وإهدار طاقات الشباب، وتكريس ثقافة تابعة فاسدة تتنكر للتاريخ الوطنى، والتعذيب إلى حد القتل فى أقسام الشرطة، واكتظاظ المعتقلات بعشرات الآلاف، وتأبيد القهر بحكم الطوارئ، وكبت الحريات العامة، والتزوير المنهجى المنتظم للانتخابات، وتزوير الدستور بتعديلاتٍ تنقلب على المعنى الجمهورى، وتنتهى بالشعب المصرى إلى عقارٍ يورث ..

وإذ نؤكد أنه لا حل لأزمة مصر بغير الإنهاء السلمى للنظام القائم، والتحول إلى حكم الشعب عبر فترة انتقالية لمدة سنتين، تدير البلاد خلالها رئاسة محايدة وحكومة ائتلاف وطنى، تستعيد هيبة مصر ومكانتها ودورها القيادى عربياً، وتسترد استقلالنا وإرادتنا الوطنية، وتقيم الديمقراطية وحكم القانون والتوزيع العادل للثروة، بإنهاء حالة وقانون الطوارئ، وإيقاف العمل بتعديلات الانقلاب على الدستور، وتصفية تركة الاعتقال السياسى والمحاكمات العسكرية والاستثنائية، وإطلاق حريات الصحافة وتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات وهيئات التدريس واتحادات الطلاب ونقابات العمال والفلاحين، وضمان حقوق العمل والتحصين ضد الفصل التعسفى، وكفالة حريات الاجتماع والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمى، وضمان الاستقلال الكامل للقضاء وإدارته التامة للانتخابات والاستفتاءات بكافة أنواعها وفى كافة مراحلها، ووقف تصدير الغاز والبترول لإسرائيل، واستفتاء الشعب فى إلغاء الالتزام بقيود معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ووقف برنامج الخصخصة ورفض المعونة الأمريكية وحل هيئاتها، والتأكيد على تطوير طابعٍ إنتاجي للاقتصاد، وإعادة توزيع الدخل القومى، وتنمية استثمارٍ عامٍ كثيف العمالة، وتنفيذ خطة عاجلة لمضاعفة نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح، ووقف مسلسل طرد الفلاحين من الأرض، وضمان إيجارات عادلة للأراضى الزراعية والمساكن، ومضاعفة دعم الخبز والخدمات الأساسية، وتقرير الأجر العادل برفع الحد الأدنى للأجور بما يوازن انفلات الأسعار، وصرف إعانة بطالة للعاطلين، والإعداد لدستور ديمقراطى شعبى جديد يجرى إقراره – فى نهاية فترة الانتقال – بجمعيةٍ تأسيسيةٍ منتخبة.

إذ نستشعر خطورة وتداعيات أزمة الاحتقان السياسى والاجتماعى، وإذ نؤكد على أولوية الحل الوطنى والديمقراطى والاجتماعى، فإننا نحذر من انزلاق البلد إلى نهاياتٍ مفزعةٍ، أو إلى انفجارٍ تلقائىٍ بتكلفةٍ دمٍ ودمارٍ لا يريدها أحد، وندعو الشعب المصرى العظيم بشخصياته العامة وقواه وأحزابه وجماعاته الحية وقيادات الهيئات والحركات الاجتماعية إلى تكوين "ائتلاف المصريين من أجل التغيير"، ائتلافٍ وطنيٍ جامعٍ لأحزان وأشواق المصريين، يتصدى لحكم الفساد والاستبداد والتبعية، ويعتصم بحبل المقاومة السلمية والعصيان المدنى لكسب الحرية، ويستدعى ضمائر العالم لنصرة قضية الشعب المصرى فى كفاحه الباسل

بيان كفاية فى 19 فبراير 2010 بخصوص عودة البرادعى

بيان كفاية عن عودة البرادعي

الحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية" تعلن ترحيبها بعودة الدكتور محمد البرادعى – المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية – إلى القاهرة ، وتدعوه للاستقرار فيها ، والبدء فى كفاح جدى من أجل كسب حرية مصر والمصريين .

وإذ تؤكد كفاية – مجددا – ترحيبها بالتطور الراديكالى فى موقف البرادعى ، وتبينه للمطالب الديمقراطية للشعب المصرى ، وإعلانه أنه " مستعد للتحرك مع الناس لتغيير الدستور " ، فإنها تتطلع لإدارة حوار صريح مع البرادعي لاستيضاح موقفه من قضايا وطنية واجتماعيه جوهرية تتصل بأولويات التغيير ، وبيان مدى استعداده للتفاعل مع خطة "كفاية" لإنهاء النظام غير الشرعى القائم بأساليب المقاومة المدنية والعصيان السلمى ، ودعوة أطراف المعارضة الجدية لمقاطعة السيناريو الرسمى لما يسمى "انتخابات البرلمان" و"انتخابات الرئاسة" ، والذى تحول إلى ألعاب هزل وأفلام كارتون ، وانزلق من التزوير المنهجى إلى المساخر العبثية بعد تعديلات الانقلاب على الدستور التى جرى الاستفتاء عليها صوريا فى 26 مارس 2007 ، وهو ما يدعم تقديرنا بأن مقاطعة ألعاب النظام شرط جوهرى لجدية أى حملة سياسية تهدف للتغيير ، وفتح الطريق لسيناريو شعبى يقوم على خطة" البديل الرئاسى " وليس المرشح الرئاسى ، وفى صورة " رئيس موازى" أو "مجلس رئاسى موازى " يدير حملة مقاومة سلمية واسعة تتضمن سلاسل من التوكيلات الشعبية والإضرابات والاعتصامات والمظاهرات السياسية ، وبهدف جامع هو تنحية نظام مبارك وإقامة دستور جديد بجمعية تأسيسية منتخبة انتخابا حرا ، وفى نهاية فترة انتقالية تبدأ بإطلاق الحريات العامة .

إننا إذ نتطلع لدور البرادعى ، نؤكد سعينا لإقامة ائتلاف شعبى ديمقراطى اجتماعى ووطنى واسع يكسب الحرية لمصر والمصريين ، وبعيدا عن أوهام إصلاح أو تجميل أو ترقيع النظام غير الشرعى القائم ، والذى يغتصب حكم مصر ، وينهب ثروات أهلها ، ويعمل كخادم ذليل للاستعمار الأمريكى – الإسرائيلى .

الحركة المصرية من أجل التغيير" كفاية

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــة)
لا للتمديد .. لا للتوريث ..

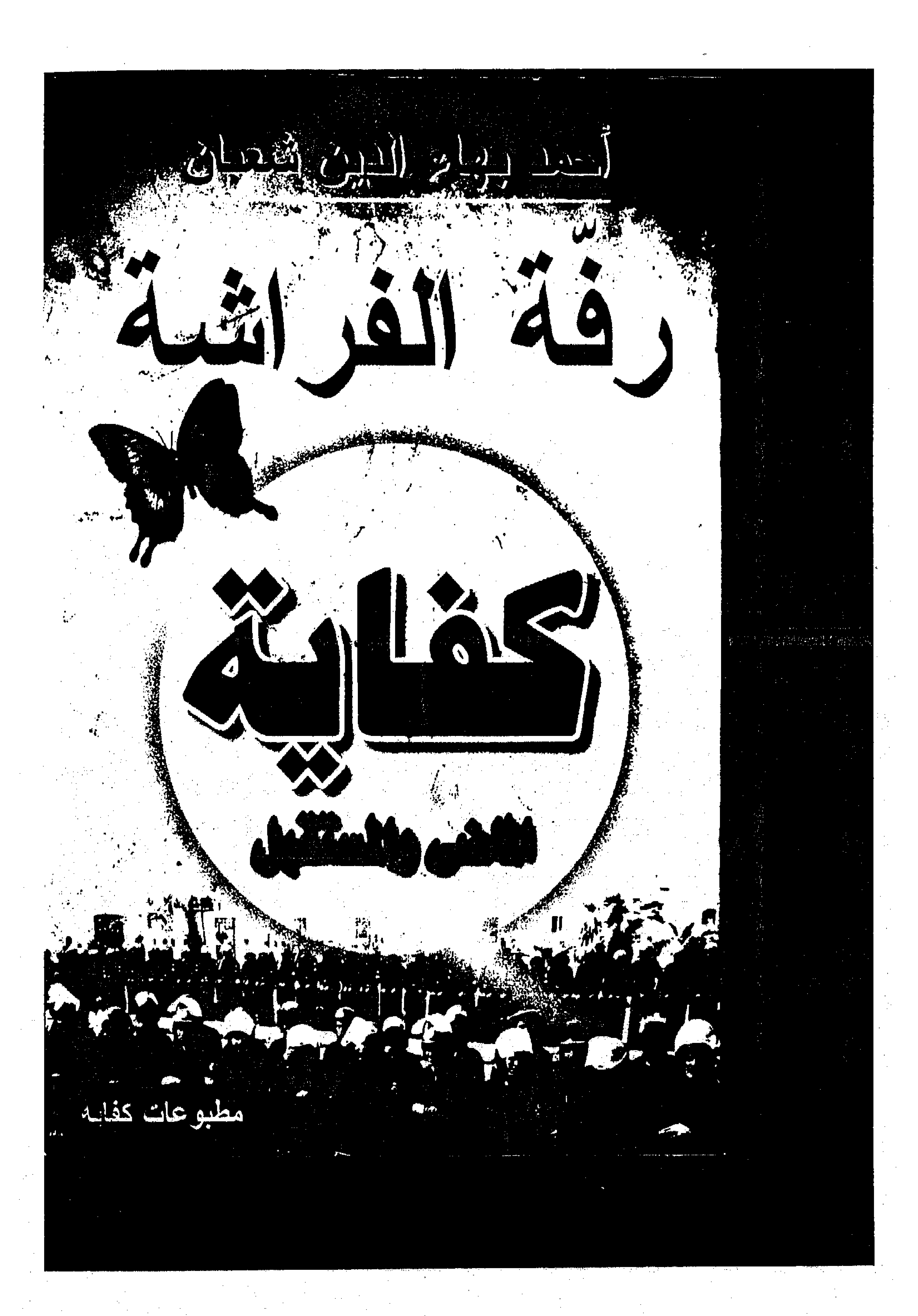
برنامج المؤتمر العام الثاني لحركة "كفايــة"
في يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٦/٤/١٤
بالنقابة العامة للمحامين

البرنامج

من	إلى	البيـــــــــان
١١,٠٠	١٢,٠٠	الجلسة الافتتاحية تتضمن - كلمة رئيس الجلسة الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب المسيري - كلمة المنسق العام الأستاذ/ جورج إسحق - كلمة مسؤول ورش المؤتمر الأستاذ/ عبد العزيز الحسيني
١٢,٠٠	١,٠٠	استراحة للصلاة
١,٠٠	٣,٠٠	الجلسة الأولى: المحور السياسي والرؤى المستقبلية رئيس الجلسة: الدكتور/ عبد الجليل مصطفى المتحدث: الدكتور/ محمد السعيد إدريس مقرر الجلسة: الأستاذ/ محمد درديري
٣,٠٠	٣,٣٠	استراحة غذاء
٣,٣٠	٥,٣٠	الجلسة الثانية: محور الآليات ووسائل تحقيق الأهداف رئيس الجلسة: الدكتور/ حسام عيسى المتحدث: الدكتور/ يحيى القزاز مقرر الجلسة: الأستاذ/ ضياء الصاوي
٦,٠٠	٨,٠٠	الجلسة الثالثة: الإطار التنظيمي (البناء الداخلي) رئيس الجلسة: الدكتور/ محمد السيد سعيد المتحدث: المهندس/ مجدي قرقر مقرر الجلسة: الأستاذ/ احمد صلاح
٨,٠٠	٩,٠٠	اســــــــــتراحة
٩,٠٠	١٠,٠٠	الجلسة الختامية رئيس الجلسة: الأستاذ/ عبد الغفار شكر ويلقي مشروع التوصيات النهائي والأستاذ/ عبد الحليم قنديل يلقي البيان السياسي مقرر الجلسة: الأستاذ/ احمد حامد والأستاذة/ رشا حسن

من مطبوعات كفاية

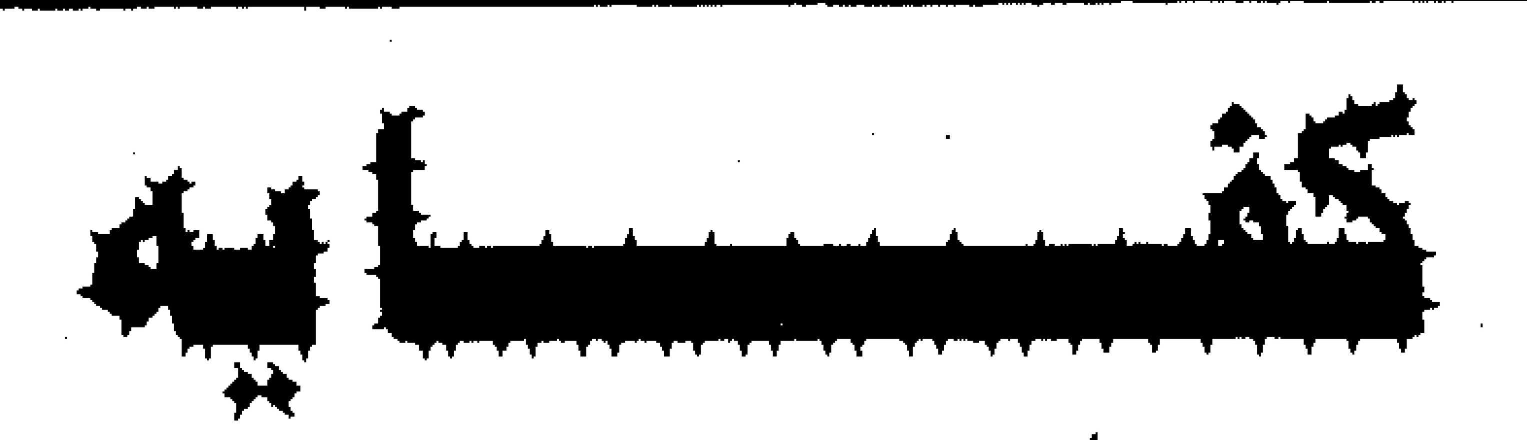

نظام
الفساد
و
الإستبداد
تحرير
د.عبد الوهاب المسيرى


أحمد بهاء الدين شعبان
رفّة الفراشة
كفاية
مطبوعات كفايه

الحركة
المصرية
من أجل
التغيير







نشرة غير دورية تصدرها
" الحركة المصرية من أجل التغيير " – " كفايه "
العدد الأول – ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥
www.harakamasria.org
www.harakamasria.com

في العيـد الأول لحركـة " كفايـه " :

يامصـــر قـومي وشـدى الحيـل

لم يكن يوم ٢٢ سبتمبر من العام الماضى (٢٠٠٤) ، يوماً عادياً فى تاريخ مصر ، بأى مقياس من المقاييس ، على الرغم من أنه مرّ كأحد الأيام العادية ، التى لا يكاد يميزها عن غيرها من أيام ذلك العام ، الرتيبة ، شئ ! .

ففى ذلك اليوم المشهود ، الذى يمر عليه الآن ، عام واحد ، بالتمام والكمال ، تأسست فى مؤتمر حاشد ، بجمعية " أبناء الصعيد " بالظاهر ، " الحركة المصرية من أجل التغيير " ، التى اختارت عبارة " كفايه " البسيطة ، الثاقبة ، تعبيراً – مصرياً صميماً – عبقرياً ، جامعاً مانعاً ، عنواناً لها ، فأصبحت رمزاً لأشواق أمة ، وعنوانا لآمال شعب ، وانطلقت تعبر الآفاق والحدود ، وتخترق المفازات والسدود ، وتعلقت بها القلوب والأبصار ، خاصة حينما تحولت إلى فعل فى الشارع ، راح يهز الوطن هزاً : يوقظ النائمين على جراح " المحروسة " من سباتهم وهو يشتعل نوراً ونارا : " لا للتمديد .. لا للتوريث .. كفايه ! " ، شعار " مختصر مفيد " ، قاطع كالسيف ، حاد كالنصل ، لا شبهة فيه ، ولا التواء ، ولا خداع فيه أو مخاتلة ، وبعدها انطلقت المسيرة .

والآن حينما نجتمع بعد عام من انطلاقة حركة التغيير (الحديثة) فى مصر ، لا يشغلنا ما أنجزناه – وهو كثير باعتراف الأعداء قبل الأصدقاء – قدر ما يشغلنا المستقبل ، وماذا سنصنع فيه ؟! ، وكيف سنواجه تحدياته ؟! التى هى – فى المقام الأول – تحديات الوطن والناس ، بعد أن وضعوا آمالاً عريضة على قوى التغيير الديمقراطى فى المجتمع ، وفى القلب منها حركة " كفايه " ، لانتشالهم من بؤس أوضاعهم ، وضبابية أيامهم ، ومواجهة التهديدات الهائلة التى تكاد تقتلع عشرات الملايين من المصريين ، من الجذور ، وتلقى بهم فى مهب الريح .



فى العيد الأول لحركة " كفايه " ، نحن مدينون بالشكر للشعب المصرى العظيم ، الذى احتضنها ، وأمدها بأسباب الحياه ، ووفر لها المأوى ، والحماية ، والانتماء .

مدينون بالشكر لكل عنصر فى حركة " كفايه " ، مهما تضاءل إسهامه ، أو ابتعدت مواقعه ، على الدور الرائع الذى لعبوه فى بناء اسم " كفايه " ، والدفاع عنه بقوة ، فى مواجهة البطش والاستبداد .

ونحن مدينون بكل الشكر لكل القوى والأحزاب السياسية والهيئات الاجتماعية التى احتضنت " كفايه " ، ووفرت لها الدعم والإسناد ، رغم الظروف الصعبة التى تمر بها ، ويمر بها الوطن كله .

ونحن مدينون بالشكر لأجهزة الإعلام النزيهة ، المصرية والعربية والعالمية ، التى ساندتنا بقوة ، ونقلت جانباً من تحركاتنا لأبناء شعبنا ، وللعالم أجمع ، كاسرةً الحصار الذى طوقت به السلطة جموعنا وأخبارنا .

ونحن مدينون بالشكر ، أيضاً لأعدائنا ، الذين أهدونا عيوبنا ونقائصنا ، وحتى نعالجها ونتجاوزها .

ونعاهد أبناء شعبنا – فى الأول والأخير – أن حركة " كفايه " التى وُلدت من رحم الشعب المصرى العظيم ، لن تتراجع أو تساوم ، وستقاتل بكل قوتها فى مواجهة حلف الفساد والاستبداد والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية والتطبيع مع العدو الصهيونى .

فى العيد الأول لـ " الحركة المصرية من أجل التغيير " ، وبينما كان الحاقدون والأعداء ، يتمنون موتها ، وتبدد آثارها ، تولد من جديد حركة " كفايه " ، قوية وفتية وعاتية ، تمد أياديها لكل المخلصين من أبناء الشعب للتواصل ، والاتحاد فى مواجهة المحنة ، والتماسك لإنقاذ سفينة الوطن التى يقودها حكم الفرد والاستبداد والنهب والفساد إلى هاوية سحيقة بلا قرار .

فى العيد الأول لحركة " كفايه " ننادى الأم الرؤوم :

" يا مصر قومي وشدى الحيل ! "

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايه)

لا للتمديد . . لا للتوريث : (حكمك باطل)

أصوات من خلف القضبان

صامدون حتى تحقيق الانتصار

وقائـــــع انتهـــــاك وطـــــن



للفنان / عصام حنفي

The Egyptian Movement for Change (KEFAYA)

Voices from Prison

Fighting until Victory

Events of a Nation's Assault



مبارك ؟

مواطن مصرى لا ينتمى لأى حزبية أو ميول سياسية لا أعرف من أفضل من من ؟ كل ما أعرفه بعد جولات عديدة فى بلدان العالم فى كل مرة أقول فيها عمار يا مصر . أى بلد ما ضربها الفقر يستطيع أفراده بـ ٢ جنيه تناول وجبة غذاء ٣ سندوتشات + شاى + بارد = ١/٣ $ = ١/١٠ دينار كويتى = ١/٤ يورو = ١/٣ دينار ليبى

الحمد لله

- هل هناك أسرة لا تملك محمول ؟
- هل هناك عامل أو بواب لا يلبس الجينز والكوتش من ماركات عالمية ؟

الحمد لله

من دعوات نظام مبارك

ولكننا شعب مبذر غير أقتصادى فى كل حياتنا. السلبيات فى كل الدنيا وتختلف باختلاف القاعدة الشعبية التى تعبر عنها. إن أرادت بإبداء الرأى دون إباحية أو تخريب أو تطاول.

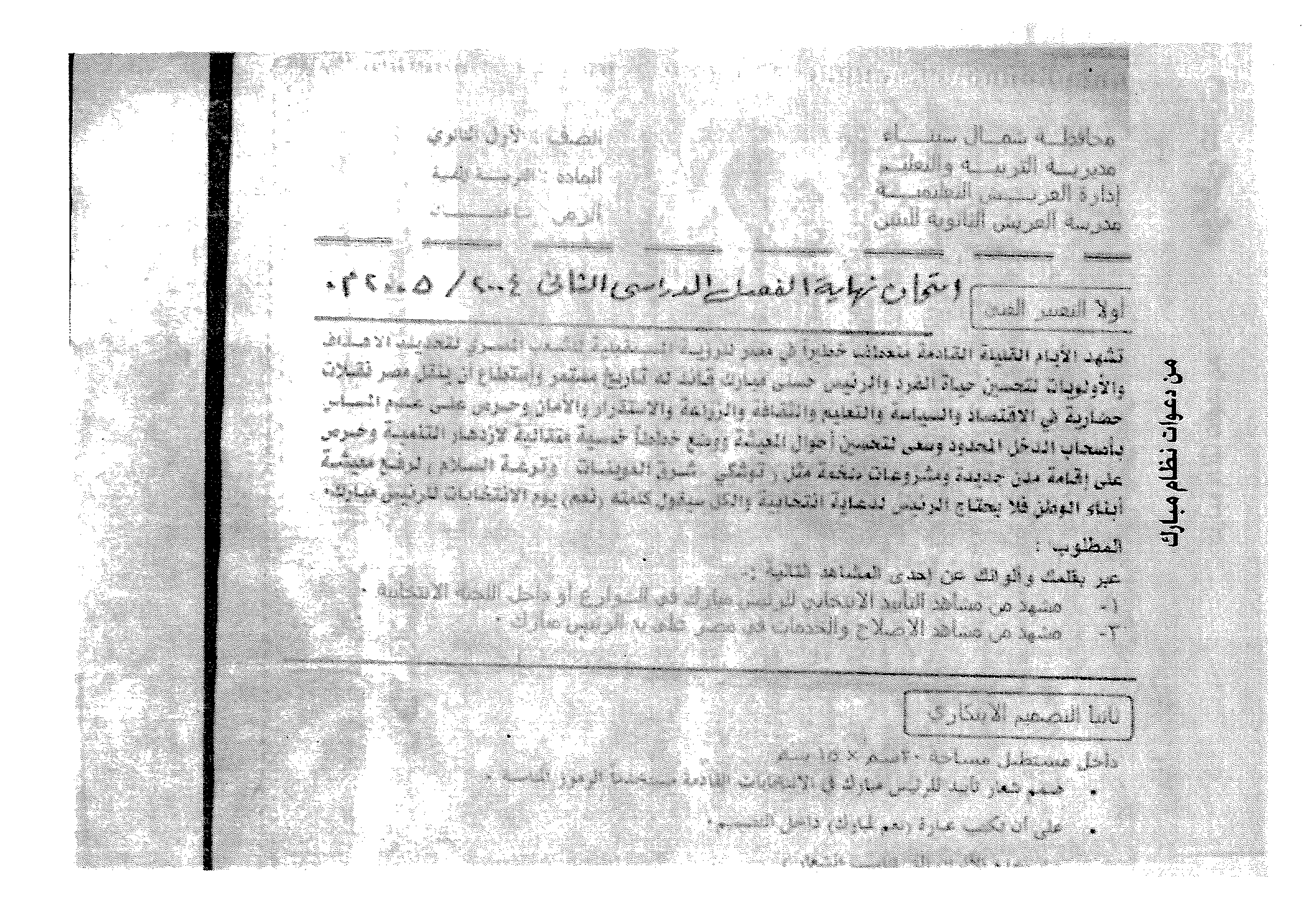
كنا نحتاج عبد الناصر لتأميم القناة ولمواجهة عالم كان يخشى الجرأة. أحتاجنا السادات لما كنا نحتاج إلى الدهاء واسترداد الحقوق التى عادت إلينا وقرار شجاع يعيدنا إلى خريطة العالم.

نحتاج مبارك للبناء والاستقرار ولا للحروب. لا يستطيع أن يحارب كل الفساد دفعة واحدة فقد تعلم من الرؤساء السابقين.

السؤال لمن ينادون بالتغيير من منهم يستطيع أن يحمى البلاد بعد الله من مخاطر الفترة القادمة وأطماعها. من منهم لن يبيع نفسه إلى الخارج. من منهم سيقطع من قوته من أجل الشعب. من منهم يستطيع أن يقضى على الفقر والأمية والديون. من منهم عمر بن الخطاب. من منهم يعرف الحق الذى يتعارض مع مصالحه وينفذه. كفانا كذبا على أنفسنا ولذلك نحتاج إلى مبارك.

يا أبناء [illegible] من الزوبعة لا تنقادون إلى الزوابع
[illegible] والبلبلة الفتنة والمظاهرات المأجورة
ولكن من أفضل ليقودنا نحو النجاة ؟!

مواطن مصرى



محافظة شمال سيناء
مديرية التربية والتعليم
إدارة العريش التعليمية
مدرسة العريش الثانوية للبنين

الصف: الأول الثانوي
المادة: التربية الفنية
الزمن: ساعتان

امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م

أولا التعبير الفني

تشهد الأيام القليلة القادمة منعطفا خطيرا في مصر للرؤية المستقبلية للشعب المصري لتحديد الأهداف والأولويات لتحسين حياة الفرد والرئيس حسني مبارك قائد له تاريخ مشرف واستطاع أن ينتقل بمصر نقلات حضارية في الاقتصاد والسياسة والتعليم والثقافة والزراعة والاستقرار والأمان وحرص على دعم المصالح بأصحاب الدخل المحدود وسعى لتحسين أحوال المعيشة ووضع خططا خمسية متتالية لازدهار التنمية وحرص على إقامة مدن جديدة ومشروعات ضخمة مثل (توشكى - شرق العوينات - ترعة السلام) لرفع معيشة أبناء الوطن فلا يحتاج الرئيس لدعاية انتخابية والكل سيقول كلمته (نعم) يوم الانتخابات للرئيس مبارك.

المطلوب:

عبر بقلمك وألوانك عن إحدى المشاهد التالية:

١- مشهد من مشاهد التأييد الانتخابي للرئيس مبارك في الشوارع أو داخل اللجنة الانتخابية.

٢- مشهد من مشاهد الإصلاح والخدمات في مصر على يد الرئيس مبارك.

ثانيا التصميم الابتكاري

داخل مستطيل مساحة ٢٠سم × ١٥سم

- صمم شعار ثابت للرئيس مبارك في الانتخابات القادمة مستخدما الرموز المناسبة.
- على أن تكتب عبارة (نعم لمبارك) داخل التصميم.

من دعوات نظام مبارك

مقالات

الأهرام فى 7 يونيو 2005

من قريب

بقلم: سلامة أحمد سلامة

قليلا من السياسة

تشهد الحياة السياسية المصرية حيوية غير مسبوقة تمور بالحركة وتعدد الرؤي والاجتهادات، ربما لم يسبق أن عايشتها مصر واندمجت فيها بكل حماس وايمان بقضية التغيير منذ عقود، كما يحدث اليوم!

ولابد أن نعترف بأن مبادرة الرئيس مبارك بتعديل الدستور هي التي حركت المياه الراكدة، وفجرت ينابيع الأمل لدي أجيال تتفاوت في أعمارها واهتماماتها، كانت قد استكانت لقدرية يائسة غلب عليها منطق مفيش فايدة. ثم اذا بها تصحو علي ناقوس التعديل، الذي وإن كان خافتا إلا أنه فتح العيون علي أن الشعوب لا تنال حقوقها بالاستجداء، ولكن بالارادة الصلبة وبنضال لا يتوقف.

ونحن لا نتحدث هنا عن الأحزاب السياسية المنظمة، ولكن عن قوي شعبية بعضها مسيس والبعض الآخر لم يعرف طريقه الي السياسة إلا من خلال شعور وطني فياض وغيرة علي مستقبل هذه الأمة، وهي تري شعوبا من حولنا تخرج من إسار نظم سلطوية لم يعد لها مكان علي خريطة العالم الي نظم ديمقراطية منفتحة.

وكانت من أوائل هذه القوي الشعبية الحركةالمصرية من أجل التغيير كفاية التي ظهرت علي حين غرة، وجمعت عناصر وهويات متباينة، ترفع شعارا مختصرا يختزل في كلمة واحدة أفكارا ومباديء تدعو إلي تغيير شامل في الوجوه والسياسات.

وعلي الرغم من تجاهل الاعلام الرسمي لها إلا أن الرأي العام الداخلي والخارجي تابع تظاهراتها باهتمام طغي علي اهتمامه بالأحزاب الحاكمة والمعارضة.

وللرد علي حركة كفاية، ظهرت حركة مناهضة من أجل الاستمرار والازدهار تضم تحالفا من عناصر معروفة من نجوم السينما والكرة وأعضاء مجلس الشعب وناشطين من منظمات شبابية ملحقة بالحزب الوطني تؤيد اعادة انتخاب الرئيس مبارك.

وفيما بين الحركتين ظهر فصيل ثالث من قدامي السياسيين والمثقفين تحت لافتة التجمع الوطني للتحول الديمقراطي بينهم وزراء سابقون من عهد الثورة ورجال قانون، أصدروا بيانا هادئا ينتقد طريقة معالجة المادة76، ويدعو إلي تضافر الجهود بين القوي الوطنية والديمقراطية لوضع دستور جديد.

هذه الحركات تتحرك في العلن. وهي افراز طبيعي لحالة من الجمود استمرت سنوات طويلة، فما إن رفع الغطاء عن القدر حتي خرج البخار المكتوم. وكل ما نحتاج اليه أن يكف الجميع عن تبادل اتهامات التخوين والعمالة، فالوطن ليس ملكا لأحد دون أحد. ولكي يكون التفاعل حميدا، فنحن نطالب أجهزة الأمن باستخدام قليل من الذكاء السياسي بدلا من القمع والاعتقال. وتضع من الاجراءات الكفيلة بتنظيم حق التظاهر السلمي وتحديد أماكن التجمع والسير، بدلا من حشد عشرات الآلاف من الهراوات التي تضفي جوا من الذعر، هو الذي يطفش المستثمرين ويرهب الحكومة والنظام!!

الأهرام فى 20 مارس 2007

نقطة نور

مكرم محمد أحمد

المسيرى وجماعة كفاية

أتمني علي جماعة كفاية - وبينهم عقلاء كثيرون أرجو أن يتفهموا حقيقة دوافعي - أن يمارسوا كل الضغوط الممكنة علي منسق الجماعة الجديد، العالم الفاضل د. عبدالوهاب المسيري كي يتخلي عن منصبه كمنسق للجماعة ليس من أجل توفير جهد معارض قوي حرصا علي الحزب الوطني، أو حرمان كفاية من مساندة عالم يحظي باحترام كل من يعرفون فضله علي الفكر العربي وعلوم السياسة والأدب والاجتماع، ولكن حفاظا علي قيمة الرجل من أن يلحق به الأذي أو الامتهان في هذه المظاهرات التي تخوضها كفاية في الشارع المصري وسط المدينة منذ عدة سنوات دون أن تحقق شيئا، والتي غالبا ما تنتهي باشتباك مع الشرطة، يخلو من ضوابط احترام حقوق الانسان أو قواعد التعامل الصحيح مع المتظاهرين باعتبار ان التظاهر حق من حقوق التعبير عن الرأي، كما يحدث في كل العالم الديمقراطي، عندما يخرج المتظاهرون الي الشوارع لأسباب عديدة في حماية الأمن والشرطة، تنظم خروجهم قواعد معلنة يحترمها الأمن والشرطة ويحترمها المتظاهرون.. لكن الفارق بين الوضعين لايزال شاسعا وكبيرا.

أقول ذلك وقد راعتني الصورة التي نشرتها بعض الصحف المصرية للعالم الفاضل تلهث أنفاسه وسط حشد من رجال الأمن يحاصرونه بأجسادهم الي حد يكاد يكتم الأنفاس، والرجل، أمد الله في عمره فضلا عن سنه الكبيرة يعاني من عديد من الأزمات الصحية الصعبة التي تستوجب عدم مشاركته في أنشطة من هذا النوع حرصا علي حياته، خصوصا أن الدكتور المسيري يستطيع ان يعبر عن رأيه بالكلمة والمقال في عديد من المنابر التي تبدي استعدادها لنشر كل ما يكتب دون كثير عناء، وذلك هو أقصي ما يمكن أن تطلبه من رجل في سنه نرجو له أن يعيش مديدا، يخدم الثقافة والفكر والأدب والسياسة بآرائه كما خدمها بدراساته وأبحاثه، عندما نذر26 عاما من عمره لدراسة الصهيونية والفكر اليهودي قبل أن يصدر موسوعته الضخمة التي تضمها ثمانية مجلدات

يتجاوز عدد صفحاتها 3500 صفحة، تعتبر أهم عمل موسوعي صدر علي مستوي العالم العربي خلال السنوات العشر الأخيرة، وهي الموسوعة التي كتبها من أجل ان يفيد منها صاحب القرار العربي وكل صاحب فكر يريد أن يتفهم حقيقة الفكر الصهيوني ودوافعه ومخاطره.

إنني لا أملك كما لا يملك غيري ان يصادر علي حق الرجل في التظاهر والنزول الي الشارع سواء مع جماعة كفاية أو غيرها، ولكنني أشفق علي صحة الرجل من أعباء مهمة يحسن أن يتركها لآخرين يقدرون عليها، وأظن ان كثيرين من اصدقائه ومحبيه قد تمنوا عليه الشئ نفسه، وبينهم السيدة الفاضلة قرينته، التي تتبعه مثل ظله كي ترعاه، لكنها تموت رعبا في كل مظاهرة خوفا من أن يلحق به الأذي أو الامتهان.

وقد يقول البعض: ألم يكن الأولي أن توجه الكلام الي الشرطة والأمن كي يكونا أكثر رفقا بالمتظاهرين وأكثر احتراما لحقوق الانسان بدلا من أن توجهه الي الدكتور المسيري؟ مع اعترافي بصحة القول إلا أنني أتحدث مع صديق.

الأهرام فى 8 أبريل 2008

نقطة نور
مكرم محمد أحمد
مشروعية الاضراب العام

منذ أن خرجت جماعة كفاية إلي الوجود قبل عدة سنوات، وهي تحاول اختراق الشارع المصري والتأثير علي جماهيره وتحريضها علي الإضراب والتظاهر عشرات المرات في مناسبات عديدة وتحت ذرائع مختلفة، لكنها لم تنجح مرة واحدة في إقناع جماهير المصريين بالتجاوب مع نداءاتها، وظلت منذ خروجها إلي الشارع أول مرة، جماعة محدودة العدد، معروفة الأسماء، معزولة عن مجري التيار العام، لا يكاد يتجاوز أنصارها بضع عشرات من المثقفين الغاضبين الذين تتلبسهم روح فوضوية، تخرج للتظاهر وتعود كما خرجت دون أن تكسب مواطنا واحدا ينضم إليها!

وفي مرات كثيرة كانت كفاية تلجأ مداراة لفشلها إلي اختيار مواقع عدد من النقابات المهنية مكانا لتظاهراتها المحدودة دون إذن من المسئولين عن هذه النقابات أو موافقة مجالس إداراتها، كما تقضي أبسط الأعراف، علي أمل أن يزيد ذلك من حجم الاهتمام الإعلامي بنشاطها، لكنها لم تحقق أي نجاح يذكر وزاد علي ذلك أنها أصبحت عبئا سياسيا علي أي حركة عفوية تلجأ إلي التظاهر لدعم مطالبها وحقوقها الاقتصادية حتي بات واحد من أهم متطلبات نجاح هذه الحركات العفوية أن تباعد بين نشاطها ونشاط هذه الجماعة للتأكيد علي صدق مطالبها!

ومع الأسف، لم تدرس جماعة كفاية أسباب فشلها، ولم تحاول أن تعرف لماذا ترفض الجماهير في الشارع المصري الانضمام إليها، ولماذا تتجنبها الحركة النقابية، ولماذا بقيت في عزلتها طول هذه السنوات دون أن تلقي أي دعم جماهيري.... وأظن أن واحدا من أهم أسباب إخفاق كفاية أنها تكاد تتحول إلي حرفة، بضع عشرات من الفوضويين يختارون موقعا لافتا للنظر وسط زحام القاهرة للتظاهر في أي مناسبة يختارونها، وينظمون وجودهم في المكان مع إحدي المحطات الفضائية، ويأتون لتصوير بضع مشاهد تتم إذاعتها في الخارج، ثم ينفض التظاهر بانتهاء مهمة التصوير لأن الهدف المنشود قد تحقق!

وأظن أن الفشل الذريع الذي منيت به محاولة تنظيم إضراب عام في مصر يؤكد المسار الفوضوي لهذه الجماعة، لأن التذرع بمشروعية الإضراب لا يكفي مبررا لإعلان الإضراب العام، الذي يستمد مشروعيته من مواقف علنية واضحة لمنظمات المجتمع المدني ممثلة في الأحزاب والنقابات والاتحادات العمالية، وليس من نداءات جماعة محدودة التأثير في المجتمع تكرر فشلها في السابق، وما يزيد من عشوائية الدعوة إلي الإضراب العام أنها جاءت في الوقت الذي بدأت تنفرج فيه أزمة الخبز، وتثمر إجراءات وقف تصدير الأرز وخفض الجمارك والضرائب علي استيراد الحديد والسلع الغذائية فضلا عن أن الشعارات التي رفعتها الجماعة أخطأت توصيف القضية، وأخطأت في مضمون رسالتها... ولو أن كفاية أو غير كفاية وجهت نشاطها لمساندة جمعيات حماية المستهلك وتحريضها علي مطاردة الغش والتربح والفساد، ورفعت شعاراتها ضد الاستغلال والاحتكار ومهربي الدقيق والمتاجرين في قوت الشعب لكانت قد أثبتت بعض الجدية بدلا من هذا السلوك غير المسئول الذي يتعجل فوضي لا تعرف إلي أين تأخذ المجتمع وتخلط الأوراق إلي حد يخفي المتهمين الحقيقيين.

الأهرام فى 1 مارس 2005

د. عبد المنعم سعيد

في ضرورة رفع الالتباس عن الناس

كان إعلان الأحزاب المصرية عن رفض التدخل الأجنبي في الشئون المصرية تعبيرا قويا عن الثقافة الوطنية الاصيلة، الساعية الي استقلال القرار الوطني، كما كانت اعلانات وبيانات جميع مؤسسات المجتمع المدني معبرة عن نفس الاتجاه. وواكب ذلك كله مقالات في الصحف وأقوال في وسائل الإعلام المحلية والأجنبية .... تعبر عن الاشمئزاز من محاولات المساس بالسيادة المصرية، التي حارب المصريون قرابة ثلاثة آلاف غام لاستردادها وليسوا علي استعداد للتنازل عنها لأية قوة في العالم حتي ولو كانت الولايات المتحدة. ولعله من المفيد في البداية التعبير عن تأييد كل ذلك والوقوف في الصف الواحد حول هذه المسألة التي تجمعت حولها الغالبية العظمي من المواطنين، ولكن الواجب أيضا يقتضي الولوج في القضية بالشكل الذي يفض التباساتها، ويوضح أبعادها، حتي يمكن تحديد ما نحن مقبلون عليه.

فمما لاشك فيه، أن القضية قد باتت دورية، ولا يمضي عام أو حتي نصف العام، أو عندما يمر نظامنا السياسي بمنعطف خاص بالتغيير أو التعديل، أو حتي عندما يتعرض نظامنا القضائي لواقعة لها بحكم المشاركين فيها أو موضوعها أبعادا سياسية، فإننا نواجه بعاصفة من ردود الفعل الخارجية بعضها يكتفي بالمتابعة وبعضها الآخر ينتهي بصدور البيانات، وفي بعضها الثالث تكون البيانات والتصريحات مقدمة لسلسلة من الضغوط السياسية والاقتصادية، وسواء تعلق الأمر بالقوانين الصادرة في مصر والخاصة بالمجتمع المدني، أو النقابات أو الصحافة أو الانتخابات أو الأحزاب، حتي نصل الي القبض علي شخصيات لها أبعاد سياسية فإننا لا نسلم أبدا من أشكال مختلفة من رد الفعل الخارجي الذي يعكس نفسه في الاروقة السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية العالمية، خادشا سمعة مصر سلبا في العادة.

لقد حدث ذلك بصورة دورية طوال العقود الأربعة الماضية، وكان التدخل في البداية نوعا من الدعاية الخاصة بفترة الحرب الباردة، علي اعتبار ان العالم كان منقسما بين العالم الحر والعالم

الشمولي! وبعد انتهائها صار التدخل سياسيا واقتصاديا علي أساس ان الدول التي تريد الاندماج في النظام العالمي الجديد لابد أن تتمتع بسمات خاصة، ولكن فترة ما بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر2001 اضافت الي كل ذلك ضغوطا عسكرية واخلاقية علي اعتبار ان غياب الديمقراطية هو المولد الأساسي للإرهاب،

وبرغم أن الشائع هو ان التدخلات الخارجية في الشأن المصري مصدرها الولايات المتحدة، إلا أن الحقيقة هي أن أوروبا وكندا واستراليا كانت دوما اطرافا اصيلة وصريحة في هذه التدخلات، وفي واحدة من القضايا الجنائية ذات الابعاد السياسية، كان مشهدا مألوفا قيام سفراء هذه الدول بزيارة المتهم وحضور جلسات المحاكمة بشكل منتظم، وبينما كان بعضهم يعبر عن الارادة السياسية لدول، كان بعضهم الآخر يعبر عن الارادة السياسية لمجموعات دولية بأكملها مثل الاتحاد الأوروبي،

وفي الوقت الذي كان فيه جميع المصريين يرفضون التدخل الاجنبي ويدفعون بحقوق السيادة ويستندون الي ميثاق الأمم المتحدة القائل برفض التدخل في الشئون الداخلية للدول، فإن هذه الدول كانت تدفع بالمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان، وحتي بإعلان برشونة الذي وقعته مصر والذي تتضمن مادته الثالثة بنودا عن الحقوق السياسية والاجتماعية.

ولكن المسألة بين داخل مصر وخارجها ليست مكانها القانون الدولي، بقدر ما ان مكانها هو ساحة السياسة والعلاقات المتشابكة والملتبسة، التي علي الأغلب ما تحددها توازنات القوي الصعبة والدقيقة، فمحاولات التدخل في شئوننا الداخلية لم تأت من البرازيل حيث جميع أنواع العلاقات محدودة للغاية، ولم تأت من الصين التي تعاني من نفس المشكلة وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية معنا محدودة في مضمونها، وانما أتت هذه التدخلات بالأساس من أوروبا وأمريكا وكندا، حيث توجد80 % أو أكثر من علاقاتنا الاقتصادية سواء كان ذلك تجارة أو استثمارا أو سياحة أو - بالطبع - المعونات المالية وغير المالية، وحتي مصادر السلاح الرئيسية لأمننا القومي.

وبالنسبة لقضايانا المركزية في فلسطين والعراق وغيرها، فإن لدينا مطلبا ملحا لدي هذه الدول بالتدخل في المنطقة من أجل الضغط علي اسرائيل أو اعانة السلطة الوطنية الفلسطينية، أو حتي المشاركة في مراقبة الانتخابات العراقية أو الفلسطينية أو الحفاظ علي الوحدة الاقليمية في العراق او السودان، وحتي بالنسبة لأمور تخصنا للغاية مثل التعليم فقد دعونا الجميع لإنشاء جامعات لدينا، وبعد الجامعة الأمريكية المعروفة اصبح لدينا جامعات ألمانية وبريطانية وفرنسية وكندية، ومن يعرف في المستقبل القريب أو البعيد كم من الجامعات الغربية سوف تنتشر في ربوع البلاد.

كل ذلك يوجد حالة من الالتباس الواجب الكشف عنه وفضه وتجاوزه، حتي لانظل الي الأبد أسري هذا التناقض ما بين العلاقات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية الكثيفة علي جانب، ومحاولات التدخل في شئوننا الداخلية علي الجانب الآخر. ولعل هذا الالتباس يتعقد أكثر بنوعين من الالتباسات أولها أن موضوع الخلاف الداخلي والخارجي لا يدور حول ضرورة الاصلاح السياسي في مصر، فقد بات مفهوما علي الجانبين ان النظام السياسي المستند الي دستور عام1971 لم يعد مواكبا لأحوال العصر، ولكن الموضوع هو خطوات تغيير ما مضي وسرعته واولوياته، والممارسات الواقعة ما بين الآن حيث لايزال النظام القديم قائما حتي وقت اقامة النظام الجديد.

وهنا يصبح الالتباس الأول معقدا بحالة من فقدان الثقة لدي اوروبا وامريكا في نيات الاصلاح والتغيير من الداخل، وفقدان الثقة المقابل من مصر والمصريين في محاولات الآخرين في الخارج التي تسعي الي تغيير العلاقات الاستراتيجية الي علاقات استعمارية، وببساطة فإن الالتباس السابق يصبح في ظل الالتباس الجديد حول معني العلاقات الاستراتيجية القائمة وهل تعطي حقوقا طبيعية، وليس بالضرورة قانونية، في التدخل، أو انها بحكم استراتيجيتها لابد أن تعني احترام ارادة كل طرف في تحديد برامجه الداخلية الخاصة.

الالتباس الاضافي الثاني يدخل في اطار المفارقات التاريخية لانه يدور في داخل مصر ذاتها، فالحقيقة أن جهاز الدولة والحزب الحاكم بذلا جهدا فائقا خلال العقود الثلاثة الأخيرة لتوثيق الصلات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية مع أوروبا وأمريكا الشمالية، ولكنهما في نفس الوقت الأكثر حساسية لجميع اشكال التدخل الاجنبي، وهما اللذان ينددان فورا بهذا التدخل حال وقوعه وبأقسي العبارات التي تجعل الحديث عن الازمة في العلاقات المصرية ـ الأمريكية أول ما يقال لوصف الحال.

ولكن الحقيقة أيضا هي ان المعارضة المنددة دوما بالولايات المتحدة، والكارهة لها طوال الوقت، والرافضة لكل أشكال التعاون مع الغرب حتي ولو ادي الي تحرير الاراضي المصرية، باعتبار كل ذلك نوعا من انواع اعادة انتاج الاستعمار، هي ذاتها المتبنية تقريبا لبرنامج الاصلاح الغربي في مصر والقائم علي التعديل الفوري للدستور فيما يخص الانتخابات الرئاسية المقبلة، ومهما اصدرت جماعات مختلفة من بيانات منددة وكارهة لأمريكا، ومهما ذيلت الحركة المصرية للتغيير كل اجتماعاتها وتظاهراتها بالاعلانات النارية التي تصم أمريكا بكل انواع المثالب الاخلاقية والسياسية والاقتصادية، وحتي باللعنة المستمرة للرئيس بوش شخصيا هو وجميع معاونيه من اول ديك تشيني وحتي الآنسة رايس، فإن الحقيقة التي لايمكن تجاهلها ان برنامج الحركة الفوري

للاصلاح في مصر يتطابق تماما مع ما تريده الولايات المتحدة وجماعاتها في واشنطن.

وأرجو ألا يسيء أحد فهم القصد والنية، فنحن لا نتهم أحدا بالموالاة لأمريكا، أو ان هناك طائفة مقنعة من المارينز المصريين الذين اكتشفوا الديمقراطية في ثنايا الايدلوجية الناصرية، فكل من نتحدث عنهم هم من الوطنيين المصريين الغيورين علي مصالح البلاد، ومنذ أكثر من عقدين فإن هذا المقام مع غيره من المنابر الأخري، كان داعيا بالقلم والكلمة لقبول تحدي الاصلاح السياسي والدستوري في مصر، باعتباره مهمة وطنية وتاريخية عظمي تحتاج الي جهد هائل من النخبة الفكرية والسياسية والقانونية المصرية، ولكن المقصود هنا هو توضيح الالتباسات الواقعة في دائرة العلاقة بين الداخل والخارج والتي باتت تعقد، وتعوق أحيانا، عملية الاصلاح السياسي في مصر، والتي زادت حدة وتيرتها بعد الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية السيد أيمن نور فك الله حبسه، فقد جري ما جري وسط اجواء باعثة علي التفاؤل بعد توافق الاحزاب علي مراجعة الدستور، وعلي برنامج معقول لتوالي عمليات الاصلاح السياسي في البلاد بإصدار عدد من القوانين المهمة، وتشكيل لجنة من احزاب الوطني والوفد والتجمع لوضع برنامج اصلاحي.

وفي النهاية يظل الاجراء الأهم الذي يبعث علي التفاؤل هو القرار الثوري للرئيس مبارك الذي اتخذه بمطالبة مجلس الشعب بتعديل المادة 76 من الدستور بحيث يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب السري العام المباشر، هذا القرار هو موضوع مقالنا الأسبوع القادم.

لأهرام فى 5 يونيو 2007

د. وحيد عبد المجيد

أزمة الحركات الاحتجاجية

من الفضائل التي قل وجودها في الحياة السياسية في مصر وبلاد عربية أخري فضيلة المراجعة والنقد الذاتي والسعي إلي المعرفة والتدقيق.

وغياب هذه الفضيلة هو أحد أهم أسباب ما آلت إليه الساحة السياسية اليوم من عشوائية واضطراب. فالعمل الحزبي وما يشبهه يحدث يوما بيوم. وقليلا ما يعرف القائمون بهذا العمل ما الذي سيكون عليهم أن يفعلوه في الأيام التالية. ولذلك قد يبدو فريق منهم قادرا علي المبادرة في لحظة محددة، ولكنه لا يلبث أن يتخبط ويضل الطريق.

وهذا هو العامل الرئيسي وراء فشل الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في بعض البلاد العربية، ودول أخري، خلال السنوات الأخيرة، ومن بينها حركة' كفاية' في مصر. ومن الضروري أن يتحلي من يحرصون علي دور إيجابي لهذه الحركات بسعة الصدر لكي يتمكنوا من مراجعة الأداء وتحديد طبيعة المشكلة خصوصا عندما يكون لدي بعض قادتها شجاعة كافية للاعتراف بوجود أزمة خانقة. وتزداد أهمية المراجعة الموضوعية، بمنأي عن الحساسيات الزائدة والاحتقان المتزايد، حين يكون أحد أهم مصادر الأزمة مرتبطا بقصور في إدراك معطيات أساسية، أو راجعا إلي غياب الرؤية الواضحة وافتقاد برنامج العمل الذي يوضح الاتجاه.

وإذا أخذنا كفاية' نموذجا' نلاحظ أنها تعثرت في خطواتها حين ظهر أنها لا تعرف ما الذي ينبغي أن تفعله عندما كانت قادرة علي المبادرة لعدة شهور منذ أواخر العام2004 وحتي منتصف العام2005، وقبل أن تبدأ في التراجع إبان الانتخابات الرئاسية. واقترن بدء هذا التراجع ليس فقط بأحادية الشعار وإساءة تقدير الموقف، ولكن أيضا بالوقوع في أخطاء كبيرة نذكر منها علي سبيل المثال فقط الرهان علي خلق صراع في داخل سلطة الدولة عبر استثمار الأزمة التي أثارها قطاع من القضاة بشأن قانون السلطة القضائية وما يتعلق به من أمور.

وقد بدا هذا الرهان كما لو أنه محاولة قنص عشوائي لم تتوفر لها مقومات الصيد الناجح. وكان

الأمر أقرب إلي حال بعض هواة الصيد غير المحترفين، وقد خرجوا بحثا عن شيء يصطادونه كيفما اتفق أو' علي باب الله'، فوجدوا ما ظنوا أنه صيد ثمين، وما هو كذلك. فالقضاة هم جزء لا يتجزأ من سلطة الدولة، ولا يمكن أن يكونوا جزءا من الشارع. وقد أخطأ من رسم لهم صورة' الثوار'، مثلما قال المستشار أحمد مكي الذي انتقد، في ندوة عقدت مؤخرا، أولئك الذين أرادوا تحميل القضاة فوق ما يستطيعون لتعويض ضعفهم.

وهكذا، ففي غياب خريطة أو بوصلة، يحدث تخبط من هذا النوع، ويبلغ مبلغا أبعد منه، إلي حد العجز في بداية اليوم عن تحديد ما ينبغي عمله خلال هذا اليوم نفسه، وليس في أيام تالية. وكان هذا واضحا في أداء الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في بعض دول المنطقة وغيرها في السنوات الثلاث الأخيرة علي وجه التحديد.

هذا الأداء الضعيف كان يفرض مراجعة سريعة. وحين تغيب فضيلة المراجعة عن أية حركة، لا يكتشف قادتها أنها تحلق في أجواء من الخيال، وربما تغلب عليها نزعة رومانسية مثل تلك التي تتسم بها حركات الشباب، والأنشطة الشبابية عموما.

ولكن بمقدار ما تبدو الروح الرومانسية تلقائية في حركات الطلاب، فهي تصبح غير طبيعية في الحركة السياسية التي تتجاوز العمل الطلابي، لأنها يفترض أن تكون أكثر نضجا وعقلانية. وهذه هي إحدي أهم مشكلات الحركات الاحتجاجية المعاصرة، ومن بينها' كفاية'، إذ أنها تبدو أقرب إلي رومانسية الحركة الطلابية، ولكن ليس إلي تلقائيتها. ولو أن العفوية هي طابعها لكان هذا دافعا إلي الانتقال إلي عمل أكثر تنظيما في مرحلة تالية. غير أن العشوائية، وليست العفوية، هي التي غلبت عليها. والأخطر من ذلك هو' التنظير' لهذه العشوائية، واللجوء إلي افتراضات لم تثبت صحتها من نوع رفة الفراشة و كرة الثلج وجبل الثلج، علي نحو يعوق مراجعة الأداء وتطويره.

فنظرية رفة الفراشة مثلا تفترض أن التغيير يبدأ بتحرك قد يكون رهيفا في ذاته، ولكنه يولد سلسلة متتابعة من التطورات علي نحو لا يتوقعه أحد، وفي أماكن أبعد ما تكون عن التوقع. ووجه' القصور' في هذا الافتراض الذي يصعب إثبات صحته، هو طابعه الآلي أو الميكانيكي، اعتقادا في أن كل ما هو مطلوب من الحركة الاحتجاجية أن تمارس تحريضا عاما منفلتا من أي إطار منهجي، حيث يصبح التحريض في حد ذاته منهجا، بل المنهج الوحيد، ثم يتحول إلي هدف، ويصير منتوجه صراخا في الهواء وليس عملا علي الأرض. فيكفي' الفراشة' المحرضة أن' ترف' وتنتظر التداعيات الكبيرة.

وهذا، هو، أيضا، مؤدي فكرة كرة الثلج التي تفترض أن المظاهرات المقصورة علي المحتجين، والتي يندر أن ينضم إليها جمهور عادي، ستكبر بفعل التحريض وتحدث التغيير. أما فكرة جبل

الثلج فتفترض أن هذه المظاهرات القزمية هي فقط الجزء الظاهر في جبل كبير صنعه ما يسميه البعض مخزون السخط المتراكم.

ومؤدي الأمر في كل هذه الافتراضات أن التغيير قادم بأسرع مما يتصور أحد، تأسيسا علي افتراض حالة سخط عام، لا يحتاج 'تثويرها' إلي أكثر من تحريض، بخلاف ما استقر في التاريخ الثوري كله أو معظمه.

ولذلك كان طبيعيا أن تطير الفراشة ولا تعود، ويبقي الثلج ثلجا غير قابل لأن تذيبه حرارة الهتافات النارية وسخونة الشعارات الصاخبة لأنها ليست أكثر من جزء طفيف للغاية من قشرة صغيرة علي سطح مجتمع يبقي في واد آخر.

الأخبار فى 18 أبريل 2005



لجمعية كفاية.. نقول كفاية

ظهرت جمعية فجأة وبدون مقدمات اسمها الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية، وظهرت قوتها المالية في الصرف بلا حدود في تنظيم ثلاث مظاهرات في وقت واحد وساعة واحدة في محافظات القاهرة والاسكندرية والمنصورة.

وفي المظاهرات الثلاثة تبين ان القوة المالية لهذه الجمعية بلا حدود في بذخ الصرف على اليافطات القماشية والكرتونية والخشبية.

ولاول مرة في تاريخنا السياسي يتم تنظيم ثلاث مظاهرات في وقت واحد في ثلاث محافظات بصرف على كل مظاهرة عشرات الالوف من الجنيهات.

والسؤال الذي يطرح نفسه ويجب ان يجد له اجابة عند مباحث امن الدولة من الذي يقوم بالانفاق على هذه الجمعية الوليدة التي لا يعرف عنها الشعب المصري اي تاريخ من النضال الوطني؟ ومن أين هذه الاموال التي تنفق على تنظيم ثلاث مظاهرات في وقت واحد؟ وهل صحيح ما تدعيه احزاب المعارضة عن هذه الجمعية المصطنعة التي تم

بقلم الدكتور :

نبيل لوقا بباوى

إن جمعية كفاية تتلقى تمويلا من الخارج لضرب الاستقرار والأمن في المجتمع المصري فقد قال عنها الاستاذ ناجي الشهابي رئيس حزب الجيل ان حركة «كفاية» تعد شكلا من اشكال الدولارات الامريكية الموجودة في مصر

●●●

وقال عنها وحيد الاقصري رئيس الحزب العربي الاشتراكي ان تشكيل كفاية يضم عناصر لها اغراض واهداف تستهدف [illegible] الاجنبي في مصر

لابد من معرفة مصدر الاموال الطائلة التي تنفقها جمعية «كفاية» على اعضائها وفي المظاهرات

والرأي العام المصري يسأل عن مصدر اموال هذه الجمعية التي تصرف ببذخ في الدعاية لنفسها لانه ظهر اتجاه سياسي عالمي تستخدمه [illegible]

في بعض الدول وذلك بتسريب الجمعيات غير الحكومية بتمويلها بلا حدود للتحرك لهز الاستقرار والأمن لمصلحة الدول الاجنبية التي تخطط وتمول.

والشعار المرفوع في كل هذه الجمعيات غير الحكومية الممولة هو الدفاع عن الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان والدفاع عن حقوق الاقليات.

●●●

لذلك نقول لجمعية «كفاية» إن دعوى المحافظة على الديمقراطية أو المحافظة على حقوق الانسان ليس بالمظاهرات الصاخبة ولكن من خلال الشرعية الدستورية والقانونية ومن خلال الاحزاب الشرعية خلال لجنة حقوق الانسان ومن خلال الصحف الحزبية والمستقلة

ولجمعية كفاية نقول لها «كفاية» تخريب في الاستقرار والأمن وإقامة المظاهرات المدفوعة الأجر لأن مصر لا يصلح لها الأسلوب الذي اتبع في دول شرق أوروبا وفي تحريك المظاهرات من الجمعيات غير الحكومية لأن مصر بها مؤسسات يمكن التحرك من خلالها وليس التحرك بالمظاهرات ورفع [illegible]

الجمهورية فى 5 مايو 2005

عبد العظيم رمضان

حديث عن المرتزقة

ما يحدث في مصر اليوم. لم يسبق له مثيل في تاريخ النضال المصري!

على مدى التاريخ المصري كانت هناك حركات نضالية سواء ضد الاحتلال البريطاني، أو ضد الطبقات المستغلة، أو ضد الديكتاتورية والقمع الذي كان يمارسه نظام عبد الناصر، وضد المعتقلات والسجون التي فتحها عبد الناصر، ولم يغلقها إلا موته!

ولكم من يشاهد المسرح السياسي المصري حاليًا ير العجب العجاب!

فهناك شعب مشغول بحاجاته اليومية وبأمور معاشه، وهناك في الجانب الآخر قلة صخابة، بعيدة كل البعد عن مطالب الشعب واحتياجاته، ترفع شعارات لا يفهمها الشعب، وبعيدة كل البعد عن مطالب الجماهير المصرية.

وهناك صحف معارضة لا يقرؤها أحد، تتحدث بلغة لا يفهمها الشعب المصري على الإطلاق، لا عمل لها إلا مهاجمة رئيس الدولة ورميه بالدكتاتورية.. والشعب في دهشة؛ فأين هي هذه الدكتاتورية وتلك الصحف تكتب ما تشاء.

وهناك حركة تطلق على نفسها اسم" كفاية" ، وهو اسم "عبيط" بكل المعايير!

والمقصود بلفظ كفاية، كفاية للإنجازات التي حققها حكم الرئيس مبارك، الذي نقل مصر من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، ومن الإفلاس إلى الرخاء، ومن وطن كانت قد تخربت كل مرافقه بسبب الحروب التي خاضها عبد الناصر، والحرب التي حررت الأرض، ونقلت مصر من ذلك إلى الوضع الحالي الذي يأمن فيه الشعب المصري على لقمة عيشه وعلى مستقبله وعلى حياته.

ما هو تمامًا المقصود من لفظ كفاية؟!

ثم يأتي كاتب كبير فيصف هذا اللفظ العبيط بأنه عبقري. لا يعلم أحد أين هذه العبقرية، بل لا يعلم أحد سر هذه العبقرية.

فهل هذه العبقرية تكمن في أن الذين يقومون بهذه الحركة ينتمون في معظمهم إلى التيار الناصري الذي أذاق مصر الهزيمة ومر العذاب، وهم يخفون عن الشعب حتى الآن وجوههم القديمة،

ويظهرون أمامه بوجوه جديدة تتظاهر بالديمقراطية والحرية، مع أن تجربتهم في الحكم على النقيض من ذلك.

وفي الوقت الذي ينشغل فيه الشعب المصري باحتياجاته، وبتعليم أبنائه، يرى هناك جماعات مرتزقة، تعمل لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، تثير القلاقل في البلد، وتقوم بمظاهرات لا معنى لها ولا هدف لها، غير تزويد القنوات الفضائية العربية بأخبار مضللة تتحدث عن "احتقان" مزعوم في مصر، مع أنه لا يوجد احتقان إلا في رؤوس هؤلاء العملاء الذين يدبرون هذه المظاهرات.

ثم نرى مجموعة عشوائية انقطعت جذورها بالماضي، تقوم بتصنيع قنبلة بدائية تقوم بتفجيرها في شارع الأزهر، فتقوم قائمة القنوات العربية الفضائية ولا تقعد، وتتوعد الشعب المصري بأنه أمام محن وإحن بسبب هذا الاحتقان الموهوم.

وهكذا فنحن نرى في الساحة المصرية اليوم، في طرف منها الشعب المصري برجاله ونسائه وأطفاله وشيوخه، منشغلا بمعاشه وبحياته، ويعيش في أمن لا يوجد مثيل له في البلاد المجاورة، وهناك على الجانب الآخر جماعات غريبة عميلة تتحدث بلغة لا يفهمها الشعب المصري ولا يحسها ولا تعبر عنه بحال من الأحوال.

وهذا هو شكل الحركة الوطنية اليوم، فهي حركة في طرفها عملاء يرتزقون من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي طرفها الآخر الشعب المصري بأسره الذي لا يدري شيئًا عما تُطالب به تلك الجماعات، ولا يهمه ما تقول، ولا يفهم ما تدعيه، وهناك أيضًا صحف لا يقرأها الشعب المصري ولا يهتم بها، بل حتى ولا يعرف أسماءها.

وهذه الأقلية الصخابة، هي اليوم التي تتبنى أباطيلها وضلالاتها الفضائيات العربية، ويترحم الكثيرون على عصر عبد الناصر، عندما كانت مخابراته تتعقب كل خائن وعميل، وتودعه في معتقلات لا تفترق في قليل أو كثير عن معتقلات دخاو وأجفيدر وتربلينكا في ألمانيا النازية.

وكثيرون يتساءلون: ألا يوجد حل وسط بين نظام حكم يكمم الأفواه كنظام حكم عبد الناصر، ونظام حكم يطلق الأفواه والحريات، فيغتنم العملاء والخونة الفرصة لتضليل الجماهير.

أين توجد الديمقراطية المسئولة، إن كل شعبنا يعرف تمامًا أن كل الأصوات التي تصخب اليوم ضد حكم الرئيس مبارك ترتكز على تأييد الولايات المتحدة ومساندتها، والذين تعلن الولايات المتحدة جهارًا أنها تساندهم.

لقد بات الكثيرون في الشعب المصري يتساءلون في خوف: ألا يستطيع النظام أن يحمي الجماهير من هذه المؤامرة الكبرى التي تهدد مستقبل البلاد بشر مستطير؟ وألا تكفي الديمقراطية وحدها لحماية الشعب؟

في عهد عبد الناصر عندما كانت المعتقلات مفتوحة على مصراعيها، وكان الشرفاء من الكتاب والمثقفين يضربون بالسياط، لم تظهر أبدًا حركة تُطلق على نفسها اسم "كفاية"، على الرغم من أن الشعب المصري كله كان ينطق بهذه الكلمة في سره.

وعندما وعد نظام عبد الناصر الشعب المصري بهزيمة إسرائيل، وأطلق أكذوبة الظافر والقاهر، ثم وقعت الهزيمة، وخسرت مصر جيشها في سيناء، لم تظهر حركة تُطلق على نفسها اسم "كفاية" بل خرجت المظاهرات في شوارع القاهرة تُطالب عبد الناصر بالبقاء!

وبالفعل فقد بقي وكرر الأخطاء، فأبقى على السجون والمعتقلات، وظل الشعب المصري في السجن حتى مات عبد الناصر دون أن تنطلق حركة واحدة تُطلق على نفسها اسم "كفاية".

ألست محقًا عندما أقول إن الشعب المصري أصبح يشعر أنه محاصر من الخونة والعملاء، وأنه يشعر أن حياته الديمقراطية مهددة بالخطر على يد الذين يضيقون عليه الخناق يومًا بعد يوم؟! وهو حصار من نوع جديد، فقد كان الحصار في عهد عبد الناصر يقوم على يد الدولة، ولكن الدولة اليوم في عهد مبارك أصبحت هي التي تتعرض للحصار على يد الخونة والعملاء، فهل من مخرج؟

الأهرام فى 10 أغسطس 2005

د . محمد مجدى مرجان

هل هذه هى الحرية والديمقراطية

الديمقراطية هي حكم الشعب واحترام الرأي الآخر، والحوار والمعارضة الموضوعية السليمة، التي تركز علي السياسات والمبادئ، والخطط ولا تمس مطلقا الاشخاص أو تتعرض للحياة الخاصة أو العائلية للإنسان وأسرته، لأنها من أخص حقوق الإنسان التي اعتبرتها الدساتير والمواثيق الدولية والداخلية من المقدسات والمحرمات، ونظام الحكم الآن المرتكز علي الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، يعتبر المعارضة جزءا أساسيا من النظام، بل هي جناحه وساعده ويسعي لتعزيزها وتقويتها لدرجة ان الدولة تقدم دعما ماليا لمختلف الأحزاب وتسمح لكل حزب بإصدار صحيفتين تتحدثان باسمه وتوضحان رؤيته وسياسته، بل وتفرد له في وسائل الاعلام القومية المختلفة ـ صحافة، تلفاز، اذاعة ـ مساحة واسعة للتعبير لا تقل عما تفرده للحكومة والاجهزة الرسمية، ولكن المشكلة أنه لا يوجد لدينا حتي الآن معارضة صحيحة أو حقيقية، كما اننا نفتقد وجود الاحزاب من حيث الواقع ومؤسسات الرأي الموضوعي والمدروس.. نعم لدينا الآن نحو عشرين حزبا تتباري كل يوم في زيادة ومضاعفة اعدادها وكل تاجر خردة أو مدرس أو ساقط اعدادي أو تاجر شنطة يسارع بتكوين حزب جديد للمنظرة والوجاهة الاجتماعية، ولكي يصبح بين يوم وليلة معالي رئيس الحزب الذي يتصدر المحافل والمنتديات الرسمية، وتعدو خلفه المناصب واجهزة الاعلام المحلي والاجنبي، ولان الحزب مجرد هيكل كرتوني وشكل كاريكاتوري فليس له برنامج أو سياسة واضحة أو خطط مدروسة لبحث المشكلات ووضع الحلول، ومركز للدراسات أو الخبراء كما هو الحال في كل الاحزاب في دول العالم المتقدم والديمقراطيات الغربية التي نزايد بها علي نظامنا ونحاول تقليدها دون فهم أو وعي، مثل عميان الموالد والقردة والطرشان وسط الزفة، لذلك فإن رئيس الحزب أو رئيس العصابة في الواقع لا يملك إلا المال أتاه في الغالب من مصدر حرام وبالتالي فما اسهل انفاقه وما أيسر الدعاية الزائفة والاكاذيب الرخيصة وحبك الروايات واتقان التمثيليات الهزلية المبكية للتشويه والبلبلة بلا حس ولا ضمير وكأنهم مسلطون لتخريب الوطن.

حرية البذاءة والبلطجة:عشنا قرونا طويلة تحت انظمة ديكتاتورية طاغية تعد علينا الانفاس وترصد النظرات واللفتات فلما انفتحت ابواب الحرية اسأنا استعمالها واهدرنا الحرية ذاتها، فأول مبادىء الحرية أن تحترم حرية غيرك وشريكك في الوطن، وان تراعي الخلق والضمير، التظاهر مسموح به في الديمقراطيات الغربية ولكن بالموضوعية والاحترام، ورئيس الدولة هو رمز الوطن وكل قوانين الدنيا تمنع المساس باسم رمز البلاد وشرفها وقيمتها، أما هؤلاء السوقة الذين يستأجرون البلطجية والساقطات للبذاءة والسباب التي يجرمها القانون وكل الاديان والاعراف، وتأتي الفضائيات الاجنبية والقنوات المشبوهة لكي تصور هذه المهازل الحقيرة التي تسيء الي شعب مصر كله، فهذه أكبر اهانة ومسخ للحرية والديمقراطية، هؤلاء السوقة والاوباش وخريجو السجون والحانات والمصحات العقلية لا يمثلون مصر.. مصر العراقة والاصالة ورائدة الحضارة والمدنية، انني اطالب بوقف هذه الصور الكريهة والتمثيليات البذيئة والتحقيق مع هؤلاء ومحرضيهم وتطبيق حكم القانون عليهم.

سب الرئيس في حماية البوليس: وبرضه مش عاجب ولسة مفيش حرية؟!! إن هذا الفجور الداعر المتبجح؟! لا اتصور وجود دولة في العالم تسمح بهذه التصرفات الاجرامية، إن التعبير عن الرأي أو المعارضة والنقد الموضوعي، يختلف تماما مع روح السوقة والخادمات والعاهرات، قلوبنا مع ابنائنا رجال الشرطة وصبرهم الذي فاق كل الحدود.. هؤلاء ندرة والحمد لله، ولأنني بليد في الحساب فقد تصورت أنهم نحو نصف في الألف، ولكن تبين انني بالغت كثيرا في هذا الرقم فنسبتهم لا تتجاوز النصف لكل مائة ألف، انهم يقبضون من رئيس الحزب أو مقاول الانفار الذي يخدعهم فيقبض بالدولار من اعداء مصر ويعطيهم منها دراهم قليلة ويصادر الباقي لحسابه الخاص، فضلا عن انه صار زعيما ومنافسا علي رئاسة الجمهورية وسيحصل في الانتخابات علي أكثر من ستين في المائة من الاصوات60 %.

لا لماذا هذا التشاؤم يارجل، اعد حساباتك وستجد انك ستحصل علي أكثر من مائة في المائة100 % من كل نزلاء مستشفيات الامراض العقلية في العالم، وسيختارونك رئيسا وزعيما للمجانين بلا منافس!!

مدرسة الأهرام الأصيلة: تقليد رائع رائد ارسته اكاديمية الصحافة العليا ومدرستها العريقة الأهرام، احتفالا بالعميد والمرشد والأب الروحي للأهرام الكاتب الوطني العملاق إبراهيم نافع، وترحيبا بالقيادات الجديدة خاصة الأستاذين أسامة سرايا وصلاح الغمري، كم كان العميد سعيدا بأبنائه وتلاميذه، وكم كان الابناء سعداء بالمعلم والأب والرائد الدائم، مظاهرة فرح وحب عمت الجميع من صميم القلب، العميد وضع المبادىء وأرسي الأسس ونشر البذور الاصيلة في

الأرض الطيبة فانبتت واينعت أحلي الثمار، فسعادته بهم لا تقل عن سعادتهم به وحبهم له، تغيير القيادات الصحفية احدث زلزالا عنيفا في معظم القدامي واظهر النفوس علي حقيقتها، كم جأر البعض بالشكوي علي صفحات الجرائد، صرخ الرجال وولولت النسوة، الكل يفكر في نفسه فقط وينسي وطنه وابناءه إلا صاحب القلب الكبير والوطني الاصيل ابراهيم نافع، فسيظل خادما لمصر سعيدا هانئا بالأهرام الشامخة التي بناها رجالا ونساء واحجارا، حتي الاحجار ستذكرك يا نافع، فهنيئا لك في الأرض والسماء، وتحية للأبناء الأصلاء الذين حفظوا وحافظوا وهذه هي مصر، مصر الوفاء والبناء.

الأهرام فى 22 فبراير 2010

نقطة الملتقى

محمد السعدنى

مأزق رجل محترم

لا يشير تاريخ الدكتور محمد البرادعي الي أية خبرة سياسية أو مواقف مبدئية تؤكد نضاله في سبيل الحرية والديمقراطية.. وقد أمضي الرجل27 عاما في العمل الدولي خارج حدود الوطن،

وكان قبل مغادرته البلاد يعمل ضمن الفريق الدبلوماسي الذي مهد لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل قبل أن يلتحق في عام1980 بمنظمة الأمم المتحدة مسئولا عن برنامج القانون الدولي في معهد التدريب والبحوث التابع للمنظمة الدولية الذي خرج منه الي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام1984، ليتدرج في العمل الي أن تمكن من خلافة الدبلوماسي السويدي هانس بليكس كمدير عام للوكالة في عام1997 ولثلاث فترات متتالية.

وربما يكون الدكتور محمد البرادعي قد فوجيء ببضع مئات فقط من شباب الفيس بوك وحركة كفاية في انتظاره بمطار القاهرة، بعد ما كان يتوقع ـ بناء علي التقارير الإعلامية المغلوطة ـ استفتاء شعبيا ينقله من مقعده في الطائرة الي مقعد الرئاسة!.

ولا تعكس مظاهر الاستقبال هذه بحال من الأحوال سوي خيبة أمل الشباب المصري تجاه الأحزاب السياسية القائمة، التي لم تستطع إفراز شخصية واحدة تستطيع أن تخوض معركة الرئاسة بالجدية الواجبة.. ولا تعكس هذه المظاهر سوي حالة من اليأس بين بعض فئات المجتمع إزاء منافسة جادة في الانتخابات الرئاسية الثانية من نوعها بعد التعديلات الدستورية التي أتاحت للأحزاب ترشيح كوادرها، وللشخصيات المستقلة الفرصة نفسها وإن كانت بشروط وإن بدت صعوبتها ظاهرة بوضوح، فإنها تضمن عدم تحويل المنافسة علي المنصب الرفيع الي سيرك قومي للألعاب البهلوانية.

ولعل الأيام المقبلة تكشف عن حجم المأزق الذي صنعه نفر من الشباب المتحمس لهذا الرجل الجليل المحترم.. سوف تتلاشي الأحلام الوردية بمجرد أن تلمس أقدام البرادعي تراب الأرض

المصرية ويكتشف أن لا أحد من الباحثين عن رغيف الخبز وأنبوبة البوتاجاز يكاد يعرف اسمه، وعندما يفاجأ بالأحزاب الكرتونية التي أرادت المتاجرة باسمه وبتاريخه الدبلوماسي وهي تنفض من حوله، وعندما يتأكد من أن شباب الفيس بوك إنما كان يسلي وقته علي الإنترنت وهو يتنقل بين صفحاته ومواقعه المختلفة بأنواعها الصارخة الحمراء والصفراء، وأن بعضا من رجال الفكر والسياسة الذين دفعوه الي هذا المأزق إنما كانوا في حقيقة الأمر يبحثون عن أدوار لأنفسهم في المرحلة المقبلة.. وأن برامج التوك شو التي كانت تطارده إنما كانت تبحث عن مجرد زيادة في نسبة المشاهدة وحصيلة الإعلانات.!!

صور من فعاليات كفاية



30 مارس 2005



2005



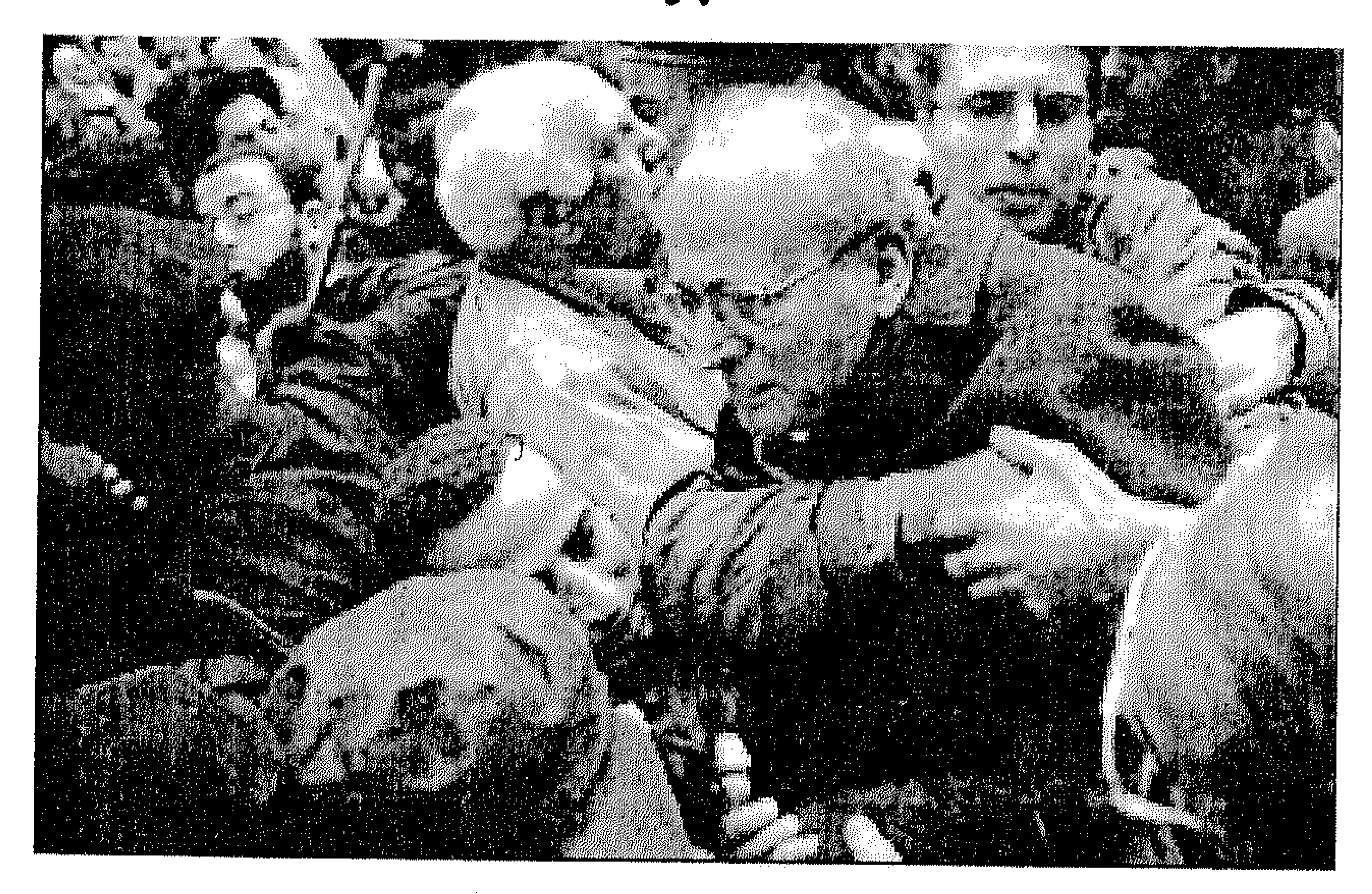
25 مايو 2005



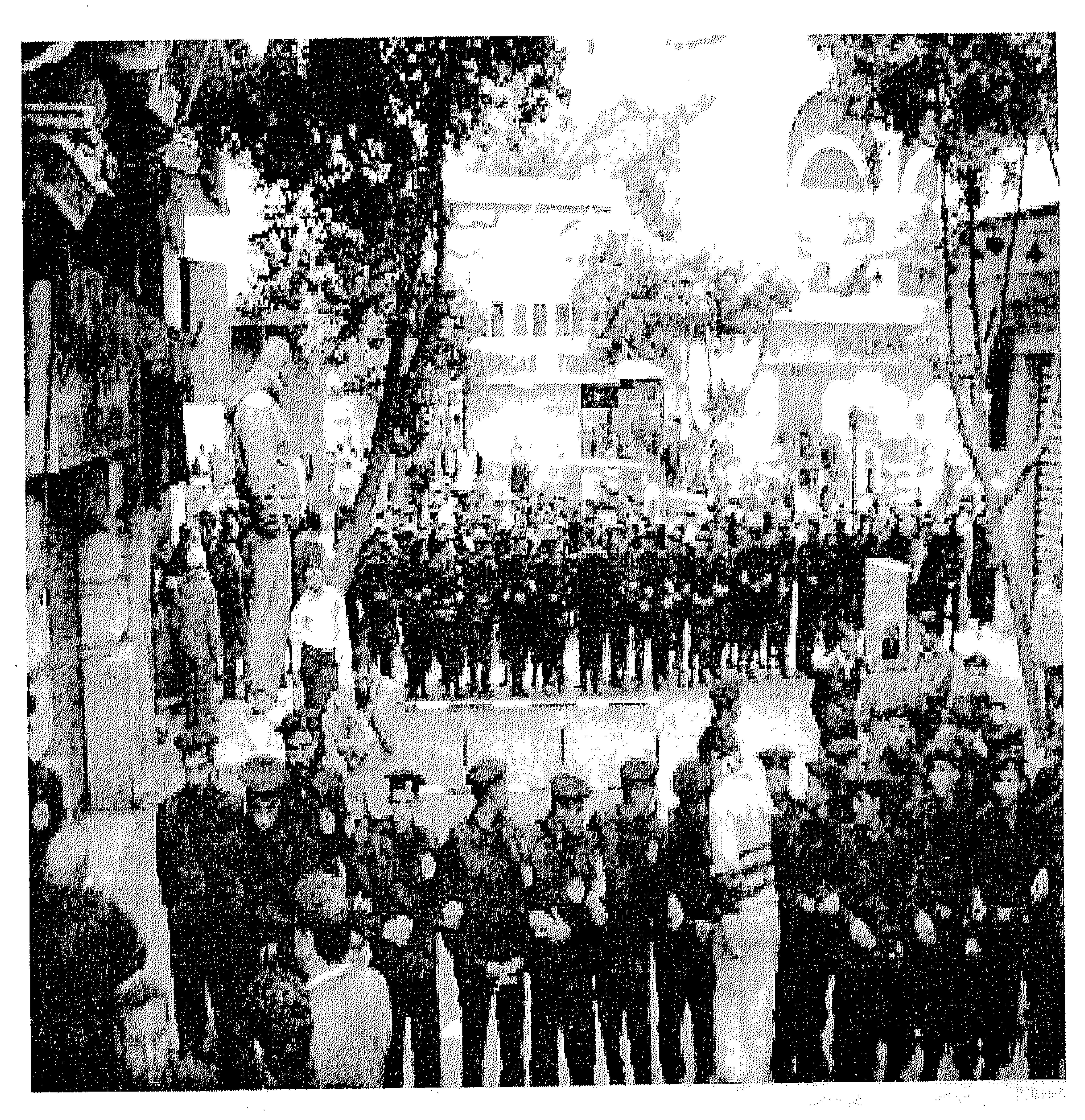
16 مارس 2007



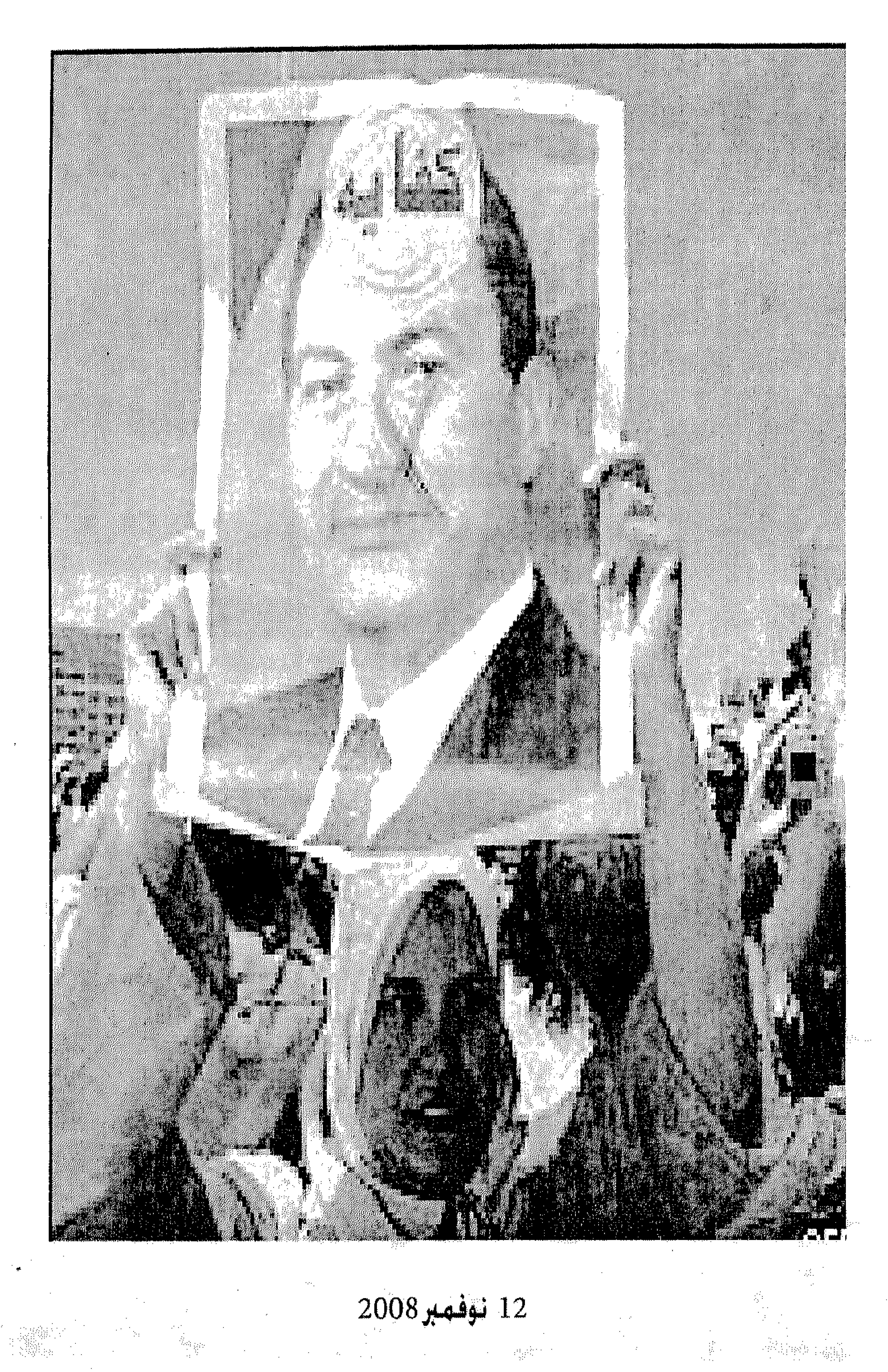
16 مارس 2007



16 مارس 2007



3 يونيو 2008



12 نوفمبر 2008



11 يونيو 2010



18 يوليو 2010



18 يوليو 2010



19 يناير 2011

إصدارات المؤلف

أ- تأليف

1 - صقر قريش - عبد الرحمن الداخل. القاهرة — دار الكاتب العربى 1968 أعلام العرب 76

2 - عن العرب والبحر. الطبعة الثانية، القاهرة 2001 الطبعة الأولى 1989

3 - أندلسيات. الطبعة الثانية القاهرة 2001 الطبعة الأولى 1989.

4 - تاريخ النصارى فى الأندلس. القاهرة 1993.

5 - الزُّط والأصول الأولى لتاريخ الغجر. القاهرة 1994.

6 - الخصوصية الأندلسية وأصولها الجغرافية. الطبعة الثانية، القاهرة ، مركز الحضارة العربية ، 2014. الطبعة الأولى: القاهرة — دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية 1995.

7 - قراءة جديدة فى عهد عمر. القاهرة — دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية 1996.

8 - العقد الثمين فى تاريخ المسلمين. الطبعة الثانية. القاهرة — مكتبة النهضة المصرية 2001، الطبعة الأولى: الكويت، دار الكتاب الحديث 1996

9 - المُغرب فى تاريخ الأندلس والمَغرب الطبعة الثانية. القاهرة 2000 ، الطبعة الأولى 1997

10 - القطوف الدوانى فى التاريخ الإسبانى. الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 2011، الطبعة الأولى 1998.

11 - هوامش على دفتر الزمان. القاهرة 2001.

12 - ورقات في الزمان الصعب، القاهرة ، دار العين 2008

13 - رءوف عباس رجل من هذا الزمان: القاهرة ، دار الكتب والوثائق القومية، 2012

14 - حمال حمدان عبقرية فى الزمان والمكان، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.

15 - الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية. القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2014.

ب - ترجمة

1 - الغجر. تاليف سير أنجوس فريزر. القاهرة. المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة 2001 و العنوان الأصلي Sir Angus Fraser، The Gypsies. Blackwell 1995.

2 - التاريخ. مقدمة موجزة تأليف جون هـ. أرنولد، القاهرة دار الشروق تحت الطبع والعنوان الأصلي: - John H. Arnold، History; A very short introduction، Oxford 2000.

3 - الموت الأسود، المركز القومى للترجمة ، تحت الطبع وهو ترجمة لكتاب

Robert S. Gottfried، Black Death. Macmillan. London. 1983

4 - أطلس التاريخ الإسلامي بالاشتراك مع رءوف عباس حامد، تأليف بيتر سلاجلت، بيروت - لندن، دار نشر لونجمان تحت الطبع.

ج - مراجعة كتب بالإنجليزية بالاشتراك مع رءوف عباس حامد

E.I.P.L. Atlas of the History of Islam، by Peter Slugett. London، Longman In preparations.

د- تحقيق

ديوان الشاعر عبد الرحمن رضا كحيلة، القاهرة، مركز الحضارة العربية، 2012.

هـ- تحريروتقديم

1 - دراسات فى التاريخ والثقافة العربية مهداة الى رءوف عباس حامد القاهرة. الدار المصرية اللبنانية 2001

2 - التقاء الحضارات فى عالم متغير ؛ حوار أم صراع. ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2002. القاهرة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2003.

3 - الثورة والتغيير فى الوطن العربى عبر العصور. ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2003 القاهرة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2005

4 - الفكر العربى عبر العصور – بين الأصالة والإبداع ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة 2004 القاهرة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية – الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2006

5 - المجتمع المصرى فى العصرين المملوكى والعثمانى تكريمًا للعالم الكبير أندريه ريمون ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2005 المجلس الأعلى للثقافة 2007.

6 - مصر والوطن العربي، تواصل أم انقطاع . ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2006 القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة – الجمعية المصرية للدراسات التاريخية2008

7 - مشيناها خطىً، سيرة ذاتية، الطبعة الرابعة ، تأليف رءوف عباس ، القاهرة الدار المصرية اللبنانية 2008.

8 - أمير من هذا الزمان؛ دراسات مهداة إلى سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي بمناسبة بلوغه سن السبعين الجمعية المصرية للدراسات التاريخية – 2010

9 - الغرب والعالم الإسلامي ؛ ميراث الماضي والواقع المعاصر، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2007، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة – الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2012.

10 - صفحات من تاريخ الوطن، تأليف رءوف عباس، القاهرة دار الكتب والوثائق القومية 2011

11 - اليهود في الوطن العربي؛ عزلة أم انتماء. ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2008 القاهرة المجلس الأعلى للثقافة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، تحت الطبع.

12 - البدو في الوطن العربي عبر العصور ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2010. القاهرة، دار المعارف 2014

و - تقديم كتب

1 - التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، القاهرة الهيئة العامة لقصور الثقافة 2003 ، 2007.

2 - تاريخ ابن خلدون، القاهرة الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2007.

3 - الرحلة إلى أمريكا، تأليف محمد لبيب البتنوني. القاهرة دار الكتب والوثائق القومية، 2010.

4 - مختصر دراسة التاريخ. تأليف أرنولد توينبي. ترجمة فؤاد محمد شبل، القاهرة المركز القومي للترجمة، 2011.

المحتوى

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)
ت: 23904096 - 23952496

هذا كتاب نحتاج إليه أكثر من أي وقت مضى.. فقد اندلعت الثورة المصرية في يناير عام ٢٠١١ ونجحت في الإطاحة بحسني مبارك ثم تولى المجلس العسكري السلطة؛ فحافظ على نظام مبارك سليمًا ورفض تطهير مؤسسات الدولة من الفاسدين والجلادين الذين نهبوا المصريين وانتهكوا آدميّتهم على مدى عقود، ثم جاء الإخوان إلى الحكم، فقاموا بالتواطؤ مع نظام مبارك ضد الثورة، وقام مرسي بتعطيل النظام الديمقراطي ووضع إرادته المنفردة فوق القانون، ونزل ملايين المصريين في يوم ٣٠ يونيو لعزل مرسي، وتدخل الجيش لتنفيذ إرادة الشعب وتخلّص المصريون من كابوس الإخوان لتبدأ المعركة الحقيقية بين الثورة ونظام مبارك الذى يملك وسائل إعلام جبارة يحاول بها تشويه الثورة المصرية وطمس تاريخها من ذاكرة المصريين.

هنا يقدم لنا الدكتور عُبادة كُحيلة أستاذ التاريخ تاريخَ حركة كفاية التي رفعت لأول مرة في مصر شعار "لا للتوريث" (توريث الحكم لجمال مبارك) ولا للتمديد (حكم مبارك لفترة جديدة) ولأول مرة يرى المصريون مواطنين يملكون الشجاعة لكى يطالبوا علنا بتنحي مبارك عن الحكم.

أهمية هذا الكتاب أنه قدم بطريقة موضوعية الدليلَ على أن الثورة المصرية بدأت إرهاصاتها قبل اندلاعها بعشر سنوات كاملة، ولأن عبادة كحيلة مؤرخ؛ فقد استطاع أن يجمع المادة التاريخية بمهارة وصدق وتجرد؛ فقدم رصدًا تاريخيًا لنضال حركة كفاية ومن حولها آلاف المثقفين المصريين الذين بدأوا المشوار الطويل الصعب الذى انتهى بعزل مبارك ومحاكمته وسجنه، على أن المؤرخ يمتلك أيضا أدوات كاتب موهوب جعلت من الكتاب نصًا ممتعًا وشائقًا.

تحية للدكتور عُبادة كحيلة وكتابه الجميل.

علاء ال



الثمن: خمسة جنيهات

الهيئة العامة لقصور الثقافة
www.gocp.gov.eg